الفكر السياسي

مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

تعنى بنشر المواد الفكرية والسياسية والاجتماعية والوثائق المتصلة بها

السنة العشرون /العدد 70/ الربع الثاني لعام 2019م

المدير المسؤول

أ. مالك صقور

رئيس اتحاد الكتاب العرب

رئيس التحرير

د. جابر سلمان

مدير التحرير

أ.الأرقم الزعبي

أمينا التحرير

أ. نذير جعفر

ميرنا أوغلانيان

هيئة التحرير

د. إبراهيم أحمد سعيد — د. تركي صقر

د. خلف الجراد — د. اسكندر لوقا

د. شاهر الشاهر — أ. عبد الأحد يوسف سفر

د. عبد اللطيف عمران — أ. عصام خليل

د. مصطفى العبد الله الكفري

التصميم والإخراج

وفاء الساطي

الاشتراك السنوي

- أعضاء اتحاد الكتاب العرب 400ل.س
- في داخل القطر، للأفراد 600 ل.س.
- في داخل القطر، للدوائر الرسمية 1600 ل.س.
- الأقطار العربية، للأفراد 3000 ل.س أو 200 دولار
- الأقطار العربية، للدوائر الرسمية10,000 ل.س أو 250 دولاراً أمريكياً.
- في خارج الوطن العربي، للأفراد 10000 ل.س أو 300 دولار أمريكي.
- في خارج الوطن العربي للدوائر الرسمية 15000 ل.س أو 350 دولاراً أمريكيا

دمشق ـ أوتستراد المزة ـ ص.ب: 3230

هـ ـ 6117240 - 6117242 -

6117243 فاكس: 6117244

البريد الإلكتروني لاتحاد الكتاب العرب:

Email: alfikralsiyasi@mail.com

Website: http://www.awu.sy

ملاحظة : دُوِّنَ في المستطيل الغامق أعلاه في العدد الماضي ذي الرقم (69) عبارة : السنة التاسعة عشرة، والصواب : السنة العشرون..

شروط النشر في مجلة الفكر السياسي

1 ـ أن تتسم الأبحاث والدراسات بالجدة والمنهجية وسلامة اللغة.
2 ـ أن تكون ذات طابع فكري سياسي.
3 ـ ألا يزيد حجم البحث عن ثمانية آلاف كلمة، وتستثنى من ذلك الملفّات.
4 ـ أن تُرفق بالبحث سيرة وجيزة تتضمن الاسم الثلاثي للباحث.
5 ـ أن يُرسل البحث مرفقاً بقرص مدمج (CD) أو عن طريق البريد الإلكتروني للاتحاد أو عن طريق موقع الاتحاد الإلكتروني.
6ـ أن توضع حواشي البحث ومصادره ومراجعه في نهاية المادة.
7 ـ أن توجه جميع المراسلات باسم رئاسة التحرير.
8 ـ ألا تُردّ المواد التي تتلقاها المجلة إلى أصحابها سواء نُشرت أم لم تُنشَر.
9 ـ لا تقبل البحوث والدراسات غير الموثّقة علميّاً.

التوزيع في الجمهورية العربية السورية:
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
فاكس: 2122532 / هاتف: 2127797 / ص.ب: 12035

ملاحظة: الأبحاث والمقالات المنشورة في المجلّة تعبر عن آراء أصحابها، وترتيبها يخضع لاعتبارات فنية.

في هذا العدد:

الافتتاحية

خطوة جديدة في سلسلة خطوات صفقة القرن الأمريكية ..... د. جابر إبراهيم سلمان 5

ملف الندوة الفكرية (القمم الاقتصادية العربية) (9- 68)

ـ الاقتصاد العربي وتوقعات المستقبل ..... بقلم رئيس التحرير 11
ـ ورقة الحوار الأساس لندوة القمم الاقتصادية العربية ..... د. مصطفى العبدالله الكفري. 15
ـ القمم العربية الاقتصادية والتنموية ..... د. إبراهيم أحمد سعيد 31
ـ نظرة في جدوى القمم العربية الاقتصادية ..... د. تركي صقر 37
ـ القمم الاقتصادية العربية لغو كثير وفعل كسير ..... نبيل فوزات نوفل 43
ـ قراءة في ثنائية السياسة والاقتصاد ..... م.عبد الوهاب محمود المصري .. 47
ـ مجتمع المعلومات والمعرفة ..... د.أكرم محمود الشلي 55
ـ قمة بيروت الاقتصادية وبُعدُها السياسي ..... د. سليم بركات 61
ـ علاقة الاقتصاد بالسياسة ..... د. علي دياب 64
ـ الاقتصاد والسياسة وانعكاسهما على الحالة الاجتماعية ..... غسان كلاس 67
ـ مداخلة ..... أ.الأرقم الزعبي 68

الدراسات

ـ مسألة السلطة وتقييدها في الفكر السياسي المعاصر ..... د. خلف محمد الجراد 71
ـ الإرهاب الدولي المنظم للعقول والكفاءات العربية ..... د. صياح عزام 89
ـ اللاسامية سلاح الصهيونية الأمضى قديماً وحديثاً!! ..... د. تركي صقر 105
ـ صراع الحضارات من عصر التنوير إلى فتنة العولمة ..... أدهم وهيب مطر 115
ـ رؤى فكرية في ذكرى نشأة البعث ..... د. حسين جمعة 133
ـ من ميسلون إلى الجلاء ..... غسان كلاس 139
ـ مقولات في الحرية ..... ندا ذبيان 153
ـ في الشهادة والشهداء ..... نذير جعفر 163

قراءات

ـ قراءة في كتاب قضايا عربية معاصرة ..... نبيل فوزات نوفل 169

نافذة أخيرة

ـ الحرب والحسّ الجمالي ..... الأرقم الزعبي 193

من أقوال السيد الرئيس
بشار الأسد
رئيس الجمهورية العربية السورية

"السياسة العالميّة لا تحكمُها المبادِئُ والأخلاق، وإنّما تحكمُها المصالح حتى لو كانت على حساب الأخلاق، وفي أغلب الأحيان تكونُ على حسابِ المبادئ..."

من حديث سيادته مع قناة /ONT/
البيلاروسيّة بتاريخ 2017/5/11م

خطوة جديدة في سلسلة خطوات صفقة القرن الأمريكية

د. جابر إبراهيم سلمان

أن يعترف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بسيادة الكيان الصهيوني على الجولان العربي السوري المحتل فذلك يُعَدُّ خطوةً جديدةً في سلسلة الخطوات التي أسس لها لتنفيذ صفقة القرن بأسلوب متدرِّجٍ في سياق خطة مرسومة لقضم المنطقة بأكملها، مستغلاً ضعف العرب وتخاذُلَ معظم حكامهم وارتهانَهم للقرار الصهيو/أمريكي.

وكان قد سبق لِـ/ترامب/ العنصري أن قام بخطوته الأولى في السادس من كانون الأول عام 2017م ـــ في إطار تمرير الصفقة المذكورة ـــ عندما اعترف بالقدس عاصمة أبدية لكيان العدو الصهيوني، وحدّد مهلةً زمنية لنقل سفارة بلاده إليها..

ومن يدقّق بتاريخ هذا الاعتراف اليوم يجد أنه جاء بعد مرور مئة عام على احتلال القوات البريطانية مدينة القدس بقيادة الجنرال اللّنبي، والإعلان عن انتهاء الحروب الصليبية ـ كما أسماها ـ وبدء مرحلة جديدة.

واعتراف ترامب بالقدس عاصمة لكيان العدو الصهيوني بعد مئة عام من احتلال اللنبي لها يكرِّس لبداية حقبة حروب صليبية جديدة تتدرّج ـ وفق نظرية صفقة القرن ـ لتصل إلى هدم المسجد الأقصى وبناء الهيكل اليهودي فوقه، تمهيداً لظهور السيد المسيح، وهو اعتقاد سائد لدى **المسيحية الإنجيلية** التي يزيد عددها في الولايات المتحدة الأمريكية على ثمانين مليون نسمة، والتي تسمى **الصهيونية المسيحية**، وهي حركة تؤمن بالعودة الثانية للسيد المسيح، ولكن بعد تجميع يهود العالم كلِّهم في أرض فلسطين وبناء الهيكل اليهودي في المكان الذي يزعمون أنه كان فيه عند عودة المسيح في المرة الأولى.. وهذا المكان ـ كما ترى هذه الحركة ـ هو حيث المسجد الأقصى الآن، وبالتالي فإن الخطوة القادمة التي يخططون لها هدمُ المسجد الأقصى وبناء الهيكل مكانه، لتبدأ بعد ذلك ــ وبحسب الاعتقاد السائد لدى تلك الحركة ــ معركة **هرْمجدّون** في سهل اسمه (**مجيدو**) يقع بين القدس وعسقلان، وهو ما تشير إليه نبوءات توراتية في سِفْر/ حزقيا/، ويؤمن به بعض رؤساء أمريكا، ومنهم ترامب، وستكون هذه المعركة أحد أهم مؤشرات عودة السيد المسيح واستمرار حكمه لألف عام (أيضاً وفق اعتقاد تلك الحركة المتصهينة).

واستكمالاً للمخطط الذي يشتغل عليه الأمريكيون والصهاينة تأتي تصريحات (**آن باترسون**) سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة التي أعلنت فيها عن اقتراب عودة اليهود من الشتات إلى ما أسمتْها /أرضَ الميعاد من النيل إلى الفرات/.

وما من شك في أن ذلك يكشف ــ وبشكل فاضح ــ عمّا تخطط له دوائر صنع القرار الأمريكي من إفراغ المنطقة من سكانها الأصليين؛ كي تفسح في المجال لكيان العدو الصهيوني باستمرار وجوده فيها كقاعدة

متقدمة لتمرير مخططات القوى الاستعمارية الغربية الصهيو- أمريكية المبنية على تلك المعتقدات التي تم ذكرها من جهة، ولِبَسْطِ نفوذ ذلك الكيان على مقدَّرات شعبنا واستغلال خيرات أبنائه، وفرض الهيمنة على قراره السّيادي من جهة أخرى.

وبعد هذا العرض السريع لما يعتقد به أعداؤنا ويخططون لتنفيذه **نؤكد** لكل ذي بصيرة أن **حقوق الشعوب** في سيادتها على كل شبر من أرضها **لا تسقط بالتقادم**، وأن تلك الحقوق ستعود آجلاً أم عاجلاً..

كما نؤكد **أن حقّنا** ــ نحن السوريين ــ **في الجولان العربي السوري المحتل غير قابل للمساومة**، وهو حقٌّ تاريخيٌّ سنعمل بكل ما أوتينا من الوسائل لاسترجاعه، **ولن نتخلى عن ذرة تراب واحدة منه**، وأن الإجراء الأمريكي الأخير لن يثنينا عن مواصلة كفاحِنا حتى تحرير آخر شبر من أرضنا المحتلة، واستعادة كامل حقوقنا وسيادتنا عليها.

"**فالجولان لنا** ــ كما يقول السيد الرئيس **بشار الأسد** ــ **وأن السلام لن يتحقق إلاّ بعودته كاملاً حتى خط الرابع من حزيران عام 1967**، **وأن المماطلة الإسرائيلية لن تجلب لهم شروطاً أفضل، ولن تجعلنا قابلين للتنازل عن شبر أو حقٍّ**، وأن **الحقّ الذي يُغْتَصبُ يُحرّر**" في حال اتخاذ خطوات عملية، في مقدَّمِها الاستمرار في دعم صمود أهلِنا في المناطق المحتلّة بالشكل الذي يعزّز لديهم القدرة على مواجهة المحتل والتصدي لممارساته القمعية والحيلولة دون تحقيق أغراضه العدوانية في إفراغ المنطقة من سكانها الأصليين، تمهيداً لاستيطانِها وفرض إرادته عليها.

فدعم صمود أهلنا في الجولان، ورفع منسوب التصدي لديهم بتعزيز مواجهتهم للكيان الصهيوني الغاصب، ولممارسات سلطاته القمعية.. إنما هو

واجبٌ وطني مقدَّس، يُقرُّه القانون الدولي، ويرى فيه ترسيخاً لمبادئ العدالة الإنسانية، وانتصاراً لحقوق الشُّعوب المُنتَهبَةِ حقوقُها والمغتصبة أرضُها، ومن كانت حقوقُه منتهبةً وأجزاء من أرضه التي هي مُلْكٌ له ترزح تحت وطأة غزاةٍ أو محتلّين غاصبين.. فله الحقّ في استخدام شتى السبل المتاحة للدفاع عن حقوقهِ واستعادة كامل سيادتهِ الوطنية على أرضه.. ومن يملك الحقّ يملك قوة الإرادة، كما يملك الصبر والعزيمة والتصميم، ومن كان كذلك كان على موعدٍ مع النصر دائماً.

ملف الندوة الفكرية

التي أقامتها مجلّة الفكر السياسي الفصليّة يوم الخميس الواقع في 2019/3/14م في قاعة المحاضرات بمبنى اتحاد الكتّاب العرب تحت عنوان:

القمم الاقتصادية العربيّة

(مقاربات نقديّة)

العدد 70/الربع الثاني لعام 2019

الاقتصاد العربي وتوقعات المستقبل

بقلم رئيس التحرير

إن الاقتصاد في العالم تتحكم بمفاصلِه القرارات السياسيَّة التي في ضوئِها نشأ ما سُمِّي اليوم بالاقتصاد السياسي أو بالسياسة الاقتصاديّة، فالحياةُ السياسيَّة في تاريخ الشعوب قديمِها وحديثِها تستمدّ حركتها من الموارد الاقتصادية لتلك الشعوب.. كالزراعة والصناعة وكل ما له علاقة بالتنمية البشرية..

والمجتمعات التي تتكامل فيها أدواتُ النهوض الاقتصادي تملك من القُدرة والقوّة ما يمكِّنُها من التأثير في محيطِها إلى درجةِ جعْلِ ذلك المحيط يدور في فلكِها، ويطبِّقُ سياساتِها الاقتصاديَّة والثقافية والتربويَّة..، فضلاً عن أنّ القوّة الاقتصادية في أيِّ مجتمعٍ تُكسِبُ قادَتَه السياسيين مزيداً من السيادة والاستقلال في القرار السياسي، وتجعلهم أكثر قدرةً على مواجهة التحديات الخارجية، وعلى رفض سياسة التبعية والخضوع والارتهان لمشيئة القوى المهيمنة على دوائر القرارات السياسية والاقتصادية في العالم..

ولا شك في أن الأزمات التي يشهدُها عالم اليوم مصدرُها تراجع الناتج القومي للشعوب بسبب تفاقم حدّة الصِّراع بين الدُّول جراء السياسات الاقتصادية للقوى المهيمنة على منابع الطاقة في العالم، الأمر الذي أدى إلى انكماش في الاقتصاد العالمي..

وتشير أحدث الدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث العلميّة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا إلى أن الدَّيْنَ العام العالمي بلغَ اليوم ثلاثة أضعاف الناتج القومي للدول، وهو مرشَّحُ للتصاعد، مما دفع علماء الاقتصاد إلى توقُّع حدوث أزمة اقتصادية عالمية في العام 2020م تُشبه إلى حدٍّ كبيرٍ أزمة عام 2008م التي تعرّض لها سوق المال الموازي للسُّوق الاقتصادية..

وعندما نقول: أزمة، فذلك يعني انكماشاً شديداً في الاقتصاد في مقابل ارتفاعٍ حادٍّ في الأسعار، ويرى الاقتصاديون أن هذا النوع من الأزمات هو من أكثر الأزمات الاقتصادية تعقيداً، لِما قد يترتّب عليه من كوارثَ على المجتمعات لا تُحمد عُقْباها..

في مقابل ذلك تتوقع مراكز الأبحاث هذه انفراجاً في الاقتصاد العالمي يترافق مع حركة ازدهار عمراني وانتعاش اقتصادي في شتى مجالات الحياة بعد العام 2020م، ويرى علماء الاقتصاد أن بداية هذا الانفراج ستكون في المنطقة العربية، ويَعْزون ذلك إلى أمرين اثنين:

الأمر الأول: هو أن المنطقة العربية تمتلك طاقات هائلة من الموارد الطبيعية.

والأمر الثاني: هو حاجة المنطقة لتلك الموارد للانطلاق بحركة الإعمار فيها.

بعد ذلك تتسع دائرة الانفراج فتشمل العالم كلَّه، الذي يَتَوقّع الاقتصاديون أن يعيش حالة انتعاش اقتصادي مترافقة مع حركة نهوض غير مسبوقة على الصُّعُد كلِّها، كما يتوقعون أن عملية النهوض الاقتصادية في تلك المرحلة لن تستغرق أكثر من أربعة أعوام؛ نظراً لسرعة التطور في تقانات العصر، وللتقدُّم العلمي في تقنيات المعلومات..

وللوقوف على الواقع الاقتصادي العربي الراهن وعلى ما آلت إليه الأمور ــ جراء الأزمات الاقتصادية التي يواجهها العالم بعامة، ومنطقتُنا بخاصة ــ **أقامت مجلّة الفكر السياسي** الفصلية التي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب **ندوة حوارية** في الرابع عشر من آذار 2019م، وجاءت الندوة تحت عنوان: "**القمم الاقتصادية العربية**"، شارك فيها باحثون ومهتمون بالشأن الاقتصادي: العربي والعالمي.

وكانت أبرز التساؤلات التي تم طرحها في الندوة، هي:

ــ إلى أين وصلت القمم الاقتصادية العربية منذ أول قمة وحتى القمة الأخيرة في بيروت مطلع عام 2019م؟!

ـ وهل كان لتلك القمم حضورٌ فاعلٌ في المشهد الاقتصادي العالمي؟

ــ وإلى أيِّ مدى كان انعكاس ما تمخضت عنه تلك القمم على اقتصادات الدول العربية بخاصة، والمحيط الإقليمي لهذه الدول بعامة؟!

ــ وماذا عن سيادة القرار السياسي لتلك القمم الاقتصادية العربية واستقلاليَّتِه؟!

وللإجابة عن هذه التساؤلات وعن غيرها من التساؤلات نحيل القارئ إلى **وقائع الندوة** التي تم نشرها في ملف كامل على صدر الصفحات الأولى لهذا

العدد من المجلَّة، آملين أن تكون قد أدّت الغرض المطلوب في الإجابة عمّا تم طرحُهُ من الأسئلة، وأن تكون قد نجحت في وضع رؤى مستقبلية تتلمّس الطريق إلى طفرةٍ اقتصاديةٍ واعدةٍ في المنطقة يَنْعُم فيها أبناؤها بالرَّخاءِ والازدهار.

ورقة الحوار الأساس
لندوة القمم الاقتصادية العربية
2019 – 2009

د. مصطفى العبد الله الكفري

منذ تأسيس الجامعة العربية في عام 1945م، حتى عام 2019 م عقدَ القادة العرب 41 اجتماعَ قمة؛ توزعت وفقاً للآتي: 28 قمة عربية عادية، 9 قمم عربية طارئة "غير عادية"، 4 قمم اقتصادية ـ القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية بأربع دورات هي(1):

الدورة الأولى: الكويت ـ 2009م.

الدورة الثانية: شرم الشيخ ـ 2011م.

الدورة الثالثة: الرياض ـ 2013م.

الدورة الرابعة: بيروت ـ 2019م.

تكمن أهمية القمة الاقتصادية العربية الأولى في بحثها القضايا الاقتصادية التي تهم الدول العربية كافة من خلال ضرورة أن يكون للعرب قمة تعالج قضاياهم الاقتصادية، وكانت فكرة القمة الاقتصادية العربية قد طرحت لأول مرة في القمة العربية التي عقدت في الرياض عام 2007، وقد لاقت الفكرة ترحيباً واسعاً من الدول العربية جميعها.

أما الدول الأعضاء في القمة الاقتصادية العربية فهي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، المملكة العربية السعودية، السودان، الجمهورية

العربية السورية، الصومال، العراق، سلطنة عُمان، فلسطين، قطر، جمهورية القمر المتحدة، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.

ظل اسم هذه القمة (القمة الاقتصادية العربية) حتى منتصف يناير/كانون الثاني عام 2011، حين انطلقت القمة الاقتصادية العربية في دورتها الثانية بمدينة شرم الشيخ، وتم خلالها تعديل مسمى القمة الاقتصادية ليصبح: "القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية" ، بدلاً من مسماها الحالي، وهو "القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية"،

أولاً ـ القمة الاقتصادية العربية الدورة الأولى ـ الكويت:

افتتح أعمال القمة أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد، يناير/كانون الثاني 2009، وشارك فيها 22 دولة عربية، وكان الهدف منها رسم خارطة طريق مستقبلية واضحة المعالم للاقتصاد العربي والجوانب الاجتماعية والتنموية كافة المرتبطة به. وحملت القمة عنوان "قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة". واتفق خلالها الزعماء العرب على المساعدة في إعادة إعمار غزة بمبلغ يجمعه صندوق "مزمع" لإعمار غزة(2).

وأكدت القمة ضرورة مواجهة الأزمة المالية العالمية. كما شددت على مكافحة البطالة والأمية ورفع مستوى التعليم، وتعزيز دور القطاع الخاص ورجال الأعمال من أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتعزيز روح التواصل والمشاركة بين الدول العربية(3).

ودعا إعلان الكويت الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية إلى مضاعفة الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، بوصفه هدفاً أساسياً تسعى لتحقيقه كل الدول العربية، وركيزة أساسية لدفع العمل الاقتصادي الاجتماعي العربي المشترك، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، بما يحقق تطلعات الشعب العربي، ويجعلها أكثر قدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتعامل مع التجمعات السياسية والاقتصادية الدولية.

وطالب إعلان الكويت باتباع سياسات نقدية ومالية تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما طالب بوضع

استراتيجية عربية لتحقيق الأمن المائي العربي، واضعاً ندرة المياه في دائرة التحدي الأكبر، ودعا إعلان الكويت إلى سرعة تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية التي أقرتها قمة الرياض الاقتصادية عام 2007، للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، بوصفهما من أولويات الأمن القومي العربي(4).

1 ـ التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي:

كما دعت القمة إلى مضاعفة الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي باعتباره هدفا أساسيا تسعى لتحقيقه كل الدول العربية، وركيزة أساسية لدفع العمل الاقتصادي الاجتماعي العربي المشترك، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية ، بما يحقق تطلعات الشعوب العربية، ويجعلها أكثر قدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتعامل مع التجمعات السياسية والاقتصادية الدولية.

2 ـ مواجهة الأزمة المالية العالمية:

لمواجهة الأزمة المالية العالمية دعت القمة إلى اتباع سياسات نقدية ومالية تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، والمشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي، وتفعيل دور المؤسسات المالية العالمية لزيادة الاستثمارات العربية البينية ودعم الاقتصاد الحقيقي للدول العربية.

3 ـ تشجيع الاستثمارات العربية البينية:

ولتشجيع الاستثمار دعت القمة إلى تشجيع الاستثمارات العربية البينية وتوفير المناخ الملائم والحماية اللازمة لها، وتسهيل حركة رؤوس الأموال العربية بين أقطار الوطن العربي، وتوسيع نطاق وآليات تنفيذ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

4 ـ تعزيز دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية:

ولتعزيز التمويل والمؤسسات المالية أكدت القمة التوجيه لتعزيز دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية المشتركة والوطنية وتطوير مواردها وتسهيل

شروط منح قروضها وتطوير آلياتها ونوافذها لتمويل مشروعات البنية الأساسية، لتتمكن من المساهمة في تمويل مشروعات التكامل الاقتصادي العربي بالاشتراك مع القطاع الخاص، وتوفير التسهيلات الائتمانية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بما يسهم في مواجهة التحديات الاجتماعية.

5 ـ رفع القدرات البشرية للمواطن العربي:

تم طرح موضوع التنمية البشرية في القمة الاقتصادية العربية، والعمل على رفع القدرات البشرية للمواطن العربي ضمن جهود بلوغ الأهداف التنموية للألفية عام 2015 ومجموعة الأهداف المتفق عليها دولياً للحدِّ من الفقر وتوسيع نطاق تمكين المرأة والشباب وتوسيع فرص العمل أمامهم والنهوض بالصحة والتعليم وزيادة الدخول الحقيقية.

6 ـ التعليم والبحث العلمي:

في مجال التعليم والبحث العلمي أكدت القمة على تطوير التربية والتعليم لمواكبة التطورات المتسارعة في العلم والتقنية، والارتقاء بالمؤسسات التعليمية وتأهيلها بما يكفل أداء رسالتها بكفاءة وفاعلية واقتدار، ودعم تنفيذ خطة تطوير التعليم والبحث العلمي المعتمدة من قمتي الخرطوم 2006 ودمشق 2008، والاهتمام بالبحث العلمي ودعم ميزانيته وتيسير الوصول إلى المعرفة وتوثيق الصلة بين مراكز البحوث العربية، وتوطين التقنية الحديثة، وتشجيع ورعاية الباحثين والعلماء والاستفادة منهم.

7 ـ مشروعات الرعاية الصحية في الدول العربية:

لتوفير الخدمات الصحية دعت القمة إلى تحقيق التوسع في مشروعات الرعاية الصحية الأساسية في الدول العربية، وتفعيل دور المؤسسات الصحية العربية المشتركة لرفع مستوى الخدمات الصحية وتقديمها بصورة ملائمة للمواطن العربي، وإيلاء العناية بالأمراض غير المعدية وعلى نحو خاص مكافحة داء السكري، والاهتمام بإنتاج الدواء والمواد الفعالة وتيسير إجراءات تسجيلها بما يحقق الأمن الدوائي العربي.

8 ـ الحد من البطالة في الدول العربية:

وللحد من البطالة أكدت القمة ضرورة رفع قدرات العنصر البشري بوصفه الثروة الأساسية، ورفع مستوى التعليم وربطه باحتياجات التنمية، ودعم برامج التأهيل والتدريب والتشغيل للعمالة بما يحد من البطالة في الاقتصادات العربية، ورفع كفاءة وإنتاجية القوى العاملة العربية لتفي بمتطلبات أسواق العمل العربية، وتوفير مزيد من فرص العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

9 ـ تعزيز دور المرأة العربية:

كما أكدت القمة على تعزيز دور المرأة: تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وتعزيز دورها في الحياة العامة تحقيقاً للمساواة وتأكيداً لمبادئ العدل والإنصاف في المجتمع.

10 ـ التنمية الصناعية:

ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق وتنويع الإنتاج الصناعي وتدعيم قاعدته الإنتاجية، والإسراع في تنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية التي تم إقرارها بقمة الجزائر عام 2005.

11 ـ تعزيز التعاون العربي في مجال الطاقة:

في مجال الطاقة أكدت القمة تعزيز التعاون العربي في مجال الطاقة، ولاسيما تحسين كفاءتها وترشيد استخدامها كوسيلة لتحقيق التنمية (المستدامة)، وتعزيز شبكات الربط الكهربائي العربي القائمة وتقويتها، وإنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية، وكذلك تعزيز شبكات الغاز الطبيعي وتوسيعها، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في استثماراتها وإدارتها، وتوسيع استخدام تقنيات الطاقة المتجددة والطاقة النووية للأغراض السلمية في عمليات الإنتاج.

12 ـ في مجال النقل:

تحقيق ربط شبكات النقل البري والبحري والجوي فيما بين الدول العربية بوصفها شرايين أساسية لحركة التجارة والسياحة والاستثمار والعمالة داخل

المنطقة العربية، مع ربطها مع محيطها الإقليمي، والسعي لرفع مستوى تنافسية مرافق النقل العربية من خلال التوجه إلى سياسات تحرير خدمات النقل فيما بين الدول العربية وعلى الأخص في تنفيذ برنامج فتح الأجواء بينها، تطوير الأطر التنظيمية بهدف جذب حصة أكبر من حركة النقل العالمية، مستفيدين من الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة العربية.

13 ـ في مجال التجارة:

التوجيه بالعمل الفوري على إزالة العقبات التي مازالت تعترض التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية عام 2010 تمهيداً لإقامة الاتحاد الجمركي العربي في موعد أقصاه 2015 كخطوة أساسية للوصول إلى تحقيق السوق العربية المشتركة في أفق زمني لا يتجاوز عام 2020.

وباركت القمة الاقتصادية العربية بالكويت قرار جهود القطاع الخاص العربي في دعم العمل العربي المشترك ودعوته إلى الاستمرار في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية العربية. ودعت إلى مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الوطنية وتنفيذ مشروعات عربية مشتركة من أجل تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك. وأكدت تعزيز مشاركة القطاع الخاص في متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

على صعيد البناء المؤسسي دعت القمة إلى تعزيز وتدعيم جامعة الدول العربية ومؤسساتها من أجل القيام بالمهام المنوطة بها لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي وتمكينها من متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر عن القمم العربية والمجالس الوزارية للجامعة.

وفى ختام أعمالنا.. نحن قادة الدول العربية قررنا الموافقة على برنامج العمل الصادر عن قمة الكويت، ونؤكد تصميمنا على تنفيذ ما ورد في هذا الإعلان وملاحقه.

ثانياً ـ القمة الاقتصادية العربية في دورتها الثانية ـ شرم الشيخ:

عُقدت القمة الاقتصادية العربية الثانية في شرم الشيخ ـ جمهورية مصر العربية عام 2011، جدد من خلالها الزعماء العرب التزامهم الكامل بالاستراتيجيات التنموية والفكر الاقتصادي المتطور الذي تم إقراره في قمة الكويت 2009، وأكدوا على تنمية المجتمعات العربية بشرياً وتكنولوجياً عن طريق الشراكات العربية. كما تمّ اعتماد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020، وخصوصاً الكوارث البيئية الناتجة عن التغيّر المناخي وتلوّث البيئة(5).

تضمن جدول أعمال الاجتماع المشترك ثلاثة بنود رئيسة:

البند الأول ـ يتعلق بمشروعات القرارات الخاصة بتقرير الأمين العام للجامعة العربية حول متابعة تنفيذ قرارات ونتائج القمة العربية الاقتصادية التي عقدت بالكويت عام 2009 والقرارات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن القمم العربية في دوراتها العادية منذ عام 2001. كما يشمل مشروع الربط البحري بين الدول العربية، والذي يعد خطوة مهمة نحو زيادة حجم التجارة العربية البينية، ومشروع ربط شبكات الإنترنت العربية في ضوء ما يمثله ذلك من أهمية لتحقيق التنمية العربية الشاملة، ومبادرة البنك الدولي بشأن دعم مشروعات التنمية في المنطقة العربية، ومدى تنفيذ الأهداف التنموية للألفية في المنطقة العربية، كما تم استعراض وتعزيز المشروعات العربية لدعم صمود القدس في مواجهة عمليات التهويد والاستيطان الإسرائيلية المستمرة.

البند الثاني ـ يتعلق باقتراح تعديل مسمى القمة الاقتصادية ليصبح "القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية" بدلاً من مسماها الحالي، وهو "القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية".

البند الثالث ـ الاتفاق على موعد ومكان عقد الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثانية:

تهدف القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثانية إلى:

تأسيس شراكة تنموية حقيقية بين الدول العربية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إتاحة الفرصة للأجيال الشابة للمساهمة في أعمال القمة، الإعلان عن بدء العمل بصندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي سبق إقراره في قمة الكويت، لتمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعد القطاع الأوسع تشغيلاً في الدول العربية، ويمثل قاطرة أساسية للتنمية ومكافحة البطالة في المنطقة.

تتمثل أهمية القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في الأهداف الآتية(6):

- إعادة تفعيل إمكانيات الاقتصاديات العربية وربطها ببعضها بعضاً.
- استكمال البنية التحتية في المجالات جميعها.
- إزالة المعوقات كافة أمام النقل البري والبحري والسكك الحديدية.
- الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق الطرح الذي قدمته الكويت في القمة الاقتصادية الأولى 2009.
- تفعيل الصندوق العربي لدعم هذه المشروعات وفق مبادرة الشيخ صباح الأحمد أمير الكويت.

ركزت القمة على بحث سبل محاربة الفقر والبطالة، دمج التقنيات والرؤى التنموية الحديثة في العمل العربي التنموي، تعميق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية بشكل لا يقتصر فقط على تحرير التجارة البينية بين الدول العربية، وإنما ينسق بين استراتيجياتها التنموية وفقاً لمنظور شامل يتناول أبعاد العملية التنموية كلّها من زيادة الاستثمارات في مختلف القطاعات الإنتاجية بالدول العربية وتحديث بناها الأساسية إلى تطوير منظومة التعليم وبناء القدرات البشرية، ومواكبة التطورات في الفكر والممارسة التنموية على الصعيد العالمي.

أربعة منتديات هامة لتوسيع قاعدة المشاركة في النقاش:

عُقدت على هامش القمة أربعة منتديات هامة لتوسيع قاعدة المشاركة في النقاش حول الجهد التنموي العربي، وسيتم دمج مقررات المنتديات في أعمال القمة وإطلاع القادة العرب على نتائج اجتماعاتها.

المنتديات هي:

1 ـ المنتدى الاقتصادي: ملتقى اتحادات غرف التجارة العربية.

2 ـ المنتدى الاقتصادي: المبادرة العربية لرجال الأعمال. يشارك فيه ممثلو اتحادات الغرف التجارية العربية، يهدف لبحث دور القطاع الخاص العربي في تنفيذ مقررات القمة وسبل حشد طاقاته لدعم الجهود التنموية للدول العربية.

3 ـ المنتدى الاقتصادي: منتدى المجتمع المدنى للقمة العربية الاقتصادية.

4 ـ منتدى الشباب العربى للقمة الاقتصادية الثانية.

ثالثاً ـ القمة الاقتصادية العربية في دورتها الثالثة ـ الرياض:

عُقدت القمة الاقتصادية العربية الثالثة: في الرياض ــ المملكة العربية السعودية عام 2013، واعتمد فيها الزعماء العرب على مشروع الاتفاقية الموحدة في صيغتها المعدلة بشأن الاستثمارات العربية في الدول الأعضاء، تتعهد فيها هذه الدول بحماية المستثمر والاستثمارات وعوائدها، وتتمتع رؤوس الأموال العربية في الدولة المضيفة بمعاملة عادلة ومنصفة في جميع الأوقات. ضرورة تمتع المستثمر العربي بحرية الاستثمار في إقليم أي دولة طرف في المجالات المتاحة وفقاً للأنظمة والقوانين.

اتخذ قادة الدول العربية في ختام القمة سلسلة من القرارات والمبادرات لتعزيز التنمية الاقتصادية بين الدول العربية، وتأكيد ضرورة استكمال متطلبات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

مشروع الاتفاقية الموحدة بشأن الاستثمارات العربية:

اعتمدت القمة الاقتصادية العربية الثالثة في ختام أعمالها في الرياض مشروع الاتفاقية الموحدة في صيغتها المعدلة بشأن الاستثمارات العربية في الدول الأعضاء.

تتعهد الدول الأعضاء بحماية المستثمر والاستثمارات وعوائدها، وأن تتمتع رؤوس الأموال العربية في الدولة الطرف بمعاملة عادلة ومنصفة في الأوقات جميعها.

كما تنص الاتفاقية على ضرورة تمتع المستثمر العربي بحرية الاستثمار في إقليم أي دولة طرف في المجالات المتاحة وفقاً للأنظمة والقوانين، في حدود نسب المشاركة في الملكية المقررة في قانون الدولة الطرف فيها، كما يتمتع المستثمر بالتسهيلات والامتيازات والضمانات وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

كما اعتمدت القمة أيضاً الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة خلال الفترة من 2010 إلى 2030، مما سيفتح المجال أمام إقامة سوق عربية لأجهزة ومعدات الطاقة المتجددة التي تعمل على توفير فرص عمل جديدة بمشاركة فاعلة من القطاع الخاص.

إعلان الرياض الذي جاء شاملاً لموضوعات عدَّة أهمها:

- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية.
- الاستراتيجية العربية لاستخدامات الطاقة المتجددة حتى عام 2030 كخطة مستقبلية بعيدة النظر.
- الأهداف التنموية الألفية، والبورصة العربية المشتركة.
- منطقة التجارة الحرة.

حرصت القمة على التعامل مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال محاور عدة ، أهمها:

التعامل مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من منظور شامل في إطار تفعيل ومتابعة مسيرة التكامل الاقتصادي والسعي نحو إزالة المعوقات التي تعترضها، بما في ذلك استكمال منطقة التجارة الحرة وإتمام متطلبات الاتحاد الجمركي.

العمل على استثمار الموارد البشرية والطبيعية ورؤوس الأموال التي يزخر بها الوطن العربي على النحو الأمثل على أساس المنفعة المتبادلة، ومن خلال تسيير حركة الاستثمارات وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك رئيس في التنمية.

رابعاً ـ القمة الاقتصادية في دورتها الرابعة ـ بيروت

عُقدت القمة الاقتصادية العربية الرابعة في بيروت يوميْ 19 و20 كانون الثاني 2019، برئاسة الرئيس اللبناني ميشيل عون، وبحضور عدد قليل من رؤساء الدول والحكومات العربية والوزراء والمنظمات الإقليمية والدولية. بعد غياب دام 6 سنوات نتيجة الأزمات في الدول العربية من المتوقع أن يتم البحث خلالها في التنمية في العالم العربي، لتبحث المسائل التي تتعلق بالقضايا البشرية وتنمية المجتمعات والإنسان العربي من خلال كيفية مكافحة الفقر والمرض والبطالة والأمية.

(مثلت القمة الاقتصادية ـ الاجتماعية التي عُقدت في بيروت، مشهداً كاريكاتورياً بائساً لانقلاب الشعارات الوحدوية ـ الثورية إلى نقيضها تماماً.. فلم يأت من الملوك والرؤساء العرب إلا رئيس موريتانيا، في حين حضر أمير دولة قطر جلسة الافتتاح وغادر مستعجلاً.. تاركاً خلفه "قنبلة موقوتة" على شكل "وديعة" بخمسمئة مليون دولار بتصرُّف الحكومة اللبنانية، في مصرف لبنان(7).

تردّدت معلومات مفادها أنّ من أسباب تدحرج سلسلة اعتذارات الزعماء العرب عن حضور القمّة ما يلي:

- أولاً -الدول العربية، تعدُّ لبنان في المحور السوري ـ الإيراني.
- ثانياً -المخاوف من التهديدات الأمنية التي صدرت الأسبوع الماضي عن عدد من المسؤولين اللبنانيين.
- ثالثاً -الحوادث التي حصلت حيال الدولة الليبية وإنزال عَلمها.

يتضمن مشروع جدول أعمال القمة 24 بنداً في مقدمتها(8):

تقرير الأمين العام للجامعة العربية عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك.

تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات قمة الرياض الاقتصادية 2013، ملحق خاص بالانعقاد الدوري للقمة العربية التنموية بناء على قرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتضمن جدول أعمال القمة، بنداً حول الأمن الغذائي العربي، وموضوعات عدّة أخرى هامة منها:

مبادرة الرئيس السوداني عمر البشير بشأن الأمن الغذائي العربي، البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، التكامل والتبادل التجاري في المحاصيل الزراعية والنباتية، ومنتجات الثروة الحيوانية في المنطقة العربية.

كما تضمن جدول الأعمال وضع رؤية عربية مشتركة في مجال الاقتصاد الرقمي، وحول الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 ـ 2030 ومنهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية (المستدامة) 2030.

وأكد القادة العرب اعتماد الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 ـ 2030 ومنهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية (المستدامة) 2030.

كإطار يعزز من الجهود العربية الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة (المستدامة) في الدول العربية وخفض مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بنسبة 50٪ بحلول عام 2030، ودعوة القطاع الخاص العربي ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم الدعم اللازم بما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة الإنسان العربي.

ناقشت القمة الاقتصادية قضايا اقتصادية عدّة أهمها:

- تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- استكمال متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي.
- الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر،
- الاستراتيجية العربية للطاقة (المستدامة) 2030.
- السوق العربية المشتركة.
- مبادرة التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية.
- إدارة النفايات الصلبة في العالم العربي.

وأكدت القمة ضرورة متابعة التقدم في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومتطلبات الاتحاد الجمركي العربي أملاً في الوصول إلى سوق عربية مشتركة وبذل جميع الجهود للتغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك،

مـع الإشـارة إلى أهميـة دعـم وتمويـل مشـروعات التكامـل العربـي واسـتكمال مبادرة المساعدة من أجل التجارة.

وثمنت القمة مبادرة أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر المبارك الصباح ، لإنشاء صندوق للاستثمار في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي برأسمال 200 مليون دولار بمشاركة القطاع الخاص ومساهمة دولة الكويت بـ50 مليون دولار، على أن يوكل إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مسؤولية إدارة هذه المبادرة التنموية، بالإضافة إلى دعوة الدول العربية لدعم هذه المبادرة للإسهام في تعزيز الاقتصاد العربي المشترك وخلق فرص عمل واعدة للشباب العربي، ومساهمة البنوك ومؤسسات التمويل العربية المشتركة في دعم هذه المبادرة بالطرق التي توفر لها الاستمرارية لتحقيق أهدافها المنشودة.

ودعت قمة بيروت القطاع الخاص العربي للاستثمار في المشروعات التي توفرها مبادرة رئيس السودان للاستثمار العربي في السودان من أجل تحقيق الأمن الغذائي العربي، مع التأكيد على الالتزامات القانونية الدولية لجمهورية السودان بما في ذلك مجال المياه، كما دعت الصناديق العربية ومؤسسات التمويل للمساهمة في توفير التمويل اللازم لإنجاز تلك المشروعات.

وتم اعتماد مشروع الميثاق الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لضمان اندماج اقتصاديات الدول العربية فيما بينها، وخلق مزايا تنافسية في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، وصولاً إلى تحسين مستوى التشغيل وتخفيض معدلات البطالة، مع التأكيد على أهمية وضع آلية متابعة وتقييم لتحسين ومراجعة السياسات والبرامج الموجهة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعوة القطاع الخاص لدعم تنافسية تلك المؤسسات.

اتفق ممثلو الزعماء العرب في قمة بيروت الاقتصادية على ما يلي:

إدراكاً منّا بتفاقم أزمة اللاجئين والنازحين في الدول العربية وما ترتب بسببها من أعباء اقتصادية واجتماعية على الدول العربية المستضيفة، وما خلفّه ذلك من تحديات كبرى من أجل تحسين أوضاعهم وتخفيف ومعالجة التبعات الناجمة عن اللجوء والنزوح على الدول المستضيفة، نؤكد ضرورة تكاتف

الجهات الدولية المانحة والمنظمات المتخصصة والصناديق العربية جميعها من أجل التخفيف من معاناة هؤلاء اللاجئين والنازحين، وتأمين تمويل تنفيذ مشروعات تنموية في الدول العربية المستضيفة لهم من شأنها أن تدعم خطط التنمية الوطنية وتسهم في الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة المؤقتة. وندعو لجذب المزيد من الاستثمارات العربية والدولية في الدول المستضيفة.

دعم صمود الشعب الفلسطيني:

أكد ممثلو الزعماء العرب في قمة بيروت الاقتصادية على ضرورة دعم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتزايدة وما أعقبها من تدمير للاقتصاد الفلسطيني وبنيته التحتية، وإيماناً منّا بالمسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس بُغية الحفاظ على الهوية العربية، الإسلامية والمسيحية، للقدس الشريف، نؤكد ضرورة تكاتف جميع الجهات المعنية نحو توفير التمويل اللازم بإشراك المنظمات والجهات ذات الصلة لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018 ـ 2022)، وندعو هذه الجهات لاستحداث وسائل لحشد الدعم الشعبي لتنفيذ الخطة. كما نؤكد حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وذريتهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار الجمعية العامة رقم (194) لعام 1948، والتأكيد على التفويض الدولي الممنوح لوكالة الأونروا وفقاً لقرار إنشائها، ورفض أي قرار يهدف لإنهاء أو تقليص دورها، والدعوة لتأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازناتها بشكل يمكنها من مواصلة القيام بدورها ومسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

وندعو الدول جميعها إلى الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالمكانة القانونية الخاصة بمدينة القدس الشريف، وعدم الاعتراف بها عاصمة للاحتلال الإسرائيلي أو نقل السفارات إليها، ونؤكد عزمنا اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية إزاء أي قرار يخل بالمكانة القانونية بمدينة القدس الشريف.

خامساً ـ القمم الاقتصادية العربية هل أنجزت شيئاً؟:

الغريب في قرارات القمم الاقتصادية العربية هو إحالة التنفيذ إلى كيانات تحتاج إلى دفعة من الرؤساء والملوك والمتابعة، ومن الأمثلة على ذلك(9):

- إحالة البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية دون إتاحة التمويل اللازم للتنفيذ ولو للمرحلة الأولى منه.
- إحالة مخطط الربط بالسكك الحديدية بين الدول العربية إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمر نفسه للربط الكهربي.
- إحالة موضوع الحد من الفقر وتنفيذ الأهداف التنموية للألفية إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب دون تخصيص موارد.
- كذلك بالنسبة للخطة الإستراتيجية العربية لتطوير الرعاية الصحية الأولية وطب الأسرة إلى مجلس وزراء الصحة العرب.
- إحالة تطوير التعليم إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وفيما يخص الربط بالسكك الحديدية أو الربط البري والبحري أو الربط الكهربائي، فالأمر متروك للدول لتنفيذ ما يخصها منه على المستوى العملي.

أما المتابعة فهي موكولة في القضايا كلّها إلى الأمانة العامة للجامعة العربية. وهي الأمانة المتخمة بالقضايا السياسة التي لا تنتهي والتي لم تحقق فيها أصلاً إنجازاً ملموساً على مدى السنوات الماضية، كالخلاف المغربي الجزائري وجنوب السودان ودارفور والخلافات اللبنانية وغيرها. لذلك تبقى معظم قرارات القمم الاقتصادية العربية حبراً على ورق.

ورغم تعدد مطالب منتدى رجال الأعمال بالقمة فلم تشهد التوصيات استجابة عملية لأي منها. ولم يعلن رجال الأعمال عن أي مشروع عربي مشترك سواء في اجتماعهم التحضيري بالقاهرة قبل القمة أم خلال القمة. كما أثار بعضهم أنه من الأفضل تقوية الكيانات القائمة الخاصة بالقطاع الخاص العربي، مثل اتحاد غرف التجارة والصناعة العربي، بدلاً من مبادرات لا ترتبط بكيان مؤسسي.

الهوامش:

(1) http://alkuwaityah.com/Article.aspx?id=484033
(2) http://arabic.people.com.cn/31662/6576576.html
(3) http://alkuwaityah.com/Article.aspx?id=484033
(4) https://www.albayan.ae/one – world/20091 – 21 – 01 – .395696
(5) http://www.sis.gov.eg/newvr/arabsummit2011/htm/introduction.htm
(6) https://www.maghress.com/hibapress/21358

(7) طلال سلمان، القمم تزاحم النكسات العربية... وغزة هي الأمة الآن، السفير العربي.31/01/2019 .

(8) https://www.elwatannews.com/news/details/3926370
(9) http://www.akhbar – alkhaleej.com/news/article/1151977

القمم العربية الاقتصادية والتنموية

د. إبراهيم أحمد سعيد

لقد انعقدت أربعة قمم عربية اقتصادية وتنموية منذ 2009 وحتى 2019م بمعدل قمة واحدة كل ثلاثة أعوام . انعقد المؤتمر الأول في الكويت بتاريخ 19-20 /2009/1م ، وقد جاءت أهم الموضوعات التي طرحت للمناقشة كالآتي:

1- الربط البري والكهربائي.
2- الاتحاد الجمركي.
3- الأمن المائي.
4- الأمن الغذائي.
5- الاستثمارات ودور القطاع الخاص.
6- تمكين المرأة.
7- قضايا الشباب (فرص العمل والبطالة وغيرها).

انعقدت القمة الثانية في شرم الشيخ المصرية في كانون الثاني من عام 2011م، وقد كانت أهم موضوعاتها المطروحة على المؤتمر هي:

1- الاهتمام بالبنية التحتية (الربط البري والبحري والكهربائي والمعلوماتي).
2- تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية.
3- إقامة الاتحاد الجمركي العربي.
4- تمكين القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات.
5- الاهتمام بالمجتمع المدني للمساهمة في التنمية الشاملة.
6- الأمن المائي العربي والأمن الغذائي .

7 -الاهتمام بالأمن البيئي والبيئة (المستدامة).
8 -تمكين المرأة والاهتمام بالشباب .
9 -العمل على خفض معدل الفقر والأمية والبطالة.
10 - الاهتمام بالطاقة المتجددة.

أما في مؤتمر الرياض المنعقد في بداية 2013م فقد تكررت معظم الموضوعات التي طرحت في المؤتمرين السابقين، ولعل أهم الموضوعات الجديدة في هذا المؤتمر كانت الآتي:

1 -الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2 -تعزيز مؤسسات العمل العربي.
3 -العمل على التنمية (المستدامة) ورفاهية الفرد .
4 -تحسين مستوى الخدمات الصحية والاهتمام بصحة الأم والطفل .
5 -الأمن البيئي ودرء المخاطر النووية.

وأهم الموضوعات المكررة كانت في الأمن المائي والغذائي وتشجيع الاستثمارات والتجارة البينية.

أما مؤتمر بيروت المنعقد في بداية هذا العام فقد تطرق إليه الدكتور مصطفى العبد الله الكفري في العدد الأول من مجلة الفكر السياسي للعام 2019م.

ملاحظات على مؤتمرات القمم الاقتصادية العربية:

1 -على الرغم من إحالة قرارات مؤتمرات القمم الاقتصادية إلى جهات متخصصة لتنفيذها ، وهذا بحد ذاته ليس مشكلة، ولكن المشكلة في المتابعة والإرادة في التنفيذ.
2 -من الأفضل، لضمان نجاح مؤتمرات من هذا النوع ، أن تُعرض قضية واحدة مهمة (كالأمن المائي أو الغذائي أو الربط البنيوي بين الدول العربية أو تمكين المرأة ومحاربة الفقر وغيرها) حتى تتوجه كل

الطاقات الممكنة إلى هذه القضية الواحدة ،لأن كثرة الموضوعات تضيع الجهود وتبعثر الطاقات دون تحقيق أيٍّ أهداف تذكر.

3 -يجب التركيز على الإمكانيات المتاحة فعلاً في طرح القضايا على المؤتمرات والاعتماد على التقارير والدراسات البحثية من متخصصين في المجال ذاته حتى نضمن الطرح الجدي والمناقشة الجدية والمتابعة الجدية في التنفيذ.

4 -ضرورة دراسة الأسباب التي تحد من نجاح هذه المؤتمرات ، هل هي في الإمكانيات والقدرات ؟ أو في عدم توافر الإرادة الصادقة من الزعماء العرب ومن يعمل تحت قيادتهم؟ أو في الضغط الخارجي المتمثل في المخططات الصهيونية والغربية الاستعمارية؟

5 -الحاجة الكبيرة لإجراء دراسات اقتصادية تفصيلية عن مجمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية قبل انعقاد المؤتمر، ولاسيما أن هذه المؤتمرات لا تُعقد سنوياً.

6 -امتلاك العرب لثروات مادية هائلة في المواد الأولية ومصادر الطاقة والموارد البشرية ورؤوس الأموال الضخمة المجمدة في البنوك الخارجية والتي لا يستفيد منها العرب وتذهب هذه الثروات إلى مجالات استخدام ليست لصالح العرب، بل في أحيان كثيرة تخدم أعداء العرب والمشروعات التي تحد من تقدمهم ومن تحقيق طموحاتهم التنموية.

في نهاية هذه المداخلة وددت تقديم بعض الرؤى عن أهم القضايا التي تواجه العرب وهي في الأمن المائي والأمن الغذائي وتمكين المرأة ومحاربة الفقر.

ما المقصود بالأمن المائي؟ يُقصد بالأمن المائي القدرة على تأمين الاحتياجات المائية لكل السكان في الوطن العربي لتلبية الاحتياجات الحيوية والاقتصادية، بالقدر الكافي وبالوقت المناسب وبالنوعية الجيدة (أو المطلوبة)، بما لا يخل بالمنظومات المائية والبيئية الموجودة.

أما الأمن الغذائي فتعرّفه منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) بأنه: توفير الغذاء من الناحيتين الفيزيائية والاقتصادية لجميع الأفراد وفي جميع الأوقات. وعرّفته منظمة الصحة العالمية بأنه : " تأمين جميع الظروف والمعايير الضرورية (خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتوزيع وإعداد الغذاء) اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به وصحياً وملائماً للاستهلاك البشري ". والجدول الآتي يبين العلاقة الوثيقة والمتوقعة بين الأمن المائي والأمن الغذائي:

الحالة		2010 م	2015 م	2025 م	2030
الأمن المائي	النقص	-220 مليار م3	- 245 مليار م3	- 292 مليار م3	- 378 مليار م3
الأمن الغذائي	النسبة	٪ 48	٪ 45	٪ 40	٪ 35

إن معادلة تحقيق الأمن الغذائي مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأمن المائي، ولذلك من الأفضل حل مشكلة الأمن المائي، ويتم ذلك مبدئياً بإقامة المشروعات المائية الكبيرة كالآتي:

1 - إقامة مشروعات مائية مشتركة مع دول الجوار التي تشترك معنا في الموارد المائية (كالنيل ودجلة والفرات والسنغال وجوبا وشبيلي) دون تدخل أطراف خارجية.

2 - إقامة مشروعات عربية مشتركة وفق مجموعات إقليمية، مجموعة المغرب العربي، مجموعة وادي النيل والقرن الأفريقي، مجموعة وادي النيل وقطاع غزة، مجموعة بلاد الشام وجزء من الجزيرة العربية، مجموعة بلاد الرافدين وشبه الجزيرة العربية، بما في ذلك مشروعات المياه السطحية والجوفية.

في مجال الفقر وتمكين المرأة: يعاني المجتمع العربي من تخلف حقيقي أسبابه كثيرة ولا مجال لحصرها هنا، ولكن بكل تأكيد كان لوضع المرأة فيه السبب الأكبر في هذا التخلف، فمعيار تقدم أي مجتمع هو موقفه من المرأة. فالمرأة هي الميزان الذي تُقاس به حضارة المجتمعات. فالمرأة ليست نصف المجتمع فقط بل هي المجتمع كله، لأن صناعة المجتمع، على أقل تقدير، عمادها المرأة. وتعاني المرأة العربية من مشكلات عدة أهمها:

1 -ارتفاع نسبة الأمية عند النساء العربيات والتي تزيد عن 80٪، مما يكبلها بأصفاد التخلف والجهل، ويجعل قوة عمل النساء معطلة في معظمها، وعدم إمكانات الاستفادة منها بشكل مناسب لأن الطاقات البشرية لا يمكن وضعها في خدمة المجتمع إذا لم تتلقَ من المعارف ما يكفي لتحريكها وتطويرها وإكسابها المهارات المناسبة. وللأمية مستويات متعددة أهمها:

أ. المستوى التعليمي أو الأبجدي.

ب. المستوى التخصصي والمهاراتي. ويمكن أن تُضاف مستويات أخرى في الأمية كالأمية القانونية والتشريعية والسياسية والمعلوماتية.

أما بالنسبة للفقر فهو أوجع مصيبة تصيب المجتمع (الأمة) كما قال الإمام علي (ع) : ما أوجع الله أمتي بسوط أوجع من سوط الفقر، قاتل الله الفقر لو كان رجلاً لقتلته". لا يمكن تحقيق التنمية في الوطن العربي دون القضاء على الفقر أولاً، ولكن للفقر مستويات:

أ. مستوى خط الفقر المطلق، وهو الحالة التي لا تستطيع فيها الأسرة أو الفرد تأمين الاحتياجات الأساسية كالغذاء والكساء والسكن، ويُمكن أن يُطلق عليه الفقر المدقع.

ب. مستوى الفقر النسبي، وهو مستوى يختلف من مجتمع إلى آخر ومن مكان إلى آخر ومن إنسان أو أسرة إلى أخرى، ولكن في هذا المستوى يمكن تأمين المتطلبات الأساسية من غذاء وكساء وسكن (بمستوى

مقبول)، ولكن يصعب تأمين الاحتياجات الأخرى من تعليم وتقانة وترفيه.

ج. مستوى خط الفقر الاجتهادي، وهذا المستوى مختلف أيضاً من مجتمع لآخر، وحتى من فرد إلى آخر لأنه يتحدد بالمستوى اللائق اجتماعياً واقتصادياً، وهو يختلف وفقاً لتغير متطلبات الفرد في مراحل حياته وتغير ثقافته واحتياجاته أو وفقاً لمكان معيشته وما يتطلبه من احتياجات.

وإذا كان الفقر يُشكّل أحد معوقات التنمية بأشكالها وأنواعها المختلفة في أي مجتمع يعاني منه فإنه في المجتمع العربي ليس متساوياً ضمن فئات المجتمع، حيث يضغط بثقله على المرأة العربية أكثر من الرجل، وهو وإن كان قاسياً على الرجل إلا أن الوضع الاجتماعي يتيح له أن يتحرك ويُناور ليجد العمل الذي يُدرّ عليه الرزق، في حين أن الفقر لا يتيح أمام المرأة فرصاً كافية لإيجاد مصدر رزق، فهي هنا تعتمد على الرجل أو على العمل الزراعي المحدود، فكيف إذا تحدثنا عن مشاركة المرأة في التنمية بعد اكتسابها للعلم والمعرفة والمهارة اللازمة للعمل الذي يليق بها كإنسان، ومن هنا يأتي دور تمكين المرأة العربية كعامل نهضوي في المجتمع العربي، وهذا ما تطرحه مؤتمرات القمم العربية، ولكنها للأسف تبقى بعيدة جداً عن العمل الميداني الذي لا بدّ منه لتحقيق نقلة حضارية للأمة العربية.

نظرة في جدوى القمم العربية الاقتصادية؟؟

د. تركي صقر

نظرياً يهتم علم الاقتصاد بدراسة الاقتصاد ومحاولة التأثير فيه، أما السياسة فهي تسعى نظرياً وتطبيقياً للتأثير في الناس عبر ممارسة السلطة من خلال الحكومة أو الانتخابات أو الأحزاب السياسية، ويُعدُّ الاقتصادي غير سياسي، الاقتصادي المثالي يجب أن يرفض أي انحياز سياسي أو محاباة لكي يعطي معلومات محايدة وتوصيات غير منحازة حول كيفية تحسين الأداء الاقتصادي للبلد. فالسياسيون المنتخبون يقومون لاحقاً بتقييم هذه المعلومات الاقتصادية واتخاذ القرارات على ضوئها، أما في التطبيق فهناك علاقة قوية بين الاقتصاد والسياسة لأن الأداء الاقتصادي هو الميدان الرئيس للمعركة السياسية، فالعديد من القضايا الاقتصادية هي بطبيعتها سياسية لأنها ذاتها تتأطر بمختلف الآراء السياسية.

من هذه المقدمة ننظر إلى التعاون الاقتصادي العربي وهو متواضع جداً وعلى شكل علاقات بينية محدودة وليس على أساس استراتيجية شاملة، وهكذا ووسط الضعف المؤسسي للتعاون العربي، نشأت فكرة القمم العربية سواء كانت عادية أم اقتصادية، وجذب بريقها بداية الاهتمام، وظن كثيرون للوهلة الأولى أنها يمكن أن تأتي

بالترياق الشافي لأوجاع العرب وما أكثرها ولاسيما على الصعيد التنموي، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى العقلية العربية الضاربة عميقاً في التاريخ القائمة على أن العرب أمة أبوية قبلية، ولا يمكن لأحد اتخاذ قرار أو بناء سياسة، ما لم يكن في موقع القيادة، سواء على رأس عائلة أو قبيلة و دولة.

لقد تردى مستوى العمل العربي المشترك إلى درجة متدنية جداً، وافتقدت المؤسسات الجماعية العربية أي فعالية أو تأثير عندما ضاعت البوصلة العربية أو ضُيِّعت فيما يخص من هو العدو، فبعد أن كان هناك شبه إجماع عربي يضم العرب في تعريف الأعداء وتحديد أولويات المصالح والتهديدات وكانت إسرائيل هي العدو الأول والرئيس وفي أحيان كثيرة، كانت العدو الوحيد للعرب جميعاً انقلب المشهد فجأة بسبب ما أطلقوا عليه السلام المصري الإسرائيلي، أو اتفاقيات كامب ديفيد، حيث حدث الاختراق الذي كانت تتمناه "إسرائيل"، وانكسر الإجماع العربي، ويمكن بسهولة ملاحظة كيف انحدرت نتائج القمم العربية بمعدل متسارع في أعوام العقد الأخير، فصارت تنعقد فقط لمجرد الانعقاد، بعد أن ظلت عقدين تقريباً تحافظ على حد أدنى من المواقف المبدئية، ولو على سبيل التسجيل الوثائقي في البيانات والقرارات الصادرة عنها وللأسف، حتى هذا الحد من الحضور الصوتي، غاب عن القمم العربية.

وعلى الرغم من التردي الذي أصابها والمال الخليجي الذي أفسدها وحوّلها إلى هيكل كرتوني، لا تزال جامعة الدول العربية شكلاً المؤسسة العربية الوحيدة التي تجمع العرب، كل العرب تحت مظلتها. صحيحٌ أنهم يجتمعون مختلفين متفرقين، وأحياناً متصارعين، لكنهم يجتمعون ولا تزال الجامعة تمثل الإطار المؤسسي والواجهة التنظيمية للحكومات العربية أمام شعوبها وهي (الحكومات)، على استبدادها واستهانتها بشعوبها، لا تزال ترفع شعار العروبة، وتتجنب انكشاف حقيقة مواقفها أمام الشعوب، ولا سيما بعد تسارع خطوات التطبيع الخليجية الإسرائيلية.

في هذا السياق البروتوكولي تلعب جامعة الدول العربية دوراً مهماً من حيث لا تدري، في تغطية التقارب العربي الإسرائيلي، وإخفائه ولو مرحلياً. فوجود الجامعة يجعل بعض الدول العربية تخجل عن الجهر بالتعاون مع "إسرائيل"، كما يرفع عن تلك الدول حرج الانفراد بتمرير التطبيع، وتعديل أسس إدارة الصراع مع الكيان الصهيوني، حيث تتطلع إلى أن يتم إطار جماعي مؤسسي من خلال الجامعة، ولو بعد حين.

نعود إلى أن أول قمة اقتصادية عربية عقدت في الكويت عام 2009، لم تكن بدعة من البدع العربية أو فكرة وليدة، بل إن أدراج مكاتب الجامعة، تزخر بالعديد من القرارات الصادرة عن القمم العربية بداية من قمة عمان آذار 2001، حتى عثر عليها الكويتيون والمصريون، فنفضوا الغبار عنها وأعادوا تأهيلها وتنشيطها، وأخذوها معهم إلى قمة الرياض 2007، وفي هذه القمة قدمت الكويت ومصر اقتراحاً مشتركاً بعقد القمة الاقتصادية، فحاز موافقة القادة العرب، وصدر قرار جديد بـ "عقد قمة عربية تخصص فقط للشؤون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية".

ورحب الكثيرون بهذا القرار، ولكن التجربة السابقة جعلت بعضهم يبدي تخوفه من تكرار تجربة عام 2001، فتضيع القمة مرة أخرى وتضيع معها الآمال المعلقة على تنمية التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، فهل لهذه المخاوف من مُسوِّغ؟ لعل الإعلان عن تشكيل هيئة لتنسيق النشاطات التحضيرية للمؤتمر، وعن اختيار 180 مشروعاً، والتي عرضت في قمة دمشق 2008، بدد بعض هذه المخاوف وطمأن المتخوفين إلى أن القمة ستعقد هذه المرة، وتحقق الآمال المعقودة عليها فلا تضيع مرة أخرى، كما ضاعت في السابق إلا أن هناك بعض المؤشرات والاعتبارات التي تُسوِّغ المخاوف.

إذا كان المطلوب النظر إلى القمم الاقتصادية كمحطة مهمة لتطوير وتفعيل منظومة العمل العربي المشترك، ولضرورات الإصلاح والتحديث في الدول العربية، كما جاء في قرار قمة الرياض المتعلقة بالقمة الاقتصادية، فإنه من

المفروض أن يُنفَّذ القرار عبر التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجامعة للتحضير للقمة الاقتصادية، وأن يسند إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية دور أساس في عملية التحضير، وهنا يصح القول: قل لي كيف ومن يحضر للمؤتمر، أقل لك: أيَّ قمة تريد..؟ وما هي القمة التي ستحصل عليها؟

ولعل أهم القضايا المطروحة على القمم الاقتصادية هي:

1ـ تفعيل هذه الاتفاقيات يعني في إطار العمل الجماعي العربي، التركيز على تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا). فهذه المنطقة لا تزال وليداً لم يكتمل، كما يرى اتحاد الغرف العربية، ما دامت العقبات غير الضريبية تسد الطريق على تنمية التجارة العربية البينية. والتغلب على هذه العقبات يحتاج إلى الدول العربية التي تتسم بأنظمة المركزية الشديدة، إلى تدخل القادة العرب أنفسهم حتى يزيحوا تلك العقبات من طريق التجارة البينية العربية.

2ـ الانتقال إلى الاتحاد الجمركي العربي وإلى السوق العربية المشتركة، لا يشترط الانتهاء من مرحلة تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.. ففي بعض القطاعات يمكن اتفاق الدول العربية على سياسة جمركية مشتركة، تحدد طابع العلاقات قبل إنجاز مشروع "غافتا". كذلك فإن العمل من أجل إقامة سوق مشتركة عبر مشروعات العمل المشترك لا يشترط تحرير التجارة البينية العربية تحريراً كاملاً. في الحالات كافة، فإن التركيز على هذه الاتفاقيات وإيجاد الآليات المناسبة لتفعيلها ولمراقبة الالتزام بها وتوفير التعويضات المناسبة والجزيلة، للذين يخسرون من جراء قيامها، يختزل العديد من الخطوات التعاونية الفرعية التي اقترحتها قمة الرياض 2007، وأكدتها قمة دمشق 2008. فموجبات الأقلمة تملي إعطاء إتمام بناء "غافتا" والانتقال إلى الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة أولوية على الأهداف الأخرى.

3ـ وإذا كانت الدول العربية تتهافت على "إسرائيل" وأوروبا، من أجل تحرير التجارة البينية فمن الأولى أن يتم ذلك عربياً عربياً، على الأقل سيساعد

ذلك على فتح أسواق جديدة من شأنها سد الفراغ السلعي، كما أن هناك نقطة مهمة أن الاقتصاد العربي يواجه مشكلة تكرار الصناعات التكميلية في دول الخليج النفطية من ضمنها العراق، تنتج وتصدر البضائع النفطية نفسها، بينما تستوردها باقي الدول العربية كمنتج استهلاكي من أوروبا.

4ـ كما أن هناك مشكلة العملة العربية الموحدة وارتباط عملات العديد من البلدان العربية بالدولار الأمريكي الذي يفقد كل يوم هيبته في سلة العملات العالمية، وإن كان هناك حديث عن عملة خليجية موحدة سترى النور أواخر هذا العام، فأين العملة المغاربية الموحدة، وهل هناك نية لاندماج شكلي على الأقل بين المصارف والبنوك العربية، إذا كان هناك مشكلة وحدة نقدية عربية. وأين بنك الغذاء العربي؟ وبنك التنمية العربي؟

إن هناك مشكلة نقدية عربية تتركز في فشل السياسات النقدية العربية، وتبعيتها إلى سلة العملات الخارجية وضعف الأداء البنكي العربي، وكثرة التشريعات النقدية كلها عوامل أضاعت فرصة تحقيق حلم عملة عربية موحدة.

5ـ أما بخصوص حل مشكلة البطالة العربية فإن من المناسب رفع الاستثمار العربي سنوياً من 20٪ من الناتج العربي المحلي الإجمالي إلى 30٪ أي بواقع ستين مليار دولار كل عام. أي أن الإجمالي المطلوب على مدار عشر سنوات، سيكون ستمئة مليار دولار يجب استثماره في نواحي الحياة جميعها من بنية أساسية، وطرق واتصالات، وكهرباء، وتعليم وصحة وزراعة، وصناعة وغيرها، كل هذا سيدفع باتجاه استيعاب أكبر عدد ممكن من البطالة في العالم العربي، الذي يعد من أكبر مناطق العالم معرفة بأنواع البطالة وأشكالها.

لقد انشغل القادة العرب طويلاً بالخلافات الشخصية، ولم تخلوا أي قمة عربية من تراشق بالألفاظ، وصل حد السب والقذف، فهل حان الآن دور الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية، بعيداً عن المتاهات السياسية العربية التي تكاد لا تنتهي، بل تزداد تشعباً وعمقاً؟ وهل ما سيصدر من قرارات سيكون حبراً على ورق كسابقاتها من القرارات التي تجاوزت مئتي قرار، صدر خلال العشرات من القمم العربية منذ قمة أنشاص وحتى قمة دمشق.

على أيٍّ حال لما كانت القمة العربية هي الآلية المضطلعة فعلياً بالقرارات في داخل الجامعة، فقد صار الحفاظ عليها وعلى انعقادها، ولو شكلياً، غايةً في حد ذاته لأن عدم انعقاد القمة، ولو مرتين متتاليتين فقط، سيعني بالضرورة انفراط عقد الجامعة ثم بالتبعية انهيارها، ولما كانت الأوضاع العربية من سيء إلى أسوأ، فمن باب "مالا يدرك جله لا يترك كله"، يجب الحفاظ على البقية الباقية من النسيج العربي، ولو شكلياً، فربما يأتي يوم يستعيد فيه الشكل مضمونه، فحتى الآن لا توجد نتائج ملموسة للقمم الاقتصادية العربية، وهذه قمة بيروت الاقتصادية التي عقدت في الشهر الأول من عام 2019 فشلت في حضور الرؤساء العرب، وشهدت أدنى تمثيل للدول العربية مما يدل على استمرار التردي العربي إلى ما شاء الله.

العدد 70/الربع الثاني لعام 2019

القمم الاقتصادية العربية
لغو كثير وفعل كسير

نبيل فوزات نوفل

منذ أن تأسست جامعة الدول العربية في عام 1945م عقدت حوالي (41) مؤتمراً للقمة العربية، وعقدت أربع قمم اقتصادية، في الكويت عام 2009م، وفي مصر 2011م، وفي السعودية 2013م، وفي لبنان 2019م.

والمتابع لقرارات هذه القمم، لا تعوزه الفطنة ليكتشف أنها لا ينقصها العبارات الجميلة والقرارات الكبيرة ، فكلها تؤكد أهمية التعاون والتكامل العربي ، كما تؤكد على إقامة الاتحاد الجمركي العربي، وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، والاستراتيجية العربية للطاقة، وإقامة السوق العربية المشتركة، والتكامل والتعاون في مجالات الاقتصاد المختلفة ، لكن واقع التنفيذ على أرض الواقع يعبر عن حالة الانكسار والتشظي والانحطاط التي تعيشها الأمة العربية اليوم. فواقع الحال يدل أن هناك جزءاً يسيراً قد تحقق ، فما زالت نسبة كبيرة من الشعب العربي تعاني الفقر والأمية ، وفقدان الأمن الغذائي، وما زال العرب يستوردون معظم غذائهم من الخارج، ويستوردون معظم التكنولوجيا ، وما زال ضعف التجارة البينية هو الذي يحكم العلاقات بين الدول العربية. بل يمكننا القول: إن الذي يرسم خطا العلاقات الاقتصادية العربية هو الدول الاستعمارية وأدواتها في الوطن العربي.

إذا أرادت الدول العربية حقاً النهوض وتحقيق رغبات الشعب العربي فعليها التصدي بصدق لظاهرة الفقر والتخلف في وطننا العربي، حيث بات الفقر من أهم الأخطار التي تواجه المجتمعات البشرية اليوم،

وكيفية تحقيق تنمية (مستدامة) حقيقية في مجالات الحياة المختلفة. وتشهد معظم المجتمعات صراعاً حاداً بين الطبقات الاجتماعية، بين الفقراء والأغنياء داخل الدولة من جهة، وبين الدول الغنية والدول الفقيرة من جهة أخرى. وهذا يعود إلى تطبيق سياسات الليبرالية والعولمة المتوحشة التي تطبقها القوى الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وفرضها على شعوب العالم من خلال مستوطناتها التي زرعتها بين ظهراني الشعوب وخاصة في بلدان العالم النامي، بهدف استمرار التخلف والصراعات والفوضى والتبعية للدول الاستعمارية. هذا الواقع يدفعنا للقول: إن الفقر هو أبشع مظاهر القهر والاستعباد، بل هو إرهاب حقيقي. لقد ازداد الفقر في الوطن العربي إلى الضعف من 2.6٪ إلى 5٪ في الفترة من 2013م حتى 2015م، كما أن الوطن العربي هو الأسوأ في العدالة في توزيع الدخل القومي، ،كما يعاني الاقتصاد العربي من أعلى نسبة بطالة في العالم، إذ وصلت نسبة البطالة إلى10.6٪ وهي تقترب من ضعف نسبة البطالة العالمية.

إن هدف السياسة الاقتصادية الناجحة هو محاربة الفقر: لأن الجوع كان وما زال مبعثَ جميع الشرور في أخلاق الفرد والمجتمع ،حيث لا عزّةَ ولا كرامة، ولا حريةَ للإنسان مع الجوع والعَوَزَ، فالعِزة والعازة كالضرائر، كلٌّ منهما يرفض الآخر، ولا استقرارَ ولا أمنَ أو أمانَ في مجتمع تتكسر فيه الأنياب على الأنياب جوعاً ، فالسلوك العنيف يزدهر ويزداد في المنظومات المتخلفة، والثقافة المتخلفة، وهذا يعني أن الفقر المتفشي ينتج ثقافة متخلفة، ويلازمه عنف اجتماعي، فردي و مادي ومعنوي سائد في جوانب الحياة الاجتماعية كلها، حيث اشتداد الأزمة الاقتصادية والمالية، وفشل الأنظمة في تحقيق التنمية في المجالات المختلفة، وفشلها في تحقيق الحد الأدنى من الحياة الاجتماعية التي تترافق أحياناً مع القمع ،ودوس كرامة الإنسان ، كلها نوافذ عبرت من خلالها القوى الإسلامية المتطرفة التكفيرية التي تدعمها الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الفقر يعرقل التعليم والثقافة والتربية، وبالتالي هو سبب رئيس للتخلّف، وأحد أبواب الفساد، وانتشار الأمراض الاجتماعية.

إن على الدول العربية لكي تحقق استقلالها وتقدمها واستقرارها الاجتماعي ومواجهة سموم رياح العولمة المتوحشة، المبادرة للقيام بالآتي:

- ابتكار سياسة اقتصادية تؤدي إلى ثني عنان تفاقم البطالة وتخفيف العبء عن كاهل الفقراء، واستغلال ما هو متاح من ثروات بلادهم بشكل فعلي؛

لأن البطالة لا تنعكس بشكل سلبي فقط على الجانب المادي من حياة العاطلين عن العمل، بل تمارس تأثيراً ضاغطاً أيضاً على نفسية حتى أولئك الذين ما زالوا على رأس عملهم، فهي بحد ذاتها تزعزع أسس الاستقرار الاجتماعي، وتملأ حياة الكثير من الناس باليأس والسوداوية، وبالتالي من يريد وطناً قوياً حراً، عليه انتهاج سياسات اقتصادية تخدم الشريحة الأكبر من أبناء المجتمع وليس سياسات تخدم فئة قليلة، ومكافحة المافيات والحيتان التي تبلع خيرات الوطن مستغلة موقعها وتحكمها بمفاصل الدولة بأشكال مختلفة متحالفة مع القوى الطفيلية من تجار وسماسرة تسرق قوت الشعب وخاصة في الأزمات. وبالتالي بات من الضروري توافر الإرادة الصادقة للتنمية، والتطوير ،وتوافر الكفاءة في المخططين، والمرجعية الأخلاقية للمخططين، والعمل على تحقيق النمو الاقتصادي بنحو ضعفي معدل النمو السكاني، وتحقيق العدالة في تأمين فرص العمل، وإجراء الإصلاح بعيداً عن جيوب المواطنين، والعمل على المواءمة الدائمة بين متطلبات السوق والاحتياجات الاجتماعية، والاعتماد على المدخل التشاركي في التخطيط والاستثمار والتنفيذ، والمراجعة والتوجه بقوة نحو التنمية الإقليمية، والتركيز على تنمية القطاعات الأساسية التي تتناسب مع ثروات البلد، والتوجه شرقاً في إيجاد علاقات واتفاقيات اقتصادية محفزة للاقتصاد، والاهتمام باقتصاد المعرفة، وهذا يحتاج إلى وضع سياسة تعليمية مناسبة، وإنشاء مراكز تقنية كحاضنة لهذا الاقتصاد وتدريبه، والانفتاح على التجارب العالمية، والاستثمار في هذا المجال، ومساعدة القوة الشابة، وإيجاد أسواق لتصريف المنتج وحمايته، وهذا يتطلب وضع الخطط والدراسات السكانية والاقتصادية للتكامل والتشبيك مع تلك المناطق بخاصة المتعلقة بالبنى التحتية كالمواصلات والمشروعات الزراعية ومشروعات الري، واستغلال ما لدى هذه الدول من مصادر القوة وتعزيز الموفور فيها، لأن ما يطرح من هنا وهناك حول حلول "جاهزة"، ووصفات معلبة"، سوف لن تقود إلا إلى المزيد من التراجع، والتخلف، وإعاقة التطوير، والتنمية. "ووضع خطط تشجيعية وحوافز مميزة للاستقرار والاستثمار واستغلال الموارد المتاحة، وإيجاد البنى التحتية الضرورية لذلك، وعلى الدول التي تعتمد بشكل رئيس على الزراعة المبادرة إلى جعل بداية الخروج من الأزمة الاقتصادية تنطلق في المنظور العاجل من المحفزات الآتية:

1 -رفع العجز المعيشي عن فقراء الريف.

2 - المبادرة إلى إصلاح البنى الأساسية والخدمات الريفية الرئيسة.

3 -تحسين النقل والإسكان الريفي.

4 -اتباع معايير تسعير مرنة لتسويق المنتجات الزراعية.

5 -بذل استثمارات متواصلة هادفة لتصنيع فوائض الإنتاج الريفي في هيئة منتجات غذائية رفيعة السوية، قابلة للتصدير والمنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

6 -قيام حملة واسعة على مفاصل الفساد المستشري تطال رؤوسه من حيتان المال والنفوذ مهما كانت صفاتهم ومواقعهم. ورفع الغطاء عنهم .

7 –العمل على تكريس سيادة القانون وتعزيز المؤسسات الرقابية وخصوصاً السلطة القضائية، وتعديل القوانين بما يساهم في رفع الحصانة عن المخلين والعابثين بالمال العام، وهذا يتطلب تأسيس وعي وطني بالانتماء الحر الكريم، وتعزيز كرامة الإنسان وحمايتها ، لأن من يعتز بكرامته يعتز بكرامة وطنه، ويتحفز لصون هذه الكرامة.

8 -استثمار الطاقة المتجددة (رياح - شمس – مياه) كونها لا تنضب، خاصة مع قرب نضوب الطاقة التقليدية، وتعزيز البحث العلمي، وحماية الصناعات الوطنية من خلال منع التهريب واستيراد المواد المصنعة محلياً وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض فقط، وتحقيق التكامل بين الأقطار العربية في المجالات الاقتصادية المختلفة، واعتماد سياسات اقتصادية تتناسب مع الإمكانات العربية وتوفر المواد الأولية المتوفرة بشكل كامل في حالة التكامل بين الدول العربية، وأن تهدف لخدمة الشريحة الأكبر من المواطنين.

9 -الاستفادة من إمكانات الاقتصاد الرقمي ووضع رؤية عربية مشتركة في هذا المجال، والارتقاء بالتعليم الفني والتقني وربطه بمقتضيات سوق العمل، وهذا يتطلب تنمية المهارات وتشجيع الإبداع والابتكار بهدف بناء الإنسان المنتج والمنفتح على الثقافات العالمية وإشراك المرأة والشباب في عملية صنع القرار من خلال الاتحادات والنقابات التي ينتسبون إليها.

إن السياسات القومية المتكاملة هي التي تجعل من العرب اليوم قوة يحسب لها حساب وتجعلهم أقوياء وتحقق الازدهار والنمو الحقيقي، وتخرجهم من تحت السيطرة للقوى الاستعمارية، والتذلُّل لها.

قراءة في ..
ثنائية السياسة والاقتصاد

م. عبد الوهاب محمود المصري(*)

يقول بعضهم: "لا تجادل.. لا في الدين، ولا في السياسة، ولا في الحب"! ونحن نرى أن يصنف هذا القول تحت "باب الهزل "لا تحت" باب الجد".. فلو كان هذا القول صحيحاً فيما يتعلق بالدين، لما أرسل الله الأنبياء لهداية الناس ولما خطب الوعاظ في المعابد، ولما تناقش العلماء في المجامع الفقهية. ولو كان القول (إياه) صحيحاً فيما يتعلق بالسياسة لما أُنشئت المجالس النيابية، ولما أُنشئت الأحزاب، ولأُلغيت ظاهرة المفاوضات. وأما في مجال الحب فيجوز كل شيء؛ ولا يجوز أي شيء.. لأن الحب فوق المنطق، وخارج المنافسة، وممنوع من الفهم!

وسنبحث هنا في السياسة والاقتصاد، من حيث مفهوم السياسة، ومفهوم الاقتصاد، والعلاقة بين السياسة والاقتصاد.

أولاً: في مفهوم السياسة:

تشير الوقائع الحسيّة، كما يلاحظ المفكر الدكتور عبد الكريم غلاب، إلى أن كلمة "السياسة" ربما تكون أكثر الكلمات تردداً في

(*) باحث وكاتب سوري، صدرت له ثمانية كتب، آخرها: " نقد المشروع النهضوي العربي".

حديث الناس، سواء كتبوا في الصحافة أم تحدثوا في الإذاعة، أو ألّفوا كتباً، أو ألقوا محاضرات، أم تحدثوا حديث المجالس أو حديث الشارع. ولن يخطِئَكَ الحدس إذا وجدت في كل حديث مفهوماً خاصاً للسياسة. ومن ثم كانت "السياسة" أكثر القضايا اختلافاً واضطراباً نتيجة اختلاف الرؤية للمفهوم، حتى بين الذين لا يراودنا الشك في قدرتهم على تمثّل المفاهيم علمياً وفكرياً.

والسياسة، كما يرى الدكتور غلاّب، تعني إدارة شؤون الناس والتفكير فيها، والتمييز بين صائبها وفاسدها، والتعامل مع أولئك الذين تدير شؤونهم بالتفكير والتشريع والممارسة والتوجيه والتغيير. وإذا كانت "السياسة" قد بدأت على عهد اليونان كعلم حكم المدن، وقالوا عنها في عصر النهضة: إنها أنبل العلوم وأسماها، وتتعلق بأرفع المناصب على الأرض، وتشمل الفنون جميعها التي تهم الجماعة الإنسانية، فقد أصبحت تتناول كل ما يتعلق بحكم الدولة، أو إدارة الشؤون العامة الداخلية منها والخارجية، والعلاقات المتبادلة بين الدول، والعلاقات بين السلطة والمواطنين. وتؤكد بعض المصادر أنها نابعة من حكم الدولة، ودراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات والتي تحدد علاقاتها بالمواطنين وبالدول الأخرى. ولذلك فالعمل السياسي يتصف بوظائف الحكم أو القيادة أو التنظيم أو التشريع أو التنفيذ أو التقرير. ومعنى "علم السياسة" إذاً هو علم الدولة[1].

والسياسة - بحسب **"موسوعة الهلال الاشتراكية"** - هي علم الحكومة وفن الحكم، وتطلق أيضاً على مجموعة الشؤون التي تهم الدولة، كما تطلق كذلك على الطريقة التي يسلكها الحاكمون[2].

والسياسة، كما هو شائع، هي فن الممكن. والسياسة أيضاً هي العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهي فن تحريك البشر والأشياء، وهي كل قول أو فعل يُراد به تغيير شيء ما في المجتمع، وهي إدارة الشؤون الداخلية والخارجية للمجتمع من قوة حاكمة، وهي كذلك تدبير شؤون الدولة.

ويمكننا أن نخلص إلى أن **السياسة هي عملية (أو عمليات) توجيه موارد المجتمع من قوة حاكمة، نحو تحقيق أهداف المجتمع. وبعبارة موجزة: السياسة هي إدارة شؤون المجتمع.**

ثانياً: في مفهوم الاقتصاد:

عندما تذكر كلمة "اقتصاد" تتبادر إلى الذهن واحدة من الحالات الثلاث الآتية: الاقتصاد علماً، والاقتصاد مذهباً، والاقتصاد نظاماً. ونقدم في السطور التالية موجزاً عن مفهوم كلٍّ من تلك الحالات، ثم نبيّن المقصود بالاقتصاد في هذا البحث..

1 – في الاقتصاد عِلْماً:

يُعدُّ علم الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية الهامة، كالتاريخ والسكان والقانون والاجتماع وغيرها. وقد تعددت التعاريف الموضوعة لعلم الاقتصاد، وتطورت منذ نشأة هذا العلم وحتى الوقت الحاضر.. فقد عُرِّف في بداية نشأته بأنه "العلم الذي يبحث في إنتاج الثروة وتحقيق الغنى للجميع". وعُرِّف أيضاً بأنه "العلم الذي يختص بدراسة القوانين المنظِّمة للثروة وتوزيعها واستهلاكها". وعُرِّف كذلك بأنه "العلم الذي يدرس كيفية حصول الإنسان على الدخل وكيفية استعماله له". وأما أكثر التعاريف شهرة فهو: "الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في كيفية إشباع حاجات الإنسان المتعددة والمتزايدة باستخدام الموارد المحدودة في استخدامها البديلة"[3]. فهو إذاً: "علم الندرة"، وهو أيضاً "علم الاختيار الأمثل"، وهو كذلك "علم إشباع الحاجات".

إن علم **الاقتصاد هو الذي يدرس الظواهر الاقتصادية، ويحلِّلُها بقصد استخلاص القوانين الاقتصادية التي تحكمها،** كقانون تناقص المنفعة، وقانون الغلَّة المتزايدة، وقانون العرض والطلب، وقانون أقل جهدٍ أو أقل تكلفة. فهو ذو طابع نظري، يدرس ما هو كائن فعلاً، ولا علاقة له بالأخلاق أو السياسة أو اتجاهات الدولة الاقتصادية أو مفهوم المجتمع لفكرة العدالة. ومن ثم فهو محايد

وليس بعامل مميّز يستقل أو ينفرد به مذهب من دون آخر، حيث لا يمكن وصف مثل هذه القوانين الاقتصادية بأنها رأسمالية أو اشتراكية أو إسلامية، وإنما هي حقائق علمية لا دين ولا جنسية لها، فهي ذات صبغة عالمية لا تتفاوت فيها الشعوب أو الدول تبعاً لاختلاف مفاهيمها الاجتماعية. وأما كيفية إعمال هذه القوانين الاقتصادية وطريقة التأثير فيها والاستفادة منها، فهذا هو دور المذهب الاقتصادي بحسب ما يستهدفه، وهنا فقط مجال الخلاف والتمييز[4].

2 – في الاقتصاد مذهباً:

يتميز كل مجتمع بطريقة معينة (تختلف من مجتمع إلى آخر) في إنتاج الثروة وتوزيعها، يتجلى فيها الموقف المذهبي للمجتمع في الحياة الاقتصادية أو المجال الاقتصادي، فيكون لكلِّ مجتمع مذهبُه الاقتصادي.

والمذهب الاقتصادي هو الذي يضع أهداف الحياة الاقتصادية، ويرسم الوسائل المؤدية إلى تحقيق هذه الأهداف، فهو ينطوي على أمرين اثنين هما: غاية النشاط الاقتصادي ووسيلته.. فتحديد هدف الإنتاج، والإبقاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أو تأميمها، ومدى الحرية الاقتصادية، وكيفية توزيع الثروة ..إلخ، كل ذلك يدخل في مجال المذهب الاقتصادي. فهو ذو طابع عملي، يدرس ما يجب أن يكون، فله علاقة وثيقة بالأخلاق، واتجاهات الدولة الاقتصادية، ومفهوم العدالة لدى المجتمع. ومن ثم فهو مجال الخلاف بين الشعوب والدول، بحسب اختلاف الظروف الاقتصادية لكل مجتمع، واختلاف الأفكار والمفاهيم التي يرتبط بها وتصوُّرِه للعدالة وطريقة تحقيقها[5].

3 – في الاقتصاد نظاماً

يكون لكل مذهب اقتصادي، عادةً، تطبيقات عدّة، وتختلف هذه التطبيقات في جوانب معينة، وتختلف في جوانب أخرى.. فلكل مذهب اقتصادي جانبان: أحدهما ساكن أو ثابت، وثانيهما حركي ومتطور.

أما الجانب الساكن من المذهب الاقتصادي فهو الأسس والمبادئ التي ينطوي عليها المذهب، وهي في خطوطها العريضة واحدة في كلِّ تطبيقات المذهب، ولا تقبل التغيير أو التبديل. ومن الأمثلة عليها: هدف الإنتاج، ونوع الملكية السائدة، ونوعية التخطيط الاقتصادي، وكيفية تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وطريقة توزيع الناتج أو الدخل القومي.

وأما الجانب الحركي من المذهب الاقتصادي فهو الوسائل والأساليب التي يتذرع بها المجتمع لتطبيق الأسس والمبادئ المعتمدة في المذهب الاقتصادي للمجتمع، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر، فتتعدد النظم الاقتصادية باختلاف الزمان والمكان من دون الخروج عن الخطوط العريضة للمذهب.

ويكون الاختلاف بين المذاهب الاقتصادية اختلافاً جوهرياً في الأسس والمبادئ. وأما الخلاف بين النظم الاقتصادية للمذهب الواحد فهو خلاف تفصيلي في الوسائل والأساليب. وبناءً على ذلك يظل الخلاف بين النظم الاقتصادية للمذاهب المختلفة خلافاً جوهرياً وإن تلاقت في بعض الوسائل والأساليب[6].

ومن الواضح أن المقصود بالاقتصاد في بحثنا هذا ليس علم الاقتصاد، وليس نظام الاقتصاد، ولكن **المقصود هو المذهب الاقتصادي،** وعلى وجه التحديد طريقة إدارة موارد المجتمع (إنتاجاً وتوزيعاً وتبادلاً واستهلاكاً) لإشباع حاجات المجتمع.

ثالثاً: في العلاقة بين السياسة والاقتصاد:

لعل أهم القضايا في مجال العلاقة بين السياسة والاقتصاد قضية دور الدولة (في مقابل دور السوق) في إدارة أو توجيه الاقتصاد إنتاجاً وتوزيعاً وتبادلاً واستهلاكاً..

ففي أوائل الثمانينيات تكاثرت الدعوات ـ وخاصةً من المنظمات الدولية ـ إلى تقليص دور الدولة، وإلى الاعتماد على "اقتصاد السوق"، الذي هو الاسم الذي أطلقوه على "النظام الرأسمالي" بعد أن افتضح أمره. ويَفْتَرِضُ دعاةُ اقتصاد

السوق وجودَ "اليد الخفية" التي يعتقدون أنها تحقق التوازن بين العرض والطلب والثمن، وحدوث "تساقط ثمار النمو" على الفقراء كلما ازداد ثراء الأغنياء.

وفي اقتصاد السوق - بحسب أنصار هذا المذهب - يعود القرار النهائي في الشراء أو الامتناع عنه إلى المستهلك، وبلغة الاقتصاد فإن خياراته هي التي ترسم منحنى الطلب في الحياة الاقتصادية، كما هو الأمر مع صندوق الانتخابات، حيث تعود السلطة للناخب المواطن في الحياة السياسية، ولكن هناك – بحسب المفكر الاقتصادي المرموق جون كَنِيْثْ غالبريث - درجة كبيرة من التضليل والاحتيال في كلتا الحالتين المذكورتين، حيث إن تنظيماً جيداً لتمويل الحملة الانتخابية أو الدعاية لسلع منتجة يحدد خيارات الناخب أو المستهلك، وخاصة في زماننا بحكم مختلف أشكال الدعاية والإغراءات الحديثة للبيع. ها نحن هنا أيضاً ـ يضيف غالبريث ـ تجاه واقع أكذوبة تتقبلها الجماهير بصورة عامة، كما تتقبلها أوساط التعليم الجامعي للاقتصاد بشكل خاص[7]. (...) وإن الاقتناع باقتصاد السوق، حيث يكون المستهلك ملكاً، هو أحد أكبر الأكاذيب التي ضللت البصائر والعقول[8].

ولتجميل "اقتصاد السوق" فإن بعضهم يضيف إليه كلمة "الاجتماعي" ليصبح "اقتصاد السوق الاجتماعي"، وجوهره هو أنه "نظام اقتصادي يقوم على أساس تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بما يضمن التوفيق بين الملكية الخاصة والعدالة الاجتماعية"[9].

إن العدالة الاجتماعية بمفهومها الواسع هي - بحسب الخبير الاقتصادي الدكتور إبراهيم العيسوي - "تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل الاجتماعي والتضامن والمشاركة الاجتماعية، ويتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من

مكامنها وحسن توظيفها لمصلحة الفرد، وما يكفل إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، ولمصلحة المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى، والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى. وبناء على ذلك فإن المجتمع العادل هو المجتمع الذي لا يتعرض للظلم أو القهر من داخله أو من خارجه، ويقوم على مبادئ المساواة التي هي في الواقع جوهر المواطنة، ويستوي على مبادئ التضامن الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته"[10].

ونحن نرى أن العدالة الاجتماعية بمفهومها الإجرائي، هي **في السياسة** حسن توزيع السلطة، **وفي الاقتصاد** حسن توزيع الثروة، **وفي القضاء** حسن توزيع الحقوق، **وفي البيئة** حسن توزيع الموارد بين الأجيال.

والمشكلة الكارثية في معظم الدول النامية هي أن العدالة الاجتماعية تُنْتَهكُ، بصورة منهجية، في جوانبها الأربعة..، إذ يسود التفرد بالسلطة، واحتكار الثروة، وتضييع الحقوق، واستنزاف الموارد!!!

وصفوة القول في مجال العلاقة بين السياسة والاقتصاد: إذا كانت السياسة هي إدارة شؤون المجتمع، وكان الاقتصاد هو استخدام الموارد لإشباع الحاجات، **فإن من طبائع الأشياء أن يخضع الاقتصاد للسياسة، بحيث تكون الدولة حارساً وقاضياً ـ وحامياً للإنسان وللبيئة، ومانعاً لأي ظلم أو استغلال، وحاملاً لعظائم المهام والمسؤوليات.** ولا يمكن تصور خضوع السياسة للاقتصاد، إلا في حالةٍ يسيطر فيها رجال المال والأعمال وعملاء الشركات متعدِّدة الجنسية (إما مباشرة أو بالواسطة) على السياسة، لشرعنة ما يمارسونه تجاه الأكثرية الفقيرة من استغلال متعدد الأشكال، وجعله أكثر سهولة وسلاسة. وعندئذ تتحول الدول من "خادم للمجتمع " إلى" عبء على المجتمع " [11]!!!

***

الهوامش والمراجع

(1) د. عبد الكريم غلاب، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1998م، ص 91 و92.

(2) كامل الزهيري (مرجع) موسوعة الهلال الاشتراكية، القاهرة، دار الهلال، 1968م، ص 264.

(3) انظر الدكتور علي كنعان، الاقتصاد الإسلامي، دمشق، دار الحسنين، حمص، دار المعارف، 1997م، الطبعة الأولى، ص 61.

(4) الدكتور محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م، الطبعة الأولى، ص 61.

(5) انظر الدكتور الفنجري، المذهب الاقتصادي، مرجع سابق، ص 62 و63.

(6) الدكتور الفنجري، المذهب الاقتصادي، مرجع سابق، ص 64 و 65.

(7) جون كنيت غالبريث، أكاذيب الاقتصاد، ترجمة الدكتور هشام متولي، دمشق، دار طلاس، 2007م، ص 31 و 32.

(8) غالبريث، أكاذيب ....، المرجع السابق، ص 34.

(9) الدكتور يوسف محمود، دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة، 2005/12/13م، ص 2.

(10) الدكتور إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014م، ص 14 و15.

(11) المهندس عبد الوهاب محمود المصري، في مفهوم التقدم ومعيار النهضة، دمشق، دار الحصاد، الطبعة الأولى 2008م، ص 86.

مجتمع المعلومات والمعرفة
التنمية المتضامنة وحقوق الإنسان التعددية

د. أكرم محمود الشلي

علنا نتّفق جميعاً أن هذا الحيّز الهام، والحضور الطاغي الذي يحتله البعد المعلوماتي والاتصالي في تحقيق رفاه الشعوب وتقدمها وتيسير الحوار بينها، يعود أساساً إلى الثورة الاتصالية غير المسبوقة التي تتجاوز في حجمها ونوعيتها وآثارها ما سبق أن أنجزته البشرية من اختراعات وإبداعات وابتكارات طوال تاريخها. فالتوظيف المتزايد لتقنيات الإعلام والاتصال والمعلومات في مجمل الأنشطة أصبح سمة تميز عالمنا اليوم، الأمر الذي انعكس على أشكال التفكير والتنظيم التقليدية.

إن هذا التشخيص المختصر يسمح لنا بالتأكيد على أن هذه الثورة الاتصالية غيّرت في المشهد العالمي الراهن اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً. وطال التغيير علاقات الفاعلين فيه. بل لعلنا لا نغالي إن قلنا: إن مستقبل البشرية سيتكيف وفق شروط هذا التطور الاتصالي والتكنولوجي والمدى الذي سيبلغه ولن يكون مستقبل البشرية على الشكل ذاته الذي قد يكون عليه، ما لم توجد هذه الثورة الهائلة، ولا شك أن هذا العامل الاتصالي له اليوم من الأهمية ما يبرز هذه المكانة التي يحتلها، ويفسر هذا الاهتمام الذي يلقاه.

لقد منحت التكنولوجيات الحديثة آفاقاً أوسع لم تكن معهودة من قبل، بينها سرعة انتشار الأفكار وإعلاء شأن المعلومة في كل فعل إنساني. إلا أن هذا الحضور الطاغي لا يمنعنا من التنبيه بداية إلى أنّ البعد الاتصالي ليس محايداً أو بريئاً. فهو من دون شك عنصر تغيير وإحداث ديناميكيات فيها من السلبي والإيجابي الشيء الكثير.

ولعلّ من المظاهر السلبية للشبكات الاتصالية، ما يتعلق بالمسألة الثقافية كقضية الهوية، أو ما يتعلق بتناغم التنمية الاقتصادية والموارد البشرية وكذلك البيئة وغيرها. وكل هذا يدعونا إلى عدم الاقتصار في تناول هذه المسألة على جانب واحد، وإنما تتأكد الحاجة إلى شمولية النظر والمقاربة !!

من هنا نرى أن بناء مجتمع المعلومات لا يقتصر فقط على إعداد البنية التكنولوجية وتوفير الحواسيب وغيرها من الأجهزة الحديثة والمتطورة، وإنما يعني صياغة رؤى وقيم ومعايير واستراتيجيات تهم مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية، استراتيجيات تهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة والعادلة والشاملة. وذلك من خلال التوظيف الآمن والأسلم لثمرات الثورة الاتصالية التي تعمل على تسريع نسق التنمية وتعميمها وتطويرها، وتشكيل المجتمع وإعادة بنائه بصورة جديدة.

ومن هذه الزاوية فإن مجتمع المعلومات والمعرفة هو في النهاية خيار استراتيجي ينعكس على مستقبل الشعوب بقدر تأثيره على حاضرها. وككل الخيارات الاستراتيجية فهو حمّال لأسئلة تتعدى ما هو تقني، لتطال النموذج التنموي الذي يحقق تحديث المجتمعات وتطورها وازدهارها واستقرارها وتواصلها مع العالم. لكل هذا باتت الحاجة أكيدة لتحديد مفهوم ما مشترك لمجتمع المعلومات أو مجتمع المعرفة من حيث خصائصه ومكوناته وخياراته.

لكن لا بد من سؤال: هل هناك نمط واحد لمجتمع المعلومات والمعرفة، أم أن الأمر يتعلق بأنماط متعددة، بتعدد التجارب التنموية التي تعيشها بلدان العالم وخاصة البلدان الصاعدة. وأيّ ثقافة تحملها صناعة المحتوى الرقمي؟ وأيّ استعمالات فعلية يقوم بها الجمهور للتجهيزات التكنولوجية الحديثة؟

وقبل هذا وذاك، كيف لنا أن نُسخِّر البحث العلمي لنبني مجتمعاً للمعرفة دون هزاتٍ واختلالات اجتماعية وثقافية، أكان ذلك على مستوى تعميق الفوارق الاجتماعية والجهوية، أم على مستوى تحلل الروابط ـ خاصة روابط الشباب ـ بهويتنا الوطنية والحضارية وبمرجعياتنا الثقافية والروحية التي تمتد عميقاً في التراث الإنساني؟..

وهذا يقودنا إلى التساؤل عن ماهية العلاقات الاجتماعية التي تفرزها التكنولوجيات الحديثة، وأساليب التواصل الجديدة التي قد تغذيها.

وأمام هذا التفاوت الدولي الكبير في صناعة المحتوى وفي ترويج ثقافات الدول المتحكمة في التكنولوجيا، يطرح سؤال الفجوة الرقمية التي تفصل بين دول الشمال ودول الجنوب. وماذا نعني بالفجوة الرقمية، فهل أن هذا المفهوم يحيلنا إلى تفاوت في استنبات التكنولوجيا الحديثة وتوظيفاتها، أم أن الفجوة الرقمية تحيلنا في الحقيقة إلى فجوة تنموية بما تعنيه من قلة الموارد والإمكانيات وصعوبات تطوير المجتمعات فجوة لا أحد يشك في أن الدول الكبرى تتحمل بعض مسؤولياتها؟..

لا يمكن أن ننهي أيضاً دون التساؤل عن أثر التفاوت الدولي الكبير في صناعة الثقافة الرقمية وفي ترويجها على ثقافات الدول النامية والصاعدة؟ ومن أي موقع تتعامل مع ثقافة الدول المتحكمة في التكنولوجيا، إذ إن الخطاب التكنوقراطي يجب ألاّ يخفي الانعكاسات الثقافية والاجتماعية الهامة والخطيرة التي تفرزها هذه التكنولوجيات. وإن البحث العلمي يجب ألاّ ينحصر في الأبعاد الاقتصادية أو التكنولوجية، بل يجب أن يشمل القضايا الاجتماعية. ومن هنا تتجلى أهمية البحث في مجال العلوم الإنسانية عموماً، وفي علوم الإعلام والاتصال بصفة خاصة.

أما فيما يتعلق بالقمم الاقتصادية العربية فلا بد من الحديث عن مسألتين هامتين هما جوهر هذه القمم، وهما:

1 ـ صعوبات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

2 ـ استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك.

صعوبات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي:

إن مظاهر الإخفاق في المسيرة التنموية العربية لا تعزى إلى ندرة الموارد سواء كانت بشرية أم طبيعية، ذلك لأنه يزخر بالطاقات الاقتصادية. فالنظرة المتأملة للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية تعطي انطباعاً واضحاً عن فشل تسيير وإدارة شؤون البلاد العربية. ولم تتمكن من الوصول إلى المستوى المقبول في مسيرتها نحو التكامل. وأخفقت حتى في إحداث تعاون تجاري بوصفه مدخلاً رئيساً وخطوة أولى نحو تحقيق هذا التكامل. فلا التجارة الحرة كتب لها النجاح، ولا اتفاقيات تجارة الترانزيت أو اتفاقيات التبادل التجاري أيضاً، فمنذ تأسيس الجامعة العربية 1945 اتخذت عدة مبادرات لتحرير التجارة العربية البينية، وكان أولها عام 1953، وهي أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة عام 1964، ثم تلا ذلك توقيت اتفاقية تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 التي أقرتها قمة عمّان عام 1980. ولكن لم يكتب لكل هذه المحاولات النجاح أبداً.

إذاً هناك عراقيل عديدة تواجه تحقيق تكامل اقتصاد عربي، يمكن تلخيص هذه العراقيل على مستوى الوطن العربي من دون استثناء بما يلي:

1 ـ اختلاف النظم السياسية العربية وتغليب المصالح القطرية على المصالح القومية.

2 ـ تشابه الهياكل الاقتصادية للدول العربية.

3 ـ انتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدول العربية وانعكاساته في مجال تخريب العلاقات العربية في جوانب شتى، وفي مقدمتها الاستثمارات.

4 -عدم استقرار اقتصادي لمعظم البلدان العربية، وحالات تضخم، وعجز في الميزان التجاري والمدفوعات.

5 ـ تفاوت مستوى الحماية الجمركية مع ضعف الأجهزة التي تُشرِفُ على العمل العربي المشترك..

6 ـ عدم توافر الإرادة السياسية لدى غالبية البلدان العربية، وعدم وجود تصور وفهم واضح لهذا التعاون.

7 ــ إقامة مشاريع بديلة كالشرق أوسطية والمتوسطية وغيرها، حيث التحقت غالبية الدول العربية وانضوت تحت مظلتها.

ـ استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك:

تنطلق هذه الاستراتيجية من السعي نحو تحقيق مجموعة من الأهداف التي حددتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية، لتحقيق تنمية عربية جديرة بالاهتمام.

ويمكن تصور أن تقوم استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي للعقود القادمة على مجموعة من النقاط الهامة، هي:

1 ــ قيام السوق الموحدة للمنتجات الاقتصادية، بما فيها المعلومات والاتصالات.

2 ـ الربط بين مراكز الأبحاث العربية والمعاهد والجامعات وتبادل الزيارات والمعلومات.

3 ـ برامج تدريب مشتركة.

4 ـ تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5 ـ الاعتماد على الصناعات الإلكترونية.

6 ـ إقامة نظام جمركي موحد.

7 ـ تطوير الأسواق المالية وتحقيق التكامل أو الوحدة النقدية... إلخ.

وهناك أشياء كثيرة عند تحقيق التفاهم بين الدول العربية لتحقيق العمل العربي المشترك على أي صعيد كان يمكن عندها تجاوز الكثير من المعوقات.

وفي الأساس ــ وهو الأهم ــ لا بد من تحديد الأهداف الرئيسة من وراء تحقيق استراتيجية العمل العربي المشترك ويمكن أن نجملها بالنقاط الآتية:

1 ـ تحقيق الأمن القومي العربي كالأمن الغذائي والأمن العسكري والأمن التكنولوجي والأمن المائي وغيرها ..

2 ـ تحرير الاقتصاد العربي من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى.

3 ـ تسريع وتأثر النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة والحياة للمواطن العربي.

4 ـ زيادة فعالية الاقتصاد العربي وتحرير الإنسان العربي وإطلاق قدراته في عملية التنمية والتطوير.

وختاماً يمكن القول:

إن السير في طريق **التكتل الاقتصادي العربي هو الوسيلة الأولى والأساسية لمواجهة التحديات المستقبلية الاقتصادية**، وبخاصة القيود الاقتصادية الخارجية. وفي نفس الوقت هو الحل الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي. ومن هذا تصبح قضية العمل الاقتصادي العربي المشترك والتكامل الاقتصادي العربي، على رأس الأولويات بالنسبة إلى الدول العربية كافة.

وعليه فإن العودة إلى استراتيجية العمل الاقتصادي القومي، ووضع خطة عربية طويلة الأجل للتنمية الشاملة تتضمن تصوراً واضحاً لمجالات العمل العربي المشترك، وميثاق العمل الاقتصادي، ويجب الاستفادة من الجهود التي تبذلها مؤسسات البحث العلمي. ومن الضروري الاهتمام بتطوير التكنولوجيا واستيعابها وتكييفها؛ للتخلص من التبعية، وتدعيم استقلال الأمة العربية وضمان أمنها..

راجع:

- كتاب الإعلام والإعلان في عالم اليوم ـ د. أكرم محمود الشلي ـ مركز الدراسات الاستراتيجية ـ دمشق 2006.
- الأزمات العربية والدولية "إدارة الأزمات" كتاب صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية، د. أكرم الشلي، 2005م.

قمة بيروت الاقتصادية وبُعْدُها السياسي

د. سليم بركات

انعقدت في مبنى اتحاد الكتاب العرب ندوة مجلة الفكر السياسي بعنوان القمم العربية التنموية والاقتصادية، وهذه المداخلة تركّز على قمة بيروت الاقتصادية.

ـ انعقدت هذه القمة ما بين 18 ـ 20 كانون الثاني 2019، وتضمنت في جدول أعمالها 27 بنداً تنموياً، اقتصادياً واجتماعياً، بالإضافة إلى برنامج عمل اللجنة المعنية بالمتابعة، والتي تشمل مشروع جدول الأعمال، وتقرير الأمانة العامة حول تنفيذ قرارات القمة السابقة ومشروعات القرارات. وتعد هذه القمة الرابعة على مستوى الوطن العربي، التي تقيمها الجامعة العربية.

الأولى كانت في الكويت عام 2009م، والثانية كانت في مصر شرم الشيخ عام 2011، والثالثة كانت في الرياض عام 2013، ولقد حضرت سورية القمتين: الأولى والثانية، لكنها لم تُدعَ إلى القمة الثالثة.

وشارك في هذه القمة 20 دولة عربية مثل معظمها رؤساء وزراء، ووزراء خارجية، ووزراء مالية والرئيس اللبناني المضيف، وقاطعت ليبيا هذه القمة نتيجة إثارة اللبنانيين مسألة اختفاء الإمام موسى الصدر في ليبيا في سبعينيات القرن المنصرم، بعد أن قامت جماعة أمل وحزب الله بتمزيق العلم الليبي.

- كانت هذه القمة سياسية أكثر مما هي اقتصادية، وأظهرت الانقسام العربي، وأبرزت التحديات وفي طليعتها مفاتيح العودة السورية إلى جامعة الدول العربية، وملف اللاجئين السوريين، وعدم وجود أيِّ مظلة اقتصادية عربية لها، بالإضافة إلى تعدد الآراء حول انعقادها، وغياب بند إعمار سورية من جدول أعمالها.
- تحولت الانقسامات حولها على مستوى الدول العربية إلى درجة ألغى العديد من الرؤساء والملوك والأمراء العرب مشاركتهم فيها، مما أ ظهر هشاشة الوضع العربي، ولا سيما عندما أبدت لبنان رغبتها في دعوة سورية، واحتجاج الجامعة العربية على هذه الدعوة خارج نطاق الإجماع العربي على ذلك. قالها أبو الغيط بلسان مصر، ومع ذلك كانت دعوة شكلية لحضور سفير سورية في لبنان هذه القمة.
- اتُّهمت لبنان بإفساد هذه القمة باختلاقها أزمة مع ليبيا، ولاسيّما أن ليبيا قد حضرت قمة بيروت 2002، التي أسفرت عن الخطة العربية للسلام، ورغبة السعودية المصالحة مع "إسرائيل" عبر قيام الدولة الفلسطينية.
- جاء انعقاد هذه القمة قبل تشكيل الحكومة اللبنانية برئاسة الحريري بعد طول أمد، الأمر الذي زاد من مخاوف الاقتصاد، ولا سيما بعد خروج مسيرات في بيروت تندد بأزمة البطالة والطرد التعسفي للعمال، ولقد عبرت هذه المسيرة عن فشل مثل هذه القمم في لبنان وغير لبنان.
- أبرز الخلافات في هذه القمة كانت حول الملف السوري، والنزاعات الداخلية في لبنان.
- الإعلام، وعلى رأسه اللبناني، عدَّ القمة مخيبة للآمال، ووصفت بأنها قمة الاعتذارات والخيبة (صحيفة الجمهورية)، وقمة بلا رؤساء (صحيفة النهار).
- فارس سعيد في جماعة سعد الحريري قال: إن لبنان عاجز عن قيادة نفسه وبات في عهدة إيران، قال ذلك وهو يدافع عن دول الخليج، وتبعهم الرئيس اللبناني بالولاء لحزب الله. **جورج علم** (محلل سياسي) عَدَّ هذه القمة فرصة لإعادة تثبيت الهوية العربية إزاء المشهد الإقليمي والدولي الذي جعل من الشرق الأوسط فريسة لمحورين: الأول إيراني، والثاني أمريكي -إسرائيلي، قال ذلك وهو يرجح امتناع

الزعماء العرب من المشاركة بوحي إسرائيلي، أو لحسابات أخرى. **وليد جنبلاط** غرد عبر حسابه على (تويتر) أن قوى ظلامية كانت وراء إفشال القمة، لكنه حذف التغريدة ثم عاود واتهم سورية بذلك.

- كان الانقسام مُلاحظاً في لبنان، حيث جماعة من سورية، وجماعة من السعودية. ونجح لبنان بإصدار بيان خاص من القمة بعودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم، وعلى أن تكون هذه العودة طوعية وفق قرارات الأمم المتحدة.
- أكدت هذه القمة استمرار الخلافات العربية، وأنها ستؤثر في القمة العربية القادمة في تونس، ولا سيما فيما يخص سورية، وفضحت المساعي الأمريكية لإفشال هذه القمة، كما فضحت التهديدات الأمريكية بالعقوبات الاقتصادية إذا دُعِيَتْ سورية لهذه القمة (صحيفة الواشنطن بوست).
- صحيفة الأخبار اللبنانية حصلت على برقية سرية مرسلة من البعثة اللبنانية في واشنطن إلى وزارة الخارجية اللبنانية تحث لبنان والكثير من الدول الأعضاء على "عدم دعوة سورية أو تقديم دعم مالي لها، أو إجراء استثمارات، أو إرسال تمويل لإعادة البناء.

وانعقدت القمة الأولى في الكويت 2009 تحت عنوان "التضامن مع الشعب الفلسطيني"، وركزت على إعمار غزة، والثانية في شرم الشيخ 2001 قامت بإقصاء سورية من الجماعة العربية، والثالثة في الرياض 2013، والرابعة ما نحن بصددها.

- قرارات هذه القمم حبر على ورق.
- **مشكلة العرب أنهم يملكون ثروة، لكنهم غير قادرين على حمايتها**، فتذهب خيراتها إلى التحالف الإمبريالي الصهيوني، والدور العربي دور تابع.

علاقة الاقتصاد بالسياسة

د. علي دياب

بداية لا بُدَّ من شكر د. مصطفى العبد الله الكفري على هذه المحاضرة القيمة، فيبدو أنه بذل جهداً كبيراً في إعدادها من حيث حصر المؤتمرات الاقتصادية العربية وتاريخ انعقادها، ومن حضرها والقرارات الصادرة عنها وما إلى ذلك. ولكن أود التوقف هنا عند نقطة مهمة وهي شبه بدهية أيضاً ألا وهي: علاقة الاقتصاد بالسياسة عامة، وخاصة ماهي النتائج الفعلية التي كانت تفضي إليها تلك المؤتمرات الاقتصادية؟ وهل كانت خارجة عن الجانب السياسي، أو بالأحرى غير خاضعة للمسار السياسي لهذه الحكومات العربية، والتي نعرف كلنا علاقتها بالاقتصاد الغربي عامة والأميركي خاصة، وتبعية هذه الاقتصادات العربية للاقتصاد الاستعماري، وبكل أسف قممنا العربية، إن كانت سياسية أو اقتصادية، تقتصر على البيانات، وتأكيد ما يخدم مصلحة الأمة العربية وما إلى ذلك؟ ولكن على الصعيد العملي فإننا نسأل: أين السوق العربية المشتركة؟ وأين المجلس الاقتصادي العربي؟ وأين مكتب المقاطعة للكيان الصهيوني، وللشركات التي لها علاقة بهذا الكيان؟

ومن هنا أقول: عندما تغيب الإرادة السياسية العربية، والقرار السيادي المستقل، والاعتماد على الذات فلا جدوى من هذه المؤتمرات العربية الاقتصادية كافة، منذ تأسيس الجامعة العربية عام خمسة وأربعين وتسعمئة وألف إلى وقتنا الحالي. نقطة أخرى كنت أتمنى على الدكتور مصطفى أن يتوقف عندها، وهي علاقة هذه المؤتمرات الاقتصادية بالمؤتمرات الاقتصادية التي تمت الدعوة إليها بعد مؤتمر مدريد للسلام عام واحد وتسعين وتسعمئة وألف، وفي إطار التطبيع مع العدو الصهيوني، إذ تم التسويق لمفهوم الشرق الأوسط الجديد والعمل على دمج "إسرائيل" في دول المنطقة، وإن هذه المؤتمرات ستسهم في تحقيق السلام كما زعم الغرب يومها وبالزعامة الأميركية، وتم عقد المؤتمر الأول لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الدار البيضاء عام أربعة وتسعين وتسعمئة وألف،

والثاني في عمان عام خمسة وتسعين، والثالث في القاهرة عام ستة وتسعين، والرابع وهو الأخير في الدوحة عام سبعة وتسعين وتسعمئة وألف، إذ كان يقدم لهذه المؤتمرات المشاريع المعدة في "إسرائيل" والولايات المتحدة الأميركية، وكل ذلك من أجل أن يدفن العرب أحلامهم في تحقيق السوق العربية المشتركة واستبدالها بالسوق الشرق أوسطية، ومركزها "إسرائيل". وكان موقف قطرنا العربي السوري واضحاً من هذه المؤتمرات، إذ لم نحضر أي مؤتمر منها، بالإضافة إلى لبنان الشقيق، وكان الرد أننا نريد تحقيق السلام العادل والشامل الذي بُحِثَ في مؤتمر مدريد وانسحاب العدو الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة حتى حدود الرابع من حزيران عام سبعة وستين وتسعمئة وألف، وحق العودة للفلسطينيين وإقامة الدولة العربية الفلسطينية وعاصمتها القدس، ومن ثم يمكن المشاركة في هذه المؤتمرات التي تتعلق بالبيئة والسياحة وغيرها من العناوين التي عملوا على دَمْج الكيان الصهيوني مع البلدان العربية، قبل أن ينفذ أي استحقاق طُلِب منه.

وهنا أعود لأُثني على ما جاء في مداخلات زملائي الذين سبقوني في الحديث والتعقيب على المحاضرة، وأقول: عندما نتحدث عن الاقتصاد العربي والثروات العربية يجب أن نفرق بين شعبنا العربي في معظم أقطاره، وبين أنظمته التي لا تمثل هذا الشعب وبكل أسف، لأنها مسلوبة الإرادة، وتنفذ القرار الغربي عامة والأميركي، خاصة في الشأنين الاقتصادي والسياسي، وأنا أعزو ذلك إلى فقدان الجانب الديمقراطي في هذه الدول العربية، فلو كان ثمة ديمقراطية حقة، وهذه الأنظمة تنبثق عن إرادة شعبنا العربي في هذا القطر أو ذاك، لما كنا وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم!! وأنا أرى أننا في مثل هذه الندوات يجب أن نعقد مقارنات بين ما نمتلكه نحن كأمة عربية واحدة ـ كما أشار الزميل المحاضر ـ في الوطن العربي من ثروات ومساحة جغرافية، وكيف نستثمر هذه الطاقات، فهي للأسف مستنزفة، وتخدم عدونا الصهيوني والغربي؛ وتُشغِّل اقتصاده، ودورة رأسماله بضخ مليارات الدولارات لصالح تلك الشعوب، بينما شعبنا العربي لا يزال يعاني الفقر والجوع وبنسب متفاوتة، فكنت أتمنى من الزميل المحاضر أن يركز على جوهر هذه المؤتمرات الاقتصادية العربية وإلى ما أدت إليه، ولماذا لم تحقق الغرض من عقدها؟ !!

العدد 70/الربع الثاني لعام 2019

الاقتصاد والسياسة وانعكاسهما على الحالة الاجتماعية

غسان كلاس

لاريب أن العلاقة جدلية بين السياسة والاقتصاد، وبالتالي انعكاسهما على الحالة الاجتماعية.

المطلب السوري الدائم ليكون العرب أقوياء وفق أي شكل من التكامل أو التضامن أو الوحدة أو التعاون أو التنسيق أو... ولكن للأسف يذهب ذلك أدراج الرياح!

ولا يختلف اثنان عن دور الغرب الاستعماري والصهيوني ومن لف لفهما في إحباط أي توجه أو خطوة عربية فاعلة ـ إن كانت ـ في هذا الاتجاه.

ثرواتنا تستنزف وتستغل بأشكال مختلفة وبأبشع الصور، وثروات الغرب تبقى احتياطاً لاعتداءات وهيمنة مستمرة. إن المنظمات الدولية، ومنها الاقتصادية، تؤدي دوراً لجهتها ومن أجل مصالحها التي باتت جلية واضحة، وحتى التمثيل العربي فيها بات مصلحياً!

كثرت دوائرها وقَلَّ عطاؤُها كالطبل يكبر وهو خَاوٍ أجوف

نردد دائماً السودان سلة الغذاء العربي، والخليج يسبح في بحر من النفط. ويا لها من مفارقة مؤلمة: الشعب السوداني يتضور جوعاً والخليجيون ـ بنفط العرب ـ يقتلونهم.

يُسَجَّلُ لسورية نهضتها الاقتصادية العمرانية المتميزة في سبعينيات القرن الماضي فقد جسّدت الشركات الإنشائية المحدثة آنئذ عطاءً ما زلنا وسنبقى ننعم بنتائجه وبإيد سورية صرفة.

وفي سبيل إعمار سورية لابد من طرح مشروعات واستثمارات تغلّب المصلحة الوطنية، وتنشر فوائدها وآثارها على الشعب أجمع وبأيديهم

وقد سجّل الزميل الأرقم الزعبي - مدير تحرير المجلّة على ما تم عَرْضُه في الورقة الحوارية التي قدّمها الدكتور مصطفى العبد الله الكفري الملاحظات الآتية:

ـ عدم وجود دراسة تحليلية للاقتصاد العربي "الزراعي ـ الصناعي ـ الاستيراد ـ التصدير..."، إذ بوجود دراسة وقاعدة بيانات يمكن وضع قرارات علمية ومنهجية أسوة بتقرير نادي روما الأول والثاني الذي قام بدراسة تحليلية للاقتصاد العالمي.. وعقد قمم بغياب هذه الدراسة هو وضع العربة أمام الحصان.

ـ المستغرب كيف تلتزم بعض الدول العربية بالعقوبات الأمريكية ولاسيما دول الجوار السوري.

ـ لا اقتصاد ولا قرارات تطبق بغياب حرية التنقل ورأس المال بين الدول العربية

الدراسات

مسألة السلطة وتقييدها.. في الفكر السياسي المعاصر

د. خلف محمد الجراد (*)

مقدمة

تشكل قضية السلطة بأنماطها ومستوياتها وتجلياتها المختلفة، واحدة من أهم المسائل وأبرزها، التي دارت بشأنها المناقشات والمناظرات الحادّة في الأوساط الفكرية والسياسية والقانونية العالمية على مدى قرون عدة متتالية.

في هذه الدراسة نحاول الوقوف ليس على أبرز محاور النقاشات الجارية في الفكر السياسي العالمي المعاصر بشأن السلطة فحسب، وإنما سنركز أيضاً على المشكلات الملازمة لممارسة السلطة (السلطات)، والأطروحات الخاصة بوضع القيود الدستورية والتشريعية على حرية السلطة في تجارب عالمية عديدة. ففي موازاة التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي...إلخ للمجتمعات الحديثة تتوالد بصورة دائمة عشرات الأسئلة والإشكالات النظرية والعلمية، التي تدفع

(*) الدكتور خلف محمّد الجراد: باحث وكاتب ومترجم، حائز درجة الدكتوراه في الفلسفة (Ph.d) في عام 1980، عضو اتحاد الكتّاب العرب، وعضو الجمعية العربية للعلوم السياسية. عمل مديراً عاماً ورئيساً لتحرير صحيفة "تشرين" لسنوات عدّة. صدر له إلى الآن 18 كتاباً بين تأليف وترجمة (طبع بعضها أكثر من مرة في داخل القطر وخارجه)، إضافة إلى مجموعة مؤلفات مشتركة مع بعض الباحثين. نشر منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى اليوم عشرات الدراسات الفكرية في الدوريات المحلية والعربية، إضافة إلى مئات المقالات في الصحف السورية. عضو هيئة تحرير مجلة "الفكر السياسي". عمل سفيراً للجمهورية العربية السورية لدى جمهورية الصين الشعبية، كما كان عضواً في "المجلس الوطني للإعلام" في سورية.

المفكرين والمتخصصين في شؤون الفلسفة السياسية للبحث الحثيث والجدّي عن إجابات وحلول واقعية لهذه الأسئلة والمشكلات التي لا تتوقف ولا تهدأ، وبذلك تجري المواءمة بين الفكر والواقع ضمن جدلية تناغمية، تضمن تقدّم المجتمعات واقترابها أكثر فأكثر من القيم الإنسانية السامية المأمولة.

أولاً -مفهوم السلطة:

جاء في (موسوعة السياسة) [1] أن السلطة (بالإنكليزية Authority ، وبالفرنسية Pouvoir)، هي المرجع الأعلى المسلّم له بالنفوذ، أو الهيئة الاجتماعية القادرة على فرض إرادتها على الإرادات الأخرى، بحيث تعترف الهيئات الأخرى لها بالقيادة والفصل وبقدرتها وبحقها في المحاكمة وإنزال العقوبات، وبكل ما يضفي عليها الشرعية ويوجب الاحترام لاعتباراتها والالتزام بقراراتها. **وتمثّل الدولة السلطة التي لاتعلوها سلطة** في الكيان السياسي، ويتجسد ذلك من خلال امتلاك الدولة **لسمة السيادة**، لأنها مصدر القانون ومحتكرة حق امتلاك وسائل الإكراه، واستخدام القوة لتطبيق القانون في المجتمع. وبالإمكان تعريف **السياسة على أنها علم السلطة**.

تنبع السلطة من حاجة الحياة الاجتماعية إلى النظام والسّلم والأمن، وإلى أهمية توافر الاستقرار والاستمرار الاجتماعي، وتحديد الحقوق والواجبات الاجتماعية، وإيقاف التنافس بين الأفراد والجماعات عند حدود عدم الإخلال بذلك كله. وعلى هذا الأساس تكون الحاجة الاجتماعية أساس ظاهرة السلطة، وتكون القوة واليد العليا ضمانتها، ويضفي عليها مرور الزمن عامل الموافقة والثقة لدى أفراد المجتمع، ويدخل ذلك في سلّم قيمهم الجماعية، بما يؤدي إلى نشوء التقاليد والتشريعات والهيئات التحكيمية والعقوبات التي من شأنها تحقيق الصالح العام للجسم الاجتماعي. وقد نشأت نظريات عديدة وبعضها دينية لتثبيت سلطة الحاكم والمطالبة بالولاء المطلق له حفاظاً على السّلم الاجتماعي، مثل القول: إن "السلطان ظل الله في الأرض"، وإنّ "الملوك ملهمون" (وهو ما يطلق عليه "الأوتوقراطية" /خ.ج).

وقد يتعدد استخدام كلمة "سلطة" في إطار الهيئات والتنظيمات الاجتماعية المختصة، فيقال: سلطة دينية وسلطة عسكرية...إلخ، ولكن **السلطة العليا** تبقى في يد الدولة صاحبة الحق في إصدار القوانين وفرضها.

وفي الدولة الحديثة يجري التفريق بين سلطات ثلاث: **السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية**، إلا أن بعضهم يستخدم مصطلح السلطة السياسية للدلالة على الجهة الممثلة لإرادة موحّدة في الدولة تصدر عنها القرارات العليا بموجب السياسة الأساسية للدولة. فبالإضافة لهذه الهيئات الرسمية، يشمل تعبير السلطة السياسية الحزب القائد كما في بعض البلدان الأجنبية و العربية.

أما في البلدان الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية فإن سلطة الدولة تتوزع بين الهيئات المختلفة بموجب مفهوم فصل السلطات، وأحياناً بموجب مفهوم الرقابة والتوازن، كما هو الحال بالنسبة إلى أوروبا و الولايات المتحدة على سبيل المثال. ويحدث أن تقرر السلطة القضائية عدم دستورية بعض القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية أو عدم دستورية بعض قرارات السلطة التنفيذية بموجب القوانين الأساسية في الدستور، وبالتالي تفرض التراجع عنها. وتذهب بعض المدارس الفكرية والسياسية (الماركسية واليسارية عامة) إلى القول: إنّ الطبقة الرأسمالية الحاكمة في الدولة الليبرالية تتحكم بهذه الهيئات جميعاً، وبأجهزة الإعلام والتوجيه، وبأن الديمقراطية الظاهرة للعيان ليست متاحة في واقع الحال إلا للطبقات المالكة وحدها، إذ إنها هي التي تشكل السلطة الحقيقية في الدولة، وبالتالي تسخّر الدولة لخدمة مصالحها.

وفي الأنظمة "الثيوقراطية"، فإن السلطة تتركز في المؤسسة الدينية العليا، وتستند الشرعية السلطوية فيها إلى "الحق الإلهي"، ولا تخضع لمحاكمة أو محاسبة إلا للجهة التي تحددها المؤسسة أو الهيئة الدينية الناطقة باسم العقيدة الدينية المهيمنة في البلد المعني، والتي غالباً ما تكون أخروية (غير بشرية). أما في الأنظمة الملكية المطلقة والدكتاتورية الفردية فتكون السلطة ممثلة برأس السلطة، أو بالدكتاتور، أو "الزعيم"، ومن هنا كان قول لويس الرابع عشر: "الدولة أنا.. وأنا الدولة"، و كانت سلطة "الدوتشي" في إيطاليا الفاشية و "الفوهرر" في ألمانيا النازية سلطة مطلقة.

ومن الواضح في العصر الحديث أن الدولة تسعى إلى تعزيز سلطتها من خلال العمل على تثبيت الانطباع بأن سلطتها وشرعيتها تستند إلى قاعدة واسعة، إما عن طريق انبثاقها عن الجماهير وتنظيماتها أو إشراكها في عملية القرار السياسي، وإما عن طريق محاولة الإثبات بأنها تستخدم سلطتها لخدمة العدد الأكبر (مادياً ومعنوياً) من أعضاء المجتمع، إضافة إلى تأمينها للاستقرار والسلم الاجتماعي، أو من الطريقين معاً. ذلك أن سوء استخدام السلطة وابتعادها عن الرأي العام والمصلحة العامة يفقدها عنصراً جوهرياً من عناصر قوتها واستمرارها، ويدفعها إلى استخدام القوة، الأمر الذي يعني تقصيرها عن التجاوب مع متطلبات التطور الاجتماعي، ويفرض - ولو بعد حين -تغييرات في تحالف الفئات الاجتماعية المكونة للسلطة أو المسيطرة عليها.

وتعدّ الحركات الفوضوية أشد أعداء السلطة وضرورة وجودها، بينما ينادي دعاة مذاهب الحرية الفردية بضرورة التحفظ، والتقييد لممارسة السلطة، وفي حدود حماية حرية الفرد واحتفاظه بحقوقه، من خلال القانون والمؤسسات الدستورية الديمقراطية.

ثانياً -التفريق بين مصطلحات السلطة والدولة والقدرة:

يميّز عدد من المفكرين السياسيين بين سلطة الدولة الشرعية وسلطتها الفعلية. ولا نستطيع أن ندرك هذا التمييز المفاهيمي إلا إذا فرّقنا بين كلمتيّ "سلطة" و "قدرة"، فاستعملنا مفهوم "سلطة" ترجمة لكلمة Authority الإنكليزية أو Pouvoir الفرنسية. وهذا التمييز الاصطلاحي ضروري لفهم تحولنا تحت تأثير الانتقادات التحليلية الجديدة للدولة من النظر إلى علم السياسة بوصفه "علم الدولة" إلى النظر إليه كعلم للسلطة أو علم للقدرة. فالتمييز المنشود هنا هو بين ثلاثة مفاهيم: الدولة والسلطة والقدرة. صحيح أنها متداخلة كل التداخل، ولكن لكل منها مع ذلك مدلوله الخاص [2]. ونخلص إلى هذا التمييز إذا نظرنا إلى الدولة على أنها المؤسسة الوحيدة في المجتمع المخوّلة حق استعمال سلطتها لفرض إرادتها على التابعين لها، وحملهم على طاعتها. ولا تكون الدولة من دون هذه السلطة القسرية التي يدعوها ابن خلدون "الحكم بالقهر". وهذا

الحكم بالقهر إما أن يكون مشروعاً، أي قائماً على إرادة المحكومين، فتصطنع الدولة فيه السلطة والقدرة معاً، وإما أن يكون قسرياً صرفاً، فتكون أداته القدرة وحدها أو القوة. فالقدرة هي إذاً قاسم مشترك بين الدولة والسلطة. وإذا كان علم السياسة يشترك مع علوم أخرى في دراسة الدولة أو السلطة، إلا أنه يتفرّد وحده بدراسة القدرة، ولذلك فإن أصحّ وصف له، هو أنه علم القدرة [3].

أما التعريف الموسوعي والأكاديمي للدولة [4]، فهي الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية **وموضع السيادة فيه**، بحيث تعلو إرادة الدولة شرعاً فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع، وذلك من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الإكراه وحق استخدامها، في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام، وتحقيق التقدم في الداخل والأمن من العدوان الخارجي. وإلى جانب الاستخدام العام للمصطلح بمعنى الجسم السياسي للمجتمع، هناك استخدام أكثر تحديداً يقتصر فيه المعنى على مؤسسات الحكم.

تتألف عناصر الدولة من الشعب والأرض والسلطة (السيادة). ومن الناحية القانونية تعدّ الدولة شخصية قانونية موحدة، وكياناً جماعياً دائماً، يتمتع بسلطة الأمر والنهي على نحو فريد في المجتمع، يضم هيئة من الأشخاص الطبيعيين، يديرون السلطة العليا للدولة التي تمارسها عنها وكالةً الحكومة.

تعود نشأة الدولة إلى ميل الإنسان نحو الحياة الاجتماعية التي تصبح صعبة في غياب عقد اجتماعي يضع قواعد التصرف والحقوق والواجبات الاجتماعية للأفراد، ويتضمن وجود سلطة عليا في المجتمع قادرة على التحكيم، والحفاظ على القانون، تقف فوق المصالح الضيقة، وتستخدم صلاحياتها لخدمة المصالح الدائمة والثابتة للمجتمع ككل، ويحق لها في المقابل طلب الطاعة من الناس واستخدام القوة لضمان تقييد الأفراد والجماعات بالقوانين.

ويلاحظ أن الدول القديمة قد قامت على أساس اجتماعي –ثقافي – ديني شمولي بما في ذلك **دولة المدينة** عند الإغريق. وقد عدَّ كل من أفلاطون وأرسطو "دولة المدينة" نموذجاً مثالياً للمجتمع لكونها قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصادياً واجتماعياً وأخلاقياً.

أما المعنى الغربي المعاصر لمفهوم الدولة فقد ولد على يد ماكيافيلّي في القرن السادس عشر. حيث ينطلق المفهوم المعاصر في فهم سلطان الدولة من التأكيد على السيادة القانونية، كإصدار القوانين وتفسيرها وتطبيقها، وعلى السيادة السياسية: احتكار وسائل العنف والإكراه لضمان طاعة المواطنين، وصيانة الاستقلال إزاء الدول الأخرى، وأخيراً حصر الحقّ في إقامة العلاقات مع الدول الأخرى والهيئات الدولية بالدولة وحدها. أما السمات الأخرى للدول فكانت الاستقرار والثبات بالنسبة إلى مسألة الحدود مع الدول الخارجية، بحيث ترافقت حدود الدولة (في غالب الأحيان) مع تشكيل الأمة، إلا أن التمييز بين الدولة والأمة والحكومة بقي ضرورياً لعدم التوافق والتطابق الكلي في جميع الحالات. وقد اقتضت ممارسة الدولة لوظائفها قيام مؤسسات وهيئات حكومية ثابتة، مهمتها تكوين السياسات ووضع القوانين. أما النظريات المطلقة **والتيوقراطية** (الدينية) فقد استندت إلى نظرية "**الحق الإلهي**"، التي منحت الشرعية للسلطة السياسية باسم إرادة سماوية لا طاقة للبشر لتحديها، بل يجعل التمرد على الحاكم التيوقراطي خطيئة، كما قال البابا ليون الثالث عشر (عام 1881) في معرض شرحه لنظرة الكاثوليك بشأن حق القيادة. فالمنظّرون الدينيون (في الغرب) جعلوا القانون الطبيعي والمفاهيم الأخلاقية العامة حدوداً لسلطان الحكم. أما النظم الإسلامية فلم تفصل بين الدين والدولة، **فالخلافة عند ابن خلدون** "هي رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن الرسول"، **والخليفة** هو أمير المؤمنين يقودهم في الجهاد المقدس ويؤمّهم في الصلاة ومهمته السهر على تطبيق أحكام القرآن والدفاع عن المسلمين والإسلام. وعلى الرغم من وجود بعض العلماء المسلمين الذين يقولون: إن الخليفة يستمد سلطانه من الأمة، فهي مصدر قوته وهي التي تختاره لهذا المقام، فإن حق انتخاب الخليفة

محصور "بأهل الحلّ والعقد"، وهم فئة قليلة يشترط فيهم العلم ورجاحة العقل والرأي والحكمة والعدالة. ومع ذلك فلابدّ من القول: إن آراء المسلمين في طاعة الخليفة اختلفت من عصر إلى عصر. ففي عصور الشدّة والخطر يكثر الاستشهاد بجزء من الآية الذي يقول: "...والفتنة أشدّ من القتل.." (أما نصها الكامل فهو: "واقتلوهم حيث ثقفتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه، فإن قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين" (سورة البقرة:191)).

أما في أزمان الطغيان الذي لا يحتمل فإن الفقهاء يلجؤون إلى ترديد عبارة: "إنّ قول الحق في وجه سلطان جائر يساوي صلاة ألف شهر"، مع التشديد على أهمية وجود السلطة حتى لو كانت جائرة.

وقد اقتضت مهام تنفيذ السياسات العامة وتطبيق القوانين، قيام السلطة التنفيذية وجهاز الخدمة المدنية، كما اقتضت مهمة الدفاع عن الدولة أمام العدوان الخارجي ومنع الثورات والتمردات الداخلية وإيجاد مؤسسة الجيش والشرطة والأمن والقوات المسلحة عامة. وتختلف أنظمة الدول في ما يتعلق بدرجة ومدى "الفصل بين السلطات". فمنها ما ينصّ في الدستور على الاستقلالية وعدم التشابك بين هذه السلطات لضمان عدم تمركزها، والعمل في الوقت نفسه على إقامة التوازن بينها (مثل عدد كبير من الدول الغربية)، كذلك فإن مفاهيم المعاصرة لطبيعة الدولة ودورها ولسيادتها، تنطلق من تفسيرات عقلانية، ولكن لخدمة أهداف مختلفة.

لقد اختلف ماكيافيلّي عمّن سبقوه بأنه لم يحاول تعريف الدولة أو تسويغ وجودها، فافترض تمتعها بالسيادة، وركز على دراسة طريقة احتفاظ الحكم بالسيطرة على مقاليد الأمور وعلى الصفات المطلوب توافرها لاستمرار قوة الدولة، وهي فضائل الحيوية والشجاعة والاستقلال التي هي وحدها قادرة على حماية الحرية للمجتمع. إلا أنه لاحظ "فساد" الأوضاع القائمة وبُعْدَها عن هذه الفضائل، وبالتالي فإن المهمة الأساسية للدولة عند ماكيافيلّي هي الأمن لا الأخلاق والحرية، رغم أنه يحبّذ ذلك لو كان تحقيقه ممكناً. وبعد ماكيافيلّي

تولّى المفكر السياسي جان بودان والمفكر الإنكليزي توماس هوبز شرح فكرة سيادة الدولة، وتمييزها عن غيرها من المنظمات الاجتماعية. فقد عرّف بودان السيادة بأنها السلطة غير المحدودة والمستمرة في صنع القوانين وتعديلها، ، إنها وحدها غير قابلة للقسمة. وقد ساد كتابات بودان فرضيات مفادها أن إطلاق السيادة محدود بحدود القانون الطبيعي والقانون الدستوري وحقوق الملكية، لأن أساس السيادة هو استنادها إلى القانون الطبيعي. أما التسويغ الفلسفي للدولة الاستبدادية مطلقة السيادة، فقد جاء على يد هوبز، الذي رسم صورة قاتمة للحياة من دون نظام سياسي، خاصة أنه كان سيء الظن بالطبيعة البشرية. فقد ذهب إلى القول: إنّ الحياة في ظل غياب النظام السياسي تكون في حالة احتراب دائمة بين الجميع، وإن الخلاص الوحيد من هذه الحالة هو تسليم السلطة المطلقة لصاحب السيادة في الدولة (الملك أو المجلس). إلا أن ذلك الموقف المتطرف نتيجة نشوب الحرب الأهلية في بريطانيا في زمانه، لم يحل دون تبصّر هوبز بعواقب استبداد الحاكم، إذ إنه حذّر من أنّ ذلك قد يؤدي إلى العودة إلى حالة الفوضى والاحتراب، ومن الحكمة التقيد بقوانين الطبيعة وضبط النفس، إذا ما أراد الحاكم لحكمه أن يستمر. لكن أفكار **هوبز** هذه سرعان ما جابَهَها باعتراض جذري مفكر إنكليزي آخر هو **جون لوك** الذي شدد على تمتع الإنسان بحقوق طبيعية هي جزء من القانون الأخلاقي الذي فرضه الله على البشر، وأن هذه الحقوق تتركز حول الحياة والحرية والملكية. فالحياة –وفقاً لرأيه - هي حياة جيدة عموماً، ولكن ينقصها سلطة تفصل بين الناس في حال المنازعات أو الصدامات، وتنزل العقاب بمن يعتدي على حقوق الآخرين. وعلى هذا الأساس لا يكون الهدف من إيجاد النظام السياسي أو الدولة هو حماية أنفسهم من الزوال ـ كما قال هوبز ـ ولكن لحماية حقوقهم الطبيعية، أي من أجل حياة طيبة أو أفضل، كما ذهب أرسطو. وقد فرّق لوك بين الدولة التي تقوم عنده بموجب عقد اجتماعي ثابت وبين الحكومة التي تقوم على العهدة بالحكم لصالح حماية الحياة والحرية والملكية، فإذا قصّرت في تحقيق مهامها ووظيفتها حقّ للمواطنين استبدالها بحكومة أخرى. ويمكن النظر إلى أفكار

لوك بأنها ينبوع الفكر الليبرالي. وقد كان لها أثرها الكبير في الفكر السياسي لثورة الاستقلال الأمريكية. أما في فرنسا فقد شدد مفكّرو عصر التنوير (قبل الثورة الفرنسية) على أن الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة في النظام السياسي، وذهب مونتسكيو إلى أن فكرة فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية هي أفضل ضمان للحرية في الدولة، وكان لهذا المفهوم تأثيره الواضح في الدستور الأمريكي. أما الأثر الأكبر على فكرة الدولة عند الفرنسيين فقد كان من نصيب **جان جاك روسّو** الذي أكد أن الهدف من التنظيم السياسي للمجتمع هو الحفاظ على الحقوق الطبيعية، وأن السيادة هي فلك الأمة وأنّ القانون يعبّر عن الإرادة العامة للمجتمع، الأمر الذي يفترض اشتراك المواطنين لا ممثلين عنهم في صنع دساتيرهم، نظراً لأن مثل هذا النظام يستعصي على التطبيق في الدولة الكبيرة. ولا شك بأن موقف روسّو "الجماعي" هذا يفرقه تماماً عن موقف لوك الفردي، بحيث ذهب بعض المفكرين إلى القول: إن أفكار روسّو تدعم الاتجاهات الاستبدادية لدى قادة الدول التي تستطيع أن تطلب طاعة المواطن الكاملة، انطلاقاً من أنّ قوانينها وقراراتها تمثّل الإرادة العامة (وبالتالي الصالح العام) فحسب.

لقد افترض روسّو في مفهومه للسيادة الشعبية والإرادة العامة إمكانية التوفيق بين ممارسة الحكم للسلطة وبين حق المواطن بالحرية والتطور الأخلاقي، معتقداً أنه يمكن بلوغ الإجماع الوطني أو قناعة المواطن بأن الإرادة العامة تمثّل الأخلاقية الصحيحة للمجتمع، بصرف النظر عن وجهة نظره الذاتية أو الأنانية، خاصة أن الأنانية تنافي الحرية، لأن للحرية معايير قيمية، ولا يمكن أن تعني قدرة الفرد على أن يعمل ما يشاء، إذ إن اسم ذلك عند روسّو هو "النزوة" لا الحرية.

وعلى الرغم من أن المفكر الألماني **هيغل** أسقط في نظرته إلى الدولة فكرة السيادة الشعبية، إلا أنه استفاد من بعض أفكار روسّو وحوّرها لتكوين نظرية سياسية ذات طابع مختلف تماماً. لقد تكلم هيغل عن الإرادة الكونية والإرادة العاقلة، وأبدى إعجابه الكبير بالقادة العظام، ونادى بالملكية، وقال:

"إن الدولة هي العقل المطلق المتيقن الذي لا يعترف بسلطة عدا سلطته، ولا يقرّ أيّ قواعد مجرّدة للخير والشر". لقد نظر هيغل الذي كان يسعى لدعم فكرة وحدة ألمانيا إلى الأمة نظرة تقديسية، ورأى أن الدولة هي تعبير عن وحدة المجتمع وفق الأفكار الأخلاقية وتجسيد للآمال والتطلعات القومية.

وقد اعتقد هيغل أن الدولة تحقق ذاتها في طبقة النبلاء التي ترتفع دون غيرها من طبقات المجتمع للإحساس بالوطن وشؤونه. فالعمال وأصحاب العمل في نظره لا يهتمون إلا بالمال، والفلاح لا يستطيع أن يصل بذكائه المحدود إلى الخصائص التي يتطلّبها الحكم، بعكس النبلاء الذين يتمتعون بالذكاء وبالترفع عن مصالحهم الضيقة، ليمتزج عندهم الصالح العام بالصالح الخاص.

والحقيقة إن مثل هذا التنزيه للدولة والنزعة الأرستقراطية يضعان هيغل في موقع العداء للفكرة الديمقراطية الفردية، لأن الأثر العام لنظرية هيغل السياسية هو إخضاع الفرد للدولة. فالدولة عند هيغل هي "مسبرة الله في العالم" أو في التاريخ. وقد تدفع المقدمات الفكرية لنظرية هيغل إلى الاستنتاج بأنه سوف ينادي بقيام مجتمع سياسي كوني كتجسيد "للروح الكونية"، ولكنه رفض مثل هذا الاستنتاج، وعارض رؤية إيمانويل كانط في ضرورة إيجاد عصبة للأمم من أجل إقامة سلم دولي دائم.

تعرضت نظريات هيغل إلى أقوى معارضة من مفكّر تبنى المنهج الجدلي الذي طوره هيغل، وهو **كارل ماركس** الذي أحلّ الفكر المادي مكان الفكر المثالي الهيغلي. فلقد أدّت دراسات ماركس المعمقة للجوانب التاريخية والاقتصادية للمجتمعات البشرية إلى التناقض مع استنتاج هيغل بأن الدولة هي تجسيد للعدل والقيم الأخلاقية. وفي مقابل ذلك نادى ماركس بمقولة مشهورة تبنتها المدارس الفكرية الشيوعية والفوضوية كلُّها، مفادها أن الدولة هي أداة سيطرة استغلالية طبقية تشوّه الطبيعة الطيبة الخيّرة للإنسان وقدراته على التطور.

وفي الوقت الذي ترافق مفهوم الدولة عند هيغل بالروح الأخلاقية، فإن النظريات السياسية الماركسية -اللينينية عدّت الدولة مساوية لمؤسسات

الحكم. وبالنسبة إلى ماركس فإن مؤسسات الدولة والأخلاق والدين والثقافة هي بنىً فوقية قائمة على بناء تحتي هو الاقتصاد وعلاقات الإنتاج. وبينما ذهب هيغل إلى القول: إن الدولة ضرورة أخلاقية وتجسيد للحرية، قال ماركس: "إن الدولة أداة قمع ومصادرة للحرية"، هدفها الحفاظ على الامتيازات القائمة للطبقة الحاكمة على حساب الأغلبية المحكومة المعدمة. وتؤدي التناقضات التي تنشأ بالضرورة داخل النظام أو الدولة الرأسمالية إلى زيادة الاستقطاب والتناقض بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى الثورة البروليتارية، وتهديم كيان الدولة الرأسمالية.

وقد شرح صديق ماركس وشريكه في الفكر فردريك إنجلز عملية تحول الدولة بعد الثورة البروليتارية فقال: إن مجرد قيام الثورة لا يلغي ظاهرة تعدد الطبقات، ولذا يحتفظ المجتمع الاشتراكي بجهاز الدولة على شكل "ديكتاتورية البروليتاريا". ويكون هدف هذه المرحلة هو إزالة التناقضات الطبقية عن طريق الاحتفاظ بالسلطة السياسية وممارسة البروليتاريا لها، والتمهيد لقيام مجتمع بلا طبقات، تنتفي فيه أسباب استخدام سلطات الدولة القمعية، لأن الحفاظ على الامتيازات والاستغلال، هو السبب الكامن وراء الدور القمعي للدولة، وزوال الطبقات في الحالة هذه، مما يؤدي إلى زوال الدولة، وذلك بعد أن تعمّ الثورة البروليتارية العالم أجمع، (وقد حلّل لينين هذه الرؤية تطبيقاً على الوضع الروسي في كتابه المعروف "الدولة والثورة" /خ.ج).

أما المدارس الفوضوية فيجمع بينها العداء لظاهرة وجود الدولة، لأنها باعتقادها ضارّة تفسد الحكّام وتقسّم المحكومين، ولأنها غير ضرورية لكونها عديمة الفعّالية، وإن اختلفت الآراء في فهم الطريق إلى زوالها. فقد اعتقد كروبوتكين بأن الدولة تضمحل تدريجياً من خلال التعاون التطوعي بين الأفراد والجماعات، التي تحلّ – مع الأيام - محل الدولة، حتى ضمن المجتمع الرأسمالي. أما باكونين فقد نادى بضرورة الثورة –كالماركسيين عامّة - ولكنه اعتقد بإمكانية إلغاء الدولة فور نجاح الثورة، بينما طالب ليو (ليف) تولستوي بالاقتصار على المقاومة السلبية لسلطة الدولة.

إن الصراع بين التيارات الفكرية والسياسية المختلفة قد أدى إلى نشوء أنواع جديدة من الدول، بالإضافة إلى تعديلات هامة على فكرة الدور السلبي الذي نادت به المدارس الرأسمالية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فأزمات الرأسمالية من جهة، ونضال الطبقات الكادحة والمضطهدة من جهة أخرى قد أدّى إلى دور أكثر إيجابية للدولة في الحياة العامة للمواطنين في معظم الدول في العصر الحاضر. ويرى بعض الباحثين أنّ "الأنظمة الليبرالية" قد اقتربت من المثال الاشتراكي عندما تحولت إلى ما يعرف بـ"دولة الرفاه" (في الدول الاسكندنافية خاصة/خ.ج)، حيث تضطلع الدولة هناك بتقديم الخدمات العامّة، انطلاقاً من عدم التسليم بمسؤوليتها عن أمن المواطنين فحسب، وإنما عن توفير سبل العيش الكريم والعناية برفاهيتهم المعيشي والصحي والثقافي والاجتماعي أيضاً. وفي هذا توسيع محمود لدور الدولة في مسار المجتمع على الأصعدة كافة، الأمر الذي جعل بعضهم يعارض المبالغة به حتى لا تنشأ "الأنظمة الكلّيانية" مكان "الديمقراطية الليبرالية".

ولئن كانت السيادة في الدولة مقيّدة بمبادئ الحقوق الطبيعية للمواطن وبالنجاح في إدارة الدولة لإشباع رغبات العدد الأكبر أو القطاعات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع، فإن سيادة الدولة في العلاقات الدولية أصبحت محدودة بقواعد وأعراف القانون الدولي في السلم وفي الحرب على حدّ سواء، وذلك بالرغم من عدم وجود قوة قسرية ملزمة وراء الهيئات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية. ولا شكّ أن الانفتاح الثقافي والحضاري في عصر التقدم التقاني الهائل يجعل تصرفات الدولة إزاء مواطنيها موضع تأثر بالمفاهيم والقيم والمتطلبات السائدة دولياً. وفي هذا الصدد لابدّ من الإشارة إلى أن هيئات ومنظمات دولية عديدة، تسعى لفرض أسس وقواعد ومواقف باسم "حقوق الإنسان" على الصعيد الداخلي للدول [5]. وهو ما تعدّه كثير من الدول تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية وخرقاً صريحاً لسيادتها. ولاسيّما إذا حصل بدفع من بعض الدول الكبرى، ذات التوجهات والأهداف المغرضة الخاصة، التي لا تمتّ أساساً "لحقوق الإنسان" بصلة [6].

ثالثاً -الإشكالية بين حرية السلطة وحدودها :

من نافل القول: إنّه لا يوجد قانون إلا بقدر ما تقتضيه طبيعة المجتمع ونوعية السلطة القائمة على شؤونه، وكل قانون غير مطبّق لن يكون سوى قانون وهمي - ظني، أو شكلي في أحسن الأحوال. ولهذا فهناك إذاً فرق واضح جداً بين القوانين المعيارية والقوانين الوصفية -الواقعية. كما أن قواعد الحق لا تفرض جميعاً بالإكراه أو بالإلزام بموجب عقوبات محددة رادعة.

وبالمقابل هناك قوانين عديدة يمكن أن تمنع الممارسة الكيفية - الحرّة للسلطة أو التمتع بحقوق غير محدودة دون التقيد بواجبات وضوابط شرعية أو دستورية واضحة المعالم والإجراءات.

ويتفق معظم المفكرين السياسيين ورجال القانون وعلماء الاجتماع على ضرورة ضبط وتنظيم ممارسات السلطة. ويعدّ الحزم والفاعلية في ضبط استخدام السلطة أوضح معلم لمستوى التحضر الذي بلغه مجتمع من المجتمعات، بل يرى بعضهم أن الفوضى التي تحدث في بعض المجتمعات، ناجمة أساساً عن "ممارسة السلطة القسرية التي لا يحدّها قيد لا من داخل البناء الحكومي الرسمي ولا من خارجه. وما دعي بالدكتاتوريات القمعية، مثل تروجيلو (Trujillo) وسوموزا (Somoza) ودوفاليي (Duvalier) في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي ثم ستالين في روسيا وهتلر في ألمانيا - إنما اشتهر بذلك وتردد ذكره بسبب الاستخدام الجليّ للسلطة القسرية" [7].

وهناك نوعان أساسيان من القيود على السلطة: أخلاقية ودستورية، ويرى فلاسفة السياسة أن فعّالية القيود هذه تتوقف على القوانين والإجراءات القانونية والتشريعية، دون تجاهل لأهمية المعتقدات والضوابط الأخلاقية في ذلك.

ويعتقد **جلين تيندر** (Glenn Tinder) أن ماكيافيلّي اكتسب كمفكر سياسي عظيم سمعة سيئة لأنه جادل بقوله: إن الحكومات يجب ألا تكون تحت القيود الأخلاقية نفسها مثل الأفراد، لأنها لا تستطيع ذلك.

وقد لاحظنا فعلاً إيمان ماكيافيلّي، بأنه لا يمكن أن يكون هناك نظام بين البشر، ولن يتم إنجاز شيء في الشؤون البشرية بغير سلطة، وكان لديه إيمان، هو أن الاستخدام الفعّال للسلطة لا يتفق مع التقيد بدقة بالقانون الأخلاقي. ولا يمكن تحقيق أي مثل عليا دون ارتكاب الشر بحسب ماكيافيلّي. ومن الضروري فهم أن ماكيافيلي لم يعرب قط عن اللامبالاة بالقانون الأخلاقي، ولم يمجّد الشر أبداً [8].

ويرى تيندر أن عظمة ماكيافيلّي تعتمد على التوتّر المصاحب لفكرة أنّ هناك قانوناً أخلاقياً، ولكن الحكام يجب أن ينتهكوا هذا القانون أحياناً. فالحكّام لا بدّ أحياناً من أن يكونوا لا أخلاقيين من أجل إنشاء الدولة والحفاظ عليها؛ ومن أجل الغاية نفسها، يجب أن يكون الرعايا مقيدين بقواعد الأخلاق، وإلا سينهار النظام الاجتماعي لو عدّ الأفراد أنفسهم أحراراً في انتهاك القانون الأخلاقي عندما تتطلب مصالحهم ذلك [9].

صحيح أن ماكيافيلّي اكتسب شهرة سيئة جداً في تاريخ الفكر السياسي بوصفه صاحب مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة" ..إلخ، غير أن اللافت بشأن الحجج المعارضة له، هو مدى ما تتسم به من ضعف وقلة عددها. فالمؤلفات الرئيسة للفكر السياسي العالمي لا تحوي أي حجّة قوية وواقعية تردّ على حجة ماكيافيلّي حول نفي المبادئ الأخلاقية التي لا يمكن التنازل عنها بين الحكام، والمتوقعة من الأفراد الخاصّين. وكان بين كبار المفكرين الذين اختلفوا مع ماكيافيلّي إيمانويل كانط (1724 -1804)، ولكنه لم يدحض حجّة ماكيافيلّي بشكل منتظم في أي عمل من مؤلفاته الهامّة [10].

ويجادل فلاسفة كثيرون بالقول: إن الزعماء السياسيين، والمواطنين العاديين يعيشون في عالمين مختلفين أخلاقياً، بل يبالغ بعض المتشدّدين من الكتّاب وعلماء الدين والصحافيين بالزعم أن القادة السياسيين ليسوا في داخل أي نسق أو عالم أخلاقي على الإطلاق.

وفي الواقع إننا إذا ما نظرنا إلى ممارسات كثير من زعماء الدول الاستعمارية القديمة منها والحديثة، وقادة الدول المصنّفة على أنها كبيرة

ومتقدمة "ديمقراطياً" و"حضاريّاً "، فإننا سنجد أن علاقاتهم مع مواطني دولهم ومجتمعاتهم تختلف بل تتناقض تماماً مع علاقاتهم مع الأمم والشعوب الأخرى، وهي علاقات "فوقية" أو استكبارية ،خاصة مع الدول الفقيرة أو الضعيفة عسكرياً أو المتحررة حديثاً من ربقة الاستعمار. وهو ما يعني أن زعماء تلك الدول بصورة عامّة – مع استثناءات محدودة - لا يخضعون على الصعيد الدولي لأيٍّ قواعد أخلاقية أو حتى قانونية (ينظمها القانون الدولي عادة)، وهم يمارسون حريتهم شبه المطلقة في أنشطتهم ومواقفهم وقراراتهم السياسية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، ولا يحدّ من أعمالهم المنافية للأخلاق سوى بعض الضوابط الدستورية والقانونية في دولهم وبين مواطنيهم. ولهذا يسود لديهم جميعاً "المذهب النفعي" أو الفلسفة البراغماتية التي لا تبتعد كثيراً عن فلسفة ماكيافيلّي وتسويغاتها المعروفة. فالنسبية الأخلاقية أيضاً تقوم على الحجّة القائلة: إن حيازة السلطة تستلزم التحرر من كل القواعد الأخلاقية مهما كانت، وهو ما قاد الولايات المتحدة الأمريكية لقصف "هيروشيما" و "ناغازاكي" المأهولتين بالقنابل الذريّة، دون أي رادع أخلاقي، وكذلك بشنّ عشرات الحروب والاعتداءات على شعوب آمنة ودول مستقلة. فتاريخ الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والكيان الصهيوني يبيّن بشكل جليّ مدى تحرر زعماء هذه الدول من أيّ التزامات وقيود أخلاقية، وهم بذلك يعيشون لا في عالم أخلاقي خاص ومنفصل، بل في فراغ أخلاقي رهيب.

الخلاصة

حاولنا في الصفحات السابقة أن نستعرض بصورة مكثّفة العلاقة المعقدة أو الإشكالية بين إطلاق السلطة وتقييدها في الفكر السياسي المعاصر، مع الوقوف عند أبرز الفروق والاختلافات بين مصطلحات السلطة والدولة والقدرة، وتجليات الممارسة السياسية العامة، سواء في تطابقها مع الضوابط الأخلاقية أم في تعارضها الصريح والضمني معها. حيث لمسنا شبه إجماع بين فلاسفة السياسة وعلمائها ومعظم المفكرين على حق الدولة في الاحتكار العام لممارسة السلطة

القسرية لضبط العلاقات المتشعّبة والمصالح المتداخلة والمتضاربة أحياناً في المجتمع. ولكن بالمقابل، فإن عدداً متعاظماً من هؤلاء المفكرين والعلماء وقادة الرأي العام أصبحوا يركزون أكثر فأكثر على ما يسمى "السلطة التعويضية الشعبية" التي من شأنها ضبط أداء أجهزة السلطة ومراقبة عملها، وإخضاعها للدستور والقوانين.

وجرت الإشارة في إطار بحث "الانفلات الأخلاقي" و"التحرر من الضوابط"، إلى ما تقوم به الدول الاستعمارية والقوية من خرق كبير للقانون الدولي وقواعد الأخلاق، تحقيقاً لمصالحها الذاتية، وممارسة "سلطة القوة الظالمة الغاشمة" دونما أي وازع أو رادع.

فالتقييد القانوني والأخلاقي لأداء السلطات والدول داخلياً وخارجياً، يجب أن يكون متسقاً مع المبادئ العامة لشرعة الأمم المتحدة، ولا يتبع مذهب "النسبية الأخلاقية" والفلسفة النفعية، وإلا تحول المجتمع الدولي إلى غابة تتحكم بها ذئاب متوحشة مدجّجة بالأسلحة النووية وتقنيات التدمير الفتّاك باسم "القانون المدني الإنساني" و"حقوق الإنسان" وغير ذلك من شعارات برّاقة جميلة. وإذا كانت الحكومات (متقدمة صناعياً أو نامية) مكلّفة بتنفيذ القوانين والأنشطة الشرعية واستخدام الإجراءات اللازمة في سبيل توازن المجتمع وتنظيمه واستقراره، فإنها في الوقت نفسه يجب أن تخضع للمساءلة المستمرّة والشفافة من جانب هيئات دستورية وتشريعية مستقلة، تملك حرية التحقيق والتفتيش والتدقيق، وإنزال العقوبات المناسبة لضبط إيقاعات الأداء من جهة، وقمع الخروج على الأنظمة والقوانين وتجاوز الصلاحيات، تحت أي حجّة أو ظرف أو تسويغ من جهة أخرى••

الحواشي

(1) المؤلف الرئيس - رئيس التحرير د.عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ط1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983)، ج3، ص 215 -216؛ وانظر: برتران دوجوفينل، **في السلطة : التاريخ الطبيعي لنموّها**، ترجمة: د.محمد عرب صاصيلا، مراجعة: فاطمة الجيوشي (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1999).

(2) الدكتور حسن صعب، **علم السياسة**، ط 6 (بيروت: دار العلم للملايين، 1979)، ص 136.

(3) المصدر نفسه، ص 136 -137.

(4) المؤلف الرئيس - رئيس التحرير د.عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ط1، مصدر سابق، ج2، ص 702 -706.

(5) المصدر نفسه، ولمزيد من التفصيل، انظر: برتران بادي -بيار بيرنبوم، **سوسيولوجيا الدولة**، ترجمة جوزف عبدالله وجورج أبي صالح، ط1 (بيروت: مركز الإنماء القومي {د.ت}) ؛ د. مسعود ضاهر، **المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة** ، ط1 (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1986)؛ عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط2 (بيروت: دار التنوير؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1983)؛ د. سعد الدين إبراهيم (منسّق الدراسة ومحرر الكتاب)، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)؛ محمد سعيد طالب، **الدولة العربية الإسلامية: الدولة والدين (بحث في التاريخ والمفاهيم)**، ط1 (دمشق: دار الأهالي ، 1997)؛ د. شاهر إسماعيل الشاهر، **الدولة في التحليل السياسي المقارن**، ط1 (عمّان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع 1439هـ - 2018م).

(6) انظر بهذا الشأن على سبيل المثال: حافظ عبد الرحيم {وآخ} ، **السيادة والسلطة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، سلسلة كتب المستقبل العربي (52)، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

(7) جون كينيث جالبريث، **تشريح السلطة**، ترجمة عباس حكيم، ط2 (دمشق: مطبوعات مؤسسة كورجي، 1994)، ص111؛ وانظر: أ.أرتونيان، **تحديد الحقوق الأساسية وتقييد حدود السلطة كحلّ دستوري وسط بين الحرية والدولة**، موقع (www.zakon.kz) على شبكة "الإنترنت"، تاريخ النشر: 2012/3/9 (بالروسيّة)؛ أ.ف.مالكو، و.س.فيرليفا -بالايفا، **القيود القانونية للسلطة الحكومية: المفهوم والنظام**، ضمن مجموعة دراسات ومقالات في موضوع نظرية الدولة والقانون، على موقع "يورسيبودينتسيا" // Justicemaker.ru. (بالروسية).

(8) جلين تيندر، **الفكر السياسي الأسئلة الأبدية**، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الطبعة العربية الأولى (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993)،ص 170.

(9) المصدر نفسه، ص 170 -171.

(10) المصدر نفسه، ص 171.

الإرهاب الدولي المنظّم للعقول والكفاءات العربية

د. صياح عزام*

مدخل:

التكفير هو أبرز الأمراض التي ابتلي به العرب والمسلمون في هذه الأيام، حيث ضربت رياحه السامة دولاً عربية عدّة منذ أكثر من سبع سنوات، وهو مصدر ثقافة الكراهية الذي يحول دون انفتاحهم على الحياة، وهو أيضاً مصدر فوضى الدمار التي يعاني منها المسلمون، وتحت هذا العنوان تحديداً تُرتكب أشد الفظائع في المجتمعات العربية والإسلامية من حزّ الرقاب، وقطع الرؤوس، وحرق الأحياء وسبي النساء وانتهاك الأعراض، وفتاوى الردة والتكفير التي يتلوها ويردّدها زبانية قُساة تحت الرايات السود يستبيحون بها دماء الناس وأموالهم وأعراضهم، فإلى متى الصمت على ما يجري ؟وإلى متى تتوفر لهؤلاء الإرهابيين الجهلة فُرص ممارسة إجرامهم؟

إن الإسلام واحد ولكن فرقهُ كُثر... ومن يتصفّح كتب التاريخ والسِّيَرِ يجد المئات من الفرق والمذاهب التي تؤمن ظاهراً بالدين، ولكنها تخالف نصوصه، بل تعدُّ الدين مجرّد مطيّة للوصول إلى أهداف دنيويّة مثل المصالح السياسية وتسلّم السلطة. إن هذا النوع من التفكير التكفيري (أي نزعة التكفير) وجد من يؤسس له فقهياً،

* كاتب وباحث سوري، عضو اتحاد الكتاب العرب.

وتجسد ذلك بوضوح في المذهب الفقهي /لأحمد بن حنبل /780 -855م/، وهذا المذهب يُعدُّ من أكثر المذاهب التي أسست للفكر التكفيري، ثمّ جاء /ابن تيمية / الذي يُعدُّ الإمام الأول لحركات السلفية الجهادية وكان يلّقب بـ "شيخ الإسلام"، وقد سُجن في قلعة دمشق وتوفي إعداماً بسبب آرائه التكفيرية، بعد ذلك قامت السعودية ومؤسساتها الدينية الرسمية بنشر فكره وكتبه المليئة بالفتاوى الوهابية الصفراء.

مؤلفات ابن تيمية المجموعة في ملف خاص تكررت فيها عبارة/يُستتاب وإلاّ قُتل، أو وإلاّ يُقتل / تكرّرت /428/مرة منها/200/ مرة في كتابه (مجموع فتاوي ابن تيمية)، وهو ينادي بإهانة غيره وإهانة مقدساته.

ويُعدُّ "سيد قطب" المؤسس والمؤصل لأفكار العنف والتكفير والإرهاب، ويأتي /أبو العلاء المودودي/ ليُكمل الثالوث التنظيري، وأبو الحسن الندوي ومحمد إقبال "الشاعر الباكستاني المشهور" وعبدالله عزام من مواليد فلسطين. كذلك من رموز التكفير والأصولية الوهابية: أيمن الظواهري، أسامة بن لادن، ويوسف القرضاوي وآخرون.

هؤلاء جميعاً خالفوا قوله تعالى: (لا إكراه في الدين) و(من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) ! ومع هذا ادّعوا أنهم أوصياء على الدين!!.

مع العلم بأن الدين الإسلامي دين التسامح. وعلى سبيل المثال: عمر بن الخطاب أعطى المفاتيح لمطارنة القدس، وهذا يدلّ على أن المقصود ليس أسلمة الناس، وإنما تحرير عرب الجزيرة لبلاد الشام.

والسؤال: هل تحققت نبوءات / صامويل هنتغتون / بعد رحيله عندما قال : "الغرب فاز بالعالم ليس بتفوق أفكاره أو قيمه أو ديانته، ولكن بتفوقه في تطبيق العنف المنظم".

يقول الباحث الأمريكي "فيليب جينكيز": (إن أفكار سيد قطب الإخوانية هي أساس إعلان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وهذه الدولة أي دولة الخلافة الإسلامية التي تطمح الجماعات المتطرفة لإنشائها اليوم، تحمل دماراً بين ثناياها).

ولعل من أهم أسباب انتشار التكفير والأصولية؛ تراجع الفكر القومي العربي جرّاء التآمر الاستعماري عليه من جهة، وتراجع الدور التربوي والثقافي للمؤسسات الثقافية والفكرية والتربوية العربية والإسلاميّة من جهة ثانية.

ولهذا، فإنّ انتصار سورية وحلفائها على الإرهاب، هو انتصار للإنسانية جمعاء، فسورية بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد تدافع عن تاريخ الحضارة الإنسانية، وتحارب التكفير والإرهاب نيابةً عن العالم؛ هذا الإرهاب الذي أوجدته واستثمرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الحليفة لها و"إسرائيل" وتركيا ودول عربية عميلة لها، مثل السعودية وقطر والأردن وغيرها...

الإرهاب أداة المشروع الأمريكي ـ الإسرائيلي:

عندما دخلت القوات الروسية أفغانستان قبل /4/ عقود للمساعدة في تبديل النظام القبلي المتخلف إلى نظام يعمل على تحديث البلاد وتطويرها؛ هنا كانت البداية في إحياء الفكر التكفيري الإرهابي، حيث تجنّدت أجهزة المخابرات الأمريكية والغربية والإسرائيلية لِتَحُوكَ مؤامرة تستهدف الاتحاد السوفياتي السابق نصير القضايا العربية والإسلامية، فبات الاتحاد السوفياتي ومعه الشعوب العربية والإسلامية هم الأعداء، وأصبحت أمريكا والصهيونية و"إسرائيل" دول الإيمان بالله وكتبه ورسله!!

وهنا تحولت قبلة ما يُسمى "الجهاد والمجاهدين" من فلسطين إلى أفغانستان والذي انتهى بانسحاب الجيش الروسي، ودمار أفغانستان، وتحقق انتصار أمريكي ـ صهيوني نعيش حتى الآن تداعياته السلبية، حيث تحوّل مَنْ بقي مِنَ (المجاهدين) الذين سلحتهم أمريكا إلى إرهابيين قتلة يُستخدمون هنا وهناك، وبعد أحداث \11\ أيلول \ 2001\، عادت الولايات المتحدة لتشكيل جيل جديد من الإرهابيين لتنفيذ أهداف ومشروعات أخرى في العالمين: العربيّ والإسلاميّ بهدف إخضاعهما، فكانت الحرب على العراق عام2003 م، ثمّ أُطلقت موجة جديدة من الإرهابيين التكفيريين الذين استباحوا كل شيء: قتل النفوس وتدمير الممتلكات واستباحة كل من يعارض فكرهم.

ثم جاءت الحلقة التالية في الحرب الأمريكية ـ الصهيونية على سورية تحت الرايات المزيّفة للحرية والديمقراطية(رايات أبو بكر البغدادي وأبو محمد الجولاني) وعشرات فصائل الإرهاب والقتل والتنكيل والذبح، وكان هدف هؤلاء ورعاتهم تدمير سورية، دوراً وموقعاً، بصفتها مدافعاً عن عروبة فلسطين، وقطع جسر التواصل من طهران إلى بغداد إلى دمشق إلى بيروت المقاومة إلى القدس.

أردوغان العثماني الإخواني:

في الوقت نفسه كشف السلطان العثماني الجديد / أردوغان/ عن وجهه القبيح ونواياه الشريرة، عندما فتح مطارات بلاده ومرافئها لاستقبال الإرهابيين وتدريبهم من كل أصقاع الدنيا، وتأمين دخولهم إلى سورية.

هنا قد نتفهم أن يكون للسوريين مطالب يسعون لتحقيقها، عبر الحوار والتفاهم وضمن سياق يحفظ سيادة الدولة وسلامتها، لكن لا نفهم ما شأن الشيشاني والتركماني والسعودي والباكستاني والقوقازي والأمريكي والأوروبي وغيرهم، أن يأتوا إلى سوريّة شاهرين سلاحهم في وجه الشعب السوري، وليدمروا حضارة عمرها آلاف السنين، وكل هذا باسم الإسلام!!

بينما الإسلام هو السلام والوئام والتآخي، وبالتالي فإن الحرب التي تخوضها سورية منذ أكثر من سبع سنوات، هي حرب ضد الدول العظمى، وليس ضد الزمر الإرهابية فحسب، وهي اليوم على أبواب الانتصار فيها بدعم روسيّ وإيراني، ومن المقاومة الوطنية اللبنانية. ومن هنا عظمة هذا الانتصار الذي يتحقّق بتضحيات أبناء شعبنا وبواسل جيشنا..

لاشك بأن محاولة النهوض العربي في العصر الحديث قد بدأت في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، واستمرت ما يقارب القرن ونصف القرن، إلى أن فترت وتوقّفت. وكان الفكر العربي في مراحله الأولى ليبراليّاً من الناحية السياسية، لكن ليبراليته هذه انتهت لتحلّ محلّها الثورية: ظهور حزب البعث العربي الاشتراكي، والرئيس الراحل جمال عبد الناصر. هذا على صعيد الفكر، أما على الصعيد السياسي والتنظيمي فقد تأسست الحركات

والأحزاب الليبرالية والقومية والاشتراكية والماركسية في أزمان متقاربة. وكان نشاطها الفكري والسياسي، يهدف إلى الخلاص من الاحتلال العثماني، ثمّ من الاستعمار الغربي، وفي الوقت ذاته بناء الدولة القومية أو الوطنية الحديثة، والنهوض بالمجتمعات العربية وتنميتها..

والجدير بالذكر أن تأثير التيارات الدينية هنا/أي في تلك الفترة /كان محدوداً، ومردّ ذلك إلى أمرين اثنين: **الأول** هو التسلط العثماني الذي كان يمارس باسم الدين؛ الأمر الذي دفع الناس إلى رفض فكرة الحكم الديني وقبول فكرة الحكم المدنيّ.

والثاني أن الثقافة العربية والحركات والأحزاب السياسية العربية كانت على تواصل وتأثّر بالفكر الغربيّ الحديث. ..؛ هذان الأمران لم يساعدا الأصولية على النمو والانتشار.

لكن حركة النهوض العربي بدأت تفتر، وتدرّجت في الفتور حتى توقفت وبدأت المجتمعات العربية بالتراجع عنها إلى أن وصلت الحال إلى ماهي عليه اليوم، وذلك لأسباب عامة وخاصة، أهمها: استلهام الثقافة الغربية أو ما يمكن أن يُسمى "التغريب" وتجاهل الانتقال إلى "التعريب"، ثمّ تصارع واحتراب التيارات فيما بينها، إلى جانب محاولات الغرب المستمرة للوقوف في وجه أي توجّه أو تيار قومي عربي وحدوي أصيل. وبعد ذلك باشرت أمريكا وحلفاؤها الأوروبيون وعملاؤها في المنطقة تدبير المؤامرات على العرب والاعتماد على وكلاء من الإرهابيين المرتزقة.

استهداف العقول والكفاءات:

هذا ومن أشكال وحلقات هذا التآمر الحرب الإرهابية على سورية، بما في ذلك استهداف العقول والكفاءات العلمية فيها من خلال عمليات قذرة تحمل بوضوح بصمات "الموساد" الإسرائيلي و"سي. آي. إيه" وغيرهما من المخابرات الأوروبية.

فبالأمس القريب، دفعت سورية شهيداً جديداً هو "عزيز علي إسبر" مدير مركز البحوث العلمية في مصياف بمدينة حماه. والشهيد يُوصف بأنه شخصية

مركزية في الصناعات العسكرية السورية، زعمت "إسرائيل" بحسب أنباء سربتها بعض الصحف الغربية أن الشهيد /إسبر/ كان يترأس وحده سرية في مركز البحوث العلمية تُعرف باسم "القسم الرابع" فضلاً عن تعاونه مع الجنرال /قاسم سليماني/ ودوره في مساعدة الإيرانيين في بناء وتجهيز قواعد صاروخية على الأراضي السورية واللبنانية.

كذلك أشارت صحف إسرائيلية مُقرّبة من الاستخبارات الإسرائيلية، إلاّ أن "إسبر" كان يخضع لمراقبة الموساد منذ فترة طويلة. وقد ذكرت صحيفة "يديعوت أحرنوت" بشكل وقح وصريح بأنه كان لـ "إسرائيل" كل الرغبة والأسباب لرغبتها في رؤية "إسبر" ميّتاً. من جهة أخرى نقلت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية عن مسؤول استخباراتي رفيع المستوى أن جهاز الموساد الإسرائيلي يقف وراء اغتيال العالم السوري، وأنه هو من قام بوضع القنبلة التي أودت بحياته.

إذاً كل هذه الشواهد والأدلة تشير إلى أن الموساد هو وراء هذه الجريمة.

وعلى ما يبدو أنه في ضوء تراجع الحرب الإرهابية على سورية بفضل إنجازات وتضحيات الجيش العربي السوري ودعم حلفائه، حيث أصبحت 96٪ من الأراضي السورية تحت سيطرة الدولة السورية؛ في ضوء ذلك كشفت تقارير إخبارية عن ملامح استراتيجية إسرائيلية جديدة بدأت ترتسم في الأفق في التعامل مع سورية، من بنودها تكثيف عمليات الاغتيال هذه للكفاءات السورية المتنوعة، إلى جانب الضربات الجوية والصاروخية التي تُشنّ على مواقع سورية مدنية وعسكرية. لقد أضاء /عزيز علي إسبر/ سماء سورية بروحه، ارتقى عملاً ونضالاً بعدما عاش عقلاً تكرّس وتمرّس في سبيلها. وكان رحمه الله كغيره من الشهداء السوريين الذين سبقوه على إدراك تام بأنّ كيان الاحتلال الإسرائيلي يُلاحقه. لقد كان بإمكانه تجميد عقله والنأي بنفسه عن الأضواء، وكان بإمكانه طلب الحماية الرسمية (وهو يستحقها) بحيث لا يتحرك خطوة كونه أحد روافع القوة الوطنية لكنه لم يفعل، بل بقي سورياً بسيطاً متواضعاً يعمل بصمت، مؤدياً واجبه على أكمل وجه...

أراد أن يعيش بين أهله شامخاً بوطنيته ومحمياً بروح بلده سورية حتى عندما ارتقى شهيداً... هكذا كان في دنياه، اختار سورية وهكذا سيكون في السماء ككل أبناء سورية الأبطال المخلصين الذين يستمرون في العمل والعطاء حتى الشهادة وما بعدها.

بالطبع ما قلناه ليس بحال من الأحوال تقليلاً من قيمة الخسارة، ومن جرح الوطن بفقد عالم مثل "**عزيز علي إسبر**" أحد القادة العلماء، لما كان له من دور متقدم وريادي في تطوير قوة الدفاع والردع العسكرية السورية.

لقد ارتقى الشهيد /إسبر/ يوم 4 تموز 2018م لينضم إلى قافلة الشهداء العلماء، ويخطئ إرهابيو العدو الصهيوني إذا اعتقدوا أن /إسبر/ ومن سبقه إلى الشهادة هم آخر القادة العلماء، فالسوري عندما يكون بمقام /عزيز إسبر/ يضع روحه على كفه وهو يعلم ويطمئن إلى أن هناك من سيحمل الراية ويرفعها من بعده كما رفعها هو.

إن اغتيال الشهيد/إسبر/ هو بمثابة إقرار من العدو الصهيوني بأن سورية أصبحت قاب قوسين أو أدنى من تحقيق النصر النهائي على الإرهاب ورعاته وداعميه، وأن الحرب الإرهابية الكونية على سورية باتت في مراحلها الأخيرة، وبالتالي تحتاج "إسرائيل" إلى التعويض عن ذلك، من خلال السعي لإرساء قواعد اشتباك جديدة "بحسب اللغة العسكرية" لما بعد الانتصار السوري... وإذا كانت "إسرائيل" وسادتها في واشنطن والعواصم الغربية الأخرى الحليفة لها قد عجزوا عن إسقاط الدولة السورية بعد أكثر من سبع سنوات، فهم يريدون منع إعادة نهوض سورية، حيث من المعروف أنه بعد انتهاء المعارك وصمت الرصاص، يأتي دور أصحاب الفكر والعلم والخبرات والكفاءات العلمية لإطلاق مسيرة النهوض والتطور والازدهار، وهؤلاء من تستهدفهم "إسرائيل" لتقوّض دعائم غد ومستقبل سورية بحيث تبقى سورية ضعيفة يمكن إسقاطها لاحقاً. وهذا ما دفع مراقبين سياسيين إلى التحذير من أن "إسرائيل" ستطلق وتنفذ مرحلة جديدة من الاغتيالات في سورية تركّز على أصحاب العقول وذوي الكفاءات العلمية.

يقول الشهيد "**غسان كنفاني**" وهو شهيد فلسطين وشهيد الأفكار: [تسقط الأجساد...لا الأفكار] ونضيف إلى ما قاله "تسقط الأجساد لا الأوطان".

وبالطبع الأوطان هي أجساد وعقول، لكل منها دوره ومهامه وتأثيره في محيطه. لذلك عندما تقع الحروب ضد الأوطان، فإنّ العدو يستهدف الأجساد "أي الجيوش "ويستهدف العقول "أي العلماء والخبراء وأصحاب الكفاءات النادرة والعالية "معاً.. الأولى هي أرض وحاضر، والثانية ازدهار ومستقبل وأمن، وكلاهما قوّة ومنعة للوطن والأمة.

الجميع يعرف أن سورية تتصدى لحرب إرهابية ظالمة شاركت فيها حوالي مئة دولة بأشكال مختلفة، وذلك منذ حوالي ثماني سنوات، وبالتالي فهي تخوض معركتين معاً: معركة جيوش ومعركة عقول، وقد استطاعت أن تنتصر على أعدائها عسكرياً بفضل صمود شعبها وبطولات جيشها وحكمة قائدها السيد الرئيس بشار الأسد، ولكنها لم تخسر في الثانية (أي معركة العقول) لأنّ الأفكار لا تموت أو بمعنى أدق لا تُقتل. ..هذه حقيقة تدحض ما عداها، خاصة أن التطور الإنساني أثبت ذلك في كل مراحله. ..المفارقة أن العدو الصهيوني ذاته يعرف هذه الحقيقة، لكنه يستمر في اغتيال العقول كإجراء قد ينفعه في المستقبل ويُلبي أطماعه، أي أن "إسرائيل" تريد قتل التطور المستقبلي أو إعاقته، عبر اغتيال من يساهم بفعاليّة في هذا التطور.

إنّ أكثر مَنْ مارس ويمارس حتى الآن عمليات اغتيال العقول المُفكرة والكفاءات الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"، ليس فقط كتصفية جسدية، بل كقتل معنوي.

أيضاً من خلال محاولات إغراء العقول بأقصى ما يمكن من الامتيازات المادية وغيرها؛ الأمر الذي يدفعهم أحياناً إلى مغادرة أوطانهم والاستقرار في البلاد الأجنبية؛ مما يحرم بلاد أصحاب هذه العقول والكفاءات منها. وهذا ما يمكن أن نطلق عليه عملية "تهجير العقول" وليس هجرتها من تلقاء نفسها كما يُقال، وفي حال عدم نجاح عملية التهجير هذه يلجأ العدو إلى الأسلوب البديل وهو الاغتيال والتصفية الجسدية لأصحاب هذه العقول.

جدير بالذكر أن جريمة اغتيال العقول كان للدول العربية فيها، وخاصة دول المواجهة، النصيب الأكبر منها بسبب زرع الكيان الصهيوني في أرض

فلسطين العربية؛ هذا الكيان الذي مارس وما يزال وبدعم من دول الغرب، خاصة الولايات المتحدة أبشع عمليات القتل والتدمير وشن الحروب بهدف منع الأمة العربية من أن تبرز كقوّة على الصعيد العالمي، حتى إن عملية اغتيال العقول مهدّت لولادة هذا الكيان الغاصب واستمراريته.

الاغتيالات تناولت في البداية أصحاب الفكر والكلمة والفن، مثل غسان كنفاني وناجي العلي لتتسع رقعتها فيما بعد على أرض فلسطين وتشمل كل مقاوم وكل معارض للكيان، حتى لو كان طفلاً يحمل حجراً. لكن هذه الاغتيالات والمطاردات لأصحاب الكلمة والفكر وللمقاومين لم توفر الأمن والأمان للكيان الغاصب، بل استمر هذا الكيان دولةً ومؤسساتٍ ومستوطنين، يعيش في قلق ورعب دائمين، ولهذا وسّع حربه على المقاومين وعلى العقول العربية، ولاسيما العقول الفذّة التي تعزّزت مكانتها على الساحة العالمية.

لقد شمل الاستهداف الصهيوني دول المواجهة كما أشرنا، ثم جوارها: مصر والعراق ولبنان وسورية وغيرها؛ كلها كانت مستهدفة في عملية إرهاب إسرائيلي منظم يمارس في إطار مؤسساتي رسمي له دوائره المعلنة والمعروفة مثل "الموساد" وبالتعاون مع الـ"سي. آي. ايه"، وهما مؤسستان عريقتان في عمليات الإجرام والاغتيال، ولا تخفيان عملياتهما، بل تتبجحان بها أمام العالم كله، بل من المؤسف أن الأمم المتحدة لا تُعير هذه الاغتيالات أي اهتمام، ولا تصنفها كإرهاب دولي يجب محاسبة المسؤولين عنه والمنفذين له.

والسؤال: هل تتحقق كل الأهداف المتوخّاة من هذه الاغتيالات؟

في إطار الإجابة عن هذا السؤال نقول: الهدف الجسديّ يتحقق، لكن لا شيء غيره، فالعلم لا يستطيع أحد احتكاره ومنعه عن الآخرين، ولا يتوقف بموت صاحبه.

العلم باقٍ ما بقي الإنسان يتوالد ويتناسل، ولكن الشيء الجوهري هو أن الولايات المتحدة والدول الغربية الحليفة لها تريد أن تحتكر العقول جميعها في العالم، وتسخّرها لخدمة أهدافها في السيطرة على العالم ونهب ثروات دوله وشعوبه، وبالتالي فإن لم تستجب هذه العقول للإغراءات الأمريكية والغربية فإن مصيرها الاغتيال.

أما بالنسبة لـ "إسرائيل" فالأمر مختلف قليلاً، إذ تعدُّ كل العقول خطراً عليها وأنه لا رادع لهذا الخطر إلاّ القتل، انطلاقاً من أن هذا القتل يتم من خلال تدمير مستقبل هذه الدولة أو تلك. ولكن مع هذا، وعلى الرغم من استمرار اغتيال أصحاب العقول والكفاءات، فإن دولاً عديدة استطاعت النهوض بسرعة مُذهلة، وبناء مستقبل زاهر لمواطنيها وأن تصبح قوة مرهوبة الجانب، وأكبر مثال على ذلك الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كذلك الاغتيالات التي تمت في سورية ومصر لم تمنع هاتين الدولتين من مواكبة تطورات العصر.

هناك جانب آخر في استهداف العقول وهو محاولات السيطرة عليها وتوجيهها باتجاه يخدم الأهداف الأمريكية والصهيونية، باستخدام ذرائع وأقنعه زائفة. ..من الأمثلة على ذلك، أن "هوليود" تُسوّق لمثل هذه الأمور لاستلاب العقول التي هي /حالة استعمارية بحد ذاتها/ لها دور خطير في اغتيال العقول وحرفها عن الفهم الصحيح للظواهر والأحداث من خلال فنّ مُزيّف...

مثلاً، أحد أشهر أفلام هوليود والذي يُعبر أصدق تعبير عما نقوله هو فيلم "فور فيندتيا" FORVendeTTA.... في هذا الفيلم (يظهر البطل بقناع أبيض، سماته محددة بالأسود ضاحك ولكن بحزن) يناضل على طريقته ضدّ مسؤولي نظام بلاده (بريطانيا على الأرجح) ليسمعهم صوته ومطالبه التي هي مطالب الشعب على حدّ زعم الفيلم. وبعد سلسلة أعمال تتمكن أجهزة الأمن من ضبطه ومعرفة هويته وحشره في زاوية من زوايا الأحياء. ..ويقوم عناصر هذه الأجهزة بإمطاره بالرصاص، في الوقت الذي يقوم فيه بفتح ذراعيه والكشف عن صدره متلقياً كل الرصاص، لكنه...لا يموت؛ الأمر الذي صدم هذه العناصر وجعلهم يسألونه: لماذا لم تمت؟... يؤشر البطل إلى رأسه (أي إلى عقله) ليقول الجملة المهمة: "الأفكار لا يمكن قتلها ". هذه هي رسالة الفيلم الأكثر تأثيراً.

الفيلم تم إنتاجه عام /2006/ وكان يُعرض شهرياً على أكثر من قناة، منها/ قناة إم بي سي السعودية /بشكل خاص، وذلك للترويج لمساعي الدول الاستعمارية في إبراز وجهها الإنساني المزيّف من باب "الفن".

قناع الربيع العربي:

هذا وبعد ما يسمى بالربيع العربي، لاحظنا أن مثل ذلك القناع الزائف كان ينتشر بين المتظاهرين، وبالتالي اتضح للجميع لماذا يتكرر عرض هذا الفيلم ؟ ولماذا أنتجته وسوّقته "هوليوود"؟ ولماذا تبنته القناة السعودية وتعمّدت عرضه في البلاد العربية ؟!لقد كان ذلك القناع أحد رموز الربيع العربي، أي أحد الرموز التي ركّز عليها الغرب وسوّقه "كثورة"، بمعنى أنه الرمز والملهم والقدوة للشباب العربي الثائر "على حد زعم الغرب"...إذاً الربيع العربي ليس عربياً بل هو صناعة غربية محضة صُدرّت إلى الوطن العربي لتدمير دوله وشعوبه...

مثل هذا الفيلم مثال على اغتيال العقول/ خاصة العقل الشعبي الجماعي عبر استلابه ومصادرته وشحنه بأفكار هدّامة تخدم مصالح الغرب ومخططاته العدوانية.

في سورية فشلت مثل هذه اللعبة ــ المؤامرة، لذا كانت الحرب الإرهابية عليها /حرب الجيوش والعقول/ منذ أكثر من ثماني سنوات. .. سورية كانت متيقظةً لذلك منذ غزو العراق عام/ 2003/، ولهذا كان استهداف العقول فيها هو الأقل.

وبالمناسبة الاستهداف الأكثر شراسة حصل في العراق، ولكن هذا لا يمنع من القول: إنّ سورية كدولة من أبرز دول المواجهة كانت مستهدفة بالحرب على العقول.

والمثال الأبرز على ذلك ما قاله السيد الرئيس **بشار الأسد** في مقابلة أجرتها معه قناة الميادين (في 21 تشرين الأول من العام 2013): (**إن من بين المطالب التي حملها /كولن باول/ إلى دمشق عقب الغزو الأمريكي للعراق**:

(وكان باول وزيراً لخارجية الولايات المتحدة آنذاك)، **من ضمن المطالب الأخطر بحسب وصف الرئيس الأسد، كان مطالبة سورية بالعمل على منع دخول أي من الكفاءات العراقية العلمية من علماء وأساتذة جامعات عراقيين إلى سورية** "، ويضيف الرئيس الأسد": هذا الطلب كان أخطر من الطلبات الأخرى... طبعاً كان ردّنا بأننا استقبلنا من تمكّن من المجيء إلى سورية من هذه الكفاءات، وقمنا بإيجاد شواغر لهم في الجامعات السورية الخاصة والعامة".

إذاً سورية قامت ومازالت بكل ما تستطيع القيام به لحماية العقول العراقية، ومع ذلك فإن الاحتلال الأمريكي للعراق أفقده حوالي 50٪ من كوادره وكفاءاته العلمية، ما بين علماء وأطباء ومهندسين ومفكرين وأساتذة جامعات (5500عالم من بينهم 350 عالماً نووياً)، وذلك بحسب تقارير أوردتها الصحافة البريطانية في عام 2013 م، وأغلب هؤلاء آثروا البقاء في العراق، إلاّ أنهم قضوا اغتيالاً على أيدي الموساد "الإسرائيلي" والمخابرات المركزية الأمريكية.

قبل العراق، كما هو معروف، كانت الكوادر والكفاءات العلمية المصرية هدفاً للموساد منذ أواخر الأربعينيات، حيث جرى استهداف علمائها، خاصة منهم علماء الذرة، مثل /يحيى المشدّ وسمير نجيب وسميرة موسى/ وغيرهم. .وهذه الفئة، أي علماء الذرة، كانت أهم الفئات التي استهدفَتْها أمريكا و"إسرائيل"، فهي الأخطر بحسب وجهة نظرهما لما تُشكلهُ من طاقات تستطيع تحقيق قوة ردع عسكرية عربية تواجه "إسرائيل" وغيرها من الأعداء.

كذلك جرت استهدافات لعقول عربية في دول عربية أخرى /علماء اجتماع وعلماء دين وإعلام وكتّاب وصحفيين وفنانين/، أي استهداف كل من يشكل طاقة تُسهم في تقدم المجتمع وتحصينه.

إن عمليات اغتيال العقول التي جرت في سورية، كانت لها سمة خاصة تميزها عن غيرها من العمليات المماثلة في دول عربية أخرى، وهي ربطها بالدين وإسباغ الطابع الطائفي عليها، بهدف نشر المزيد من التحريض والتشويش لضرب الوحدة الوطنية بين مكونات الشعب السوري وإشعال نار الفتنة أكثر فأكثر، حيث إذا أخفقت الحرب الإرهابية في تحقيق أهدافها بتقسيم الأراضي السورية، تنجح مساعي الحرب الدينية الطائفية بشق وحدة الصف والتآخي في المجتمع؛ هذا ما أراده الإرهابيون ورعاتهم ومشغلوهم لسورية: تمزيقها أرضاً وشعباً، وتدميرها اقتصادياً ومؤسسات خدمية، وحرفها عن دورها الوطني والقومي، علماً بأن استعراضاً لأسماء العلماء الشهداء يُبيّن بوضوح أنهم من فئات الشعب كافة، ويمثلون كل سورية بمكوناتها المتعددة، فالشعب السوري على

الدوام كان ينطلق في تعايشه وتعامله فيما بينه ومع الشعوب الأخرى من مقولة /الدين لله والوطن للجميع/ ، وهذه المقولة كان السوريون وما يزالون يتمثّلونها قولاً وعملاً.

وفي هذا الإطار نتطرق إلى مقال نشره موقع "غلوبال ريسيرش" جاء فيه: "إن حملة التآمر الغربية على سورية لا ترتبط ببدء الأزمة فيها في شهر آذار من عام 2011 م، بل هي تعود إلى خمسينيات القرن الماضي، عندما سعت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى إسقاط الدولة السورية تحت ذريعة نشر الإرهاب وتهديد إمدادات النفط الغربية. ..لقد تآمر رئيس الوزراء البريطاني آنذاك "هارولد ماكميلان" مع الرئيس الأمريكي "داويت آيزنهاور" في عام 1957 م واتفقا على تنفيذ عمليات اغتيال أُوكلت إلى جهاز الاستخبارات البريطاني "إس آي إس " ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية "سي آي إيه". وكان الهدف منها اغتيال شخصيات سياسية وعسكرية بارزة في سورية.

وقد دعت الخطة السرية إلى تمويل ما تُسمى "لجنة سورية الحرة " التي تماثل ما يسمى اليوم "المجلس الوطني السوري " ، كما تضمنت ضرورة تسليح الفصائل السياسية ذات القدرات شبه العسكرية أو غيرها من العناصر العميلة في الداخل السوري آنذاك. وبموجب هذه الخطة السرية ستعمل كل من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بالتعاون مع المخابرات السرية البريطانية على إثارة أزمات واضطرابات داخلية، تبدأ بأعمال تخريب، وصولاً إلى تنفيذ انقلابات عسكرية. ولكن الخطة المذكورة فشلت لأسباب عدة منها: أن هذه الخطة الأنكلو ـ أمريكية لعام 1957 م والتي وُضعت في ذروة الحرب الباردة، كانت تفتقر لما يُسمّى /الغطاء الإنساني / ، وأن واضعيها لم يتمكنوا من تجنيد المرتزقة الأجانب لتنفيذها، كذلك كان ينقصها وجود دول مجاورة لسورية تتعاون مع واضعي الخطة ومنفّذيها، وذلك على النقيض من مؤامرة اليوم المُتمثلة بالحرب الإرهابية على سورية والتي توفرت لها كل مقومات التنفيذ من مرتزقة وبعض العناصر المحلية المُغرّر بهم، وتعاون دول الجوار السوري، مثل تركيا والأردن، فضلاً عن الكيان الصهيوني، والأهم توّفر التمويل المطلوب

الـذيّ تكفّلـت بـه السـعودية وقطـر، إضـافة إلى دعـم إعلامـي غـير مسـبوق مـن محطات الفتنة التابعة لهاتين الدولتين العميلتين.

وفي سياق متصل سلّطت صحيفة "واشنطن بوست "الضوء على الاغتيالات وعمليات القتل التي ينفذها الموساد الإسرائيلي، وذلك استناداً إلى ما كشفته الصحف والكاتب الإسرائيلي "رونين بيرغمان" في كتابه بعنوان "انهض واقتل أولاً.. التاريخ السريّ لعمليات القتل المستهدفة للموساد". وجاء في الصحيفة ما يلي: "اغتالت المخابرات الإسرائيلية والتنظيمات العسكرية وشبه العسكرية التابعة لها منذ نشأتها آلاف الأشخاص، متفوّقة على أي جهاز استخباراتي آخر في العالم الغربي، فقد نفّذت نحو/2300/ عملية قتل مستهدف غالبيتها ضدّ الفلسطينيين وضدّ سوريين ومصريين وإيرانيين وغيرهم، إضافة إلى قتل العديد من الأبرياء الذين وجدوا عن طريق المصادفة في مكان الاغتيال. وقد سارت دول غربية على نهج الموساد الإسرائيلي المُلطخ بالدماء، حيث أعطى الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما "أوامر سريّة بتنفيذ/353/ غارة بطائرات من دون طيّار ضد أفراد خلال السنوات الثماني التي قضاها في البيت الأبيض، وذلك ضمن برنامج الاغتيالات والقتل المستهدف. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت بعد هجمات الحادي عشر من أيلول لعام 2001 م سلسلة عمليات قتل واختطاف وتعذيب وزج في السجون لأجل غير مُسمى ومن دون إجراء أيٍّ تحقيقات أو محاكمة ولو كانت صوريّة."

اغتيالات أخرى:

إضافة لكل ما تقدم ذكره عن جرائم الموساد الإسرائيلي، فقد نفذت "إسرائيل" حملة اغتيالات سريّة ضدّ العلماء النوويين الألمان الذين يعملون لمصلحة مصر في الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضي، حيث اختطف الموساد في عام 1962 م عالم صواريخ ألمانياً يّدعى "هاينز كروج" من ولاية/ ميونيخ /، لعمله على برنامج لتطوير الصواريخ في مصر، ووُجد بعدها مقتولاً في شمال تل أبيب.

كذلك نفّذت الاستخبارات الإسرائيلية عمليات قتل ضدّ العلماء الإيرانيين خلال العقد الماضي، كما أنها استهدفت في شهر نيسان من عام 1988 م

قيادات بارزة في المقاومة الفلسطينية خلال الأيام الأولى من الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إنّ المسؤولين الإسرائيليين يقضون حياتهم الوظيفية والمهنية، وهم يتنافسون فيما يخصّ ابتكار الطرق المختلفة للقتل والاغتيال والخطف. ويعرض "بيرغمان" الصحفي الإسرائيلي صوراً تقشعرّ لها الأبدان عن تطور آلة القتل الإسرائيلية، حيث أصبح عناصر الموساد الإسرائيلي والاستخبارات الصهيونية الأخرى أكثر وحشية وبراعة في ضرب واصطياد أهدافهم باستخدام القنص عن بُعد، والسيارات المفخخة، والقنابل البريدية، والغازات السّامة، والغارات الجويّة والأجهزة المتفجرة الملحقة بالسيارات، وبالأطعمة المسمومة. ويقول "بيرغمان" نفسه في كتابه الذي أشرنا إليه قبل قليل: إنّ كل عملية قتل أو اغتيال مهما كان نوعها تتطلب "صفحة حمراء" موقّعة من رئيس الوزراء، ولكن عندما أثبتت هذه العملية على صعيد الواقع أنها تستغرق وقتاً طويلاً، أوجد رؤساء الوكالات السريّة حلّاً بديلاً، حيث أُطلق على عمليات الاغتيال تسمية أخرى، بحيث تقع في بروتوكول مختلف لصنع القرار، فوُصف قتل المدنيين الأبرياء "بضرر عرضيّ"، على حين أصبحت الاغتيالات تُعرف باسم "الأعمال الوقائية المستهدفة"، كل هذا لتسهيل عمليات الاغتيال والقتل المُتعمد وتسريعها.

خاتمة:

من الثابت أنه لا يوجد في العالم ولا في التاريخ ما يُماثل "إسرائيل" في ممارساتها لإرهاب الدولة، لأن "إسرائيل" نفسها تأسست بالإرهاب وعليه، واستمرت في استخدامه كمقوّم رئيس من مقوماتها، وأساساً من أسس استراتيجياتها العسكرية والسياسية. وما من مسؤول إسرائيلي إلاّ كان إرهابياً في الفكر أو الممارسة، أو في كليهما.

إنّ سلوك "إسرائيل" منذ تأسيسها يُشكل نموذجاً حيّاً وكاملاً لإرهاب الدولة القائم على اعتداءات مسلّحة ضدّ سلامة الدول وسيادتها وضدّ شعب أعزل بحجة الثأر أو ما يُسمى الدفاع الوقائي.

ومما يلفت النظر أنّ الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الحليفة لها ترفض الاعتراف بإرهاب الدولة الذي تمارسه "إسرائيل"، كما ترفض هذه الدول التمييز بين الإرهاب الحقيقي والنضال الوطني والتحرري للشعوب.

إنّ إرهاب الدولة يعني باختصار أن تستخدم الدولة نفسها ما لديها من قوات أو جماعات تعمل باسمها أو هي أجيرة لها، وسائل من أجل إرهاب الآخرين وقد يكون هؤلاء الآخرون دولة أو شعباً أو جماعة أو أفراداً. وتستخدم الدولة المُرهبة، مثل "إسرائيل" /التي تمارس الإرهاب، تستخدم شتى الوسائل من قوة عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو إعلامية أو بعضها أو كلها. ويتجسد إرهاب الدولة الإسرائيلية بأشكال عدّة أبرزها تنفيذ عمليات اغتيال لشخصيات بارزة وكوادر علمية كما أسلفنا في الدراسة، أو تقديم الدعم لمجموعات إرهابية تقوم بعمليات تخريب (مثلما تدعم داعش والنصرة وغيرهما في سورية)، أو دعم الأنظمة العنصرية والفاشية، والوقوف ضدّ حركات التحرر الوطني، هذا فضلاً عن الحروب والاعتداءات المباشرة والحصار والتجويع.

هذا غيض من فيض كما يُقال عن الإرهاب الإسرائيلي المُنظّم الذي تدعمه الإدارات الأمريكية المُتعاقبة.

***

المراجع:

- كتاب "الندوة الوطنية ـ الثقافية في مواجهة الإرهاب " توثيق وإعداد نزيه الخوري ـ صادر عن وزارة الثقافة ـ الهيئة العامة السورية للكتاب عام 2017م.
- كتاب رؤى وإضاءات سياسية للدكتور صياح عزام صادر في دمشق عام 2009 م عن مكتبة بريما فيرا.
- جريدة تشرين السورية ـ العدد /13302/ تاريخ 8 آب 2018م ـ ملف سياسي خاص.
- كرّاس بعنوان "الإرهاب والفارق بينه وبين النضال الوطني والتحرري للشعوب" سلسلة دراسات رقم /55/ صادرة عن القيادة القومية، مكتب الثقافة القومي في أيار /2004/.

اللاسامية سلاح الصهيونية الأمضى قديماً وحديثاً !!

د. تركي صقر

استطاعت الحركة الصهيونية أن تحول سلاح اللاسامية القديم الذي استخدمه اليهود في وجه أعدائهم عبر مراحل مختلفة من التاريخ إلى سلاح اللاصهيونية، ولاسيما بعد أن تمكنت هذه الحركة من إقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين بمؤازرة القوى الاستعمارية، وبات أي عداء لليهود يفسر تلقائياً على أنه عداء للسامية، واستطاعت إمبراطوريات الإعلام التي شكلتها التنظيمات الصهيونية ومن يدور في فلكها تكريسَ ذلك في فضاءات الرأي العام العالمي وإعطاءَه صبغة الحقائق التي لا تقبل النقاش .

ولعل أبسط تعريف لمصطلح اللاسامية، هو معاداة السامية، أو معاداة اليهود من منطلق أن كلمة "سامي" مأخوذة مما ورد في الإصحاح العاشر من سفر التكوين من أن أبناء نوح هم سام وحام ويافث، وأن الساميين هم اليهود، وهذا غير مثبت لا تاريخياً ولا علمياً وهو خلط مقصود لأن العرب هم ساميون أيضاً، لكن الحركة الصهيونية طورت هذا المصطلح واستغلته للتعبير عن معاداة اليهود لتكسب عطف الرأي العام الأوروبي خصوصاً، والرأي العام العالمي عموماً، من أجل دعمها في إقامة وطن قومي لليهود وحمايتهم من العداء والاضطهاد .

والمتداول تاريخياً أن "الساميين" هم نسل سام من العرب واليهود وغيرهم، ولكن الحركة الصهيونية تعمدت إطلاق السامي على اليهودي وأصرت على إطلاق مصطلح معاداة السامية على كل الحركات والأفعال المناوئة لليهود في أوروبا، وفي كل أنحاء العالم فيما بعد، تجنباً منها لاستعمال مصطلح معاداة اليهود بسبب ما اكتسبه لفظ اليهودي من ظلال قبيحة في أذهان الشعوب الأوروبية عبر التاريخ، فقد ارتبطت كلمة اليهودي بصفات البخل والخبث والخداع والجبن والاستغلال وغيرها من الصفات المشينة والشنيعة أيضاً .

وبالعودة إلى وثائقيات هذا المصطلح نرى أن جذور اللاسامية ليست معاصرة أو حديثة العهد، فظاهرة معاداة اليهود تعود إلى العصور القديمة، فشيشرون الكاتب الروماني وخطيب روما المميز، ولد سنة 106 ق.م، وهو صاحب إنتاج ضخم يُعدُّ نموذجاً مرجعياً للتعبير اللاتيني الكلاسيكي، وقد بقي لحسن الحظ جانب كبير منه، ورغم ما أثارته شخصية شيشرون من الجدل والتقويمات المتضاربة، وخاصة في الجانب السياسي من حياته، إلا أنه كان واضحاً في التعبير عن ضيق الناس من اليهود الموجودين في روما بسبب الاستغلال ونشر الفتن والوقيعة بين السكان في الإمبراطورية الرومانية .

وذهب العديد من المؤرخين إلى أن الصحفي الألماني يهودي الأصل "ولهلم مار" هو أول من استخدم مصطلح اللاسامية بمعنى معاداة اليهود، وذلك عام 1879 بعد الحرب البروسية – الفرنسية التي تسببت في انهيار كثير من أصحاب رؤوس المال، وجعلتهم يلقون اللوم على اليهود الذين كانت لهم أدوار استغلالية قذرة إبان الحرب التي أدت إلى كوارث اجتماعية، ومن هنا بدأت حرب مالية طاحنة مع الممولين اليهود الذين امتلكوا العملات المختلفة وخاصة الذهب، وتحكموا باقتصاديات الدول الأوروبية مستغلين المجاعات التي نجمت عن حروب القرون الوسطى، مما أثار الحنق والحقد على اليهود وتحميلهم مسؤولية ويلات الناس ومآسيهم .

إلا أن هناك جانباً آخر للمسألة وهو أن العداء بين اليهود والعالم المسيحي كان أيضا عداء دينياً بحتاً منذ القرن الأول الميلادي يتعلق بصلب الديانة المسيحية والمعتقدات الخاصة بها ودور اليهود في مناهضة الدعوة إلى الدين

الجديد ، إلا أنه تحول في أواخر القرن الثامن عشر إلى عداء اقتصادي وعرقي، فبعد موجة التحرر التي أشعلتها الثورة الفرنسية عام 1789 في أوروبا وتلاشي التعصب الديني، اهتم الناس بالعلم الحديث، وتعلقوا به، وأصاب اليهود مكاسب جمة من جراء ذلك، إذ نالوا حقوق المواطنة في معظم دول أوروبا في هولندا عام 1830، وفي الدانمارك عام 1849، وفي إنكلترا 1858 ، والنمسا 1867، وإيطاليا وألمانيا وسويسرا والبلقان، وأخيراً روسيا بعد ثورة تشرين الأول " أكتوبر " عام 1917، وفي هذه التحولات كسب اليهود حضوراً وتأثيراً في الحكومات الجديدة .

تذكر الكاتبة **"حنة أرندت"** أن اليهود في فرنسا وفي الدول الأوروبية جميعها التي نالوا فيها التحرر أصبحوا على صلة بأموال الدولة، وقد تمكن الممولون اليهود من الهيمنة على مقاليد الأمور في مختلف الدول، فحين أبرمت اتفاقية 1817 تولّوا النواحي المالية وظهر دور كبير لأصحاب البنوك اليهود في كلا الجانبين، وحين ظهرت فكرة القوميات في القرن التاسع عشر وما صاحبها من محاولات لاكتشاف عبقرية كل أمة صنف اليهود أنفسهم أمة سامية ترفض الاندماج في الأمم الأخرى، وبسبب من هيمنتهم المالية ومنافستهم للرأسمالية الأوروبية حاولت هذه الرأسمالية توجيه نقمة الطبقة العاملة الأوروبية عليهم، فجعلت من الصراع بينها وبين العمال (الصراع الطبقي) صراعاً عرقياً يستهدف اليهود بالدرجة الأولى .

هذه الظاهرة العدائية كانت فرصة ثمينة لليهود في إظهار تأثيرهم البالغ في مجرى الأحداث في المجتمعات الأوروبية، وحين جاءت الصهيونية تلقفت هذا العداء لتجعل منه ظاهرة وعقيدة راسخة في النفوس، وكان موسى هس (1812 ـ 1875) من أوائل المفكرين الصهيونيين الذين حاولوا استغلال السامية وجعلها عقيدة صهيونية، ففي محاولة موسى هس حل المسألة اليهودية هاجم اليهود الذين يدعون إلى الانصهار في الحضارة الغربية، وذهب في محاولته الرد على تفوق العرق الآري إلى الادعاء بأن الإنسانية عاجزة بحكم تكوينها العضوي عن التقدم من دون اليهود .

وتعمق آخرون في ظاهرة اللاسامية إلى درجة جعلوها موروثاً لدى الشعوب تتناقله جيلاً عن جيل، فهذا **ليو بنسكر** (1821ـ1891) حاول أن يجعل من

اللاسامية مرضاً موروثاً لدى شعوب العالم، فقال: إنّ كراهية الشعوب لليهود مسألة نفسية، وإن اللاسامية مرض لا يمكن علاجه لأنه عاهة تنتقل من الأب إلى الابن، وإن التقدم مهما عظم لن يقتلعها، إلا إذا تغير وضع اليهودي تغييراً جذرياً، ويقصد امتلاكه وسائل التحكم كلّها في البلاد التي يعيش فيها، وطبعاً المال هو الأداة للوصول إلى هذه الغاية، وهي مسألة يجيدها اليهود منذ وجودهم على هذه الأرض.

ولعل مسرحية تاجر البندقية تعبر خير تعبير عن ذلك، فمسرحية «تاجر البندقية» هي إحدى أشهر مسرحيات الكاتب الإنكليزي الأشهر وليام شكسبير، التي كتبها في بداية الثلاثين من عمره. يحوي العمل الكثير من الأفكار والقصص الصغيرة، إلا أن عقدة النص الأساسية كانت تلك المتعلقة باليهودي المرابي **شايلوك** الذي وضع شرطاً غريباً لضمان سداد أمواله، وهو أن يأخذ رطلاً من لحم أنطونيو الحي مقابل أي تأخير في السداد، وهو ما أصر عليه فعلاً حينما تأخر السداد، حيث رفض أي تعويض مادي آخر سوى ما تم الاتفاق عليه.

ولعل الطور الأهم في تطوير ظاهرة اللاسامية كان في عهد هرتزل، ففي عهده حدثت القضية المشهورة **(قضية دريفوس)** التي استغلتها الصهيونية أبشع استغلال، وجعلت منها عنواناً للاسامية، وجعلت هرتزل يغير وجهة نظره، ويذهب إلى أن المسألة اليهودية ليست مسألة اقتصادية بل قضية قومية، وأن حلها لن يكون إلا بجعلها مسألة سياسية، ورأى هرتزل أن اللاسامية أعادت القوة إلى اليهود، وأنها مفيدة للحركة الصهيونية ولتطوير الفردية اليهودية.

ففي كتاب المؤسس للحركة الصهيونية «دولة اليهود»، وصف هرتزل الحال الراهن كالتالي: «ها هم اليهود البائسون يقومون اليوم بنقل بذور اللاسامية إلى إنكلترا؛ بعد أن كانوا قد نقلوها من قبل إلى أميركا». وبما أنّ الصهاينة كانوا يشاطرون اللا ساميين هذا التشخيص، فقد قاموا، مثلهم مثل اللاساميين، بمطالبة اليهود بالرحيل عن المجتمعات غير اليهودية، من أجل تحويل وضعهم غير السوي إلى وضع «سوي»، وتحويلهم إلى قوم وأمة مثل باقي الأمم.

ولما كان من غير الممكن لأهداف الصهيونية أن تتحقق إلا عبر مشروع استعماري استيطاني، فقد أيقن مؤسسوها ضرورة التحالف مع القوى الاستعمارية لإنجاز هذه الأهداف. وعلى الرغم من أنّ استعمار فلسطين كان قد بدأ في وقت متأخر، عشية انحسار الاستعمار الأوروبي، فقد كانت الصهيونية في سنواتها الأولى، أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على وجه التحديد، تعيش أزهى أيامها في ظلّ ازدهار اللاسامية، وقد قامت الصهيونية ورعاتها المسيحيون الأوروبيون في سنواتها الأولى باستدعاء التأكيد البروتستانتي المتعصّب على ارتباط يهود أوروبا بأرض فلسطين تاريخياً وجغرافياً، ووجوب أن «يعودوا» إليها، وهو ما جعلهم يَصمون المعارضة الفلسطينية للاستعمار اليهودي آنذاك بالتعصب البدائي للسكان الأصليين إزاء الحكم الأوروبي، وبأنها إهانة وتحدّ للادعاءات اليهودية والمسيحية، التي تؤكد أنّ فلسطين هي «الوطن القومي» ليهود أوروبا.

وهكذا شكّلت الدول التي ترعى اللاسامية، رسمياً، مصدراً رئيساً لدعم ومساعدة الحركة الصهيونية، وبالفعل فقد أقرّ القادة الصهاينة، بوعي تام، أنّ وجود دول راعية للاسامية هو أمر ضروري لنجاح مشروعهم الاستعماري، وكان كلام هرتزل واضحاً في هذه المسألة، حيث أعلن في كتابه أنّ «حكومات جميع البلدان التي تستشري فيها اللاسامية ستكون مهتمة بمساعدتنا على الحصول على السيادة التي نرنو إليها»، وليس «اليهود الفقراء فقط هم من سيسهمون في صندوق لهجرة يهود أوروبا، إنما سيكون للمسيحيين الذين يريدون التخلص منهم، الإسهام كذلك». ويخلص هرتزل في مذكراته إلى أنّه «سوف يكون اللاساميون في مقدمة أصدقائنا الذين يمكننا الاعتماد عليهم، وستصبح البلدان المعادية للسامية حليفتنا» لم تكن هذه التصريحات التي خطّها هرتزل بيده مجرّد زلات قلم أو هفوات لسان غابت عن ذهن قائلها، بل كانت تعبّر في الواقع عن استراتيجية طويلة الأمد ما زالت الصهيونية و"إسرائيل" يتبعانها حتى يومنا هذا.ولم يكن تقرّب الصهاينة من آرثر بلفور، البروتستانتي المعادي للسامية، والذي رعى عام 1905م مشروع قانون الأجانب الذي يمنع اليهود الفارين من مذابح أوروبا الشرقية من الهجرة إلى إنكلترا،

مجرد مصادفة. كما لم تكن لا ساميته هذه بعيدة الصلة عن دعمه للمشروع الصهيوني من خلال «وعد بلفور» سيئ الذكر، الذي كان من شأنه إعادة توجيه اليهود بعيداً عن إنكلترا، فعندما تولى النازيون السلطة في ألمانيا، كانت الصهيونية حليفة اللاسامية والمجموعة اليهودية الوحيدة التي تعاونت معهم. وفي الواقع، على النقيض من كل اليهود الألمان الآخرين (ومعظم الناس داخل وخارج ألمانيا) الذين عدّوا النازية ألد أعداء اليهود، رأت الصهيونية في النازية فرصة لتعزيز استعمارها لفلسطين.

ففي عام 1933م وقّعت الصهيونية اتفاق النقل «هعَبَره» مع النازيين، وكسرت من خلاله المقاطعة الدولية للنظام النازي، وبموجب هذا الاتفاق قامت ألمانيا النازية بتعويض اليهود الألمان الذين يفقدون ممتلكاتهم نتيجة هجرتهم إلى فلسطين من خلال تصدير سلع ألمانية للصهاينة في فلسطين بقيمة الممتلكات نفسها المفقودة، وكسرت بالتالي المقاطعة. هكذا غدت النازية بمثابة هدية للصهيونية في عقد الثلاثينيات، حيث كان ستّون بالمئة من مجمل رأس المال المستثمر في القطاع اليهودي في فلسطين بين عامي 1933 و1939، قد تدفق من المال اليهودي الألماني نتيجة اتفاق النقل.

دأبت الصهيونية على الادعاء بأنّ تعاونها مع اللاسامية كان استراتيجية لإنقاذ اليهود، إلا أنّ الوقائع تنفي ذلك، فقد قامت الصهيونية، خلال الحكم النازي، بمنح يهود بريطانيا والولايات المتحدة الأولوية على حساب اليهود الألمان في أحقية الهجرة إلى فلسطين. كما رفضت القيادة الصهيونية، في واقع الأمر، ثلثي المتقدمين للهجرة إلى فلسطين من اليهود الألمان لعدم انطباق معايير المهاجر المثالي المفروضة صهيونياً عليهم، والتي تتضمن بحسب الصهاينة الالتزام بالصهيونية، وأن يكون المهاجر في سن الشباب، وبصحة جيدة وحاصلاً على التدريب، ويمتلك ثروة، ويملك المهارات اللازمة، ويعرف العبرية.

سعى الصهاينة، إثر اندثار الدول الراعية للاسامية التي تلاشت بعد هزيمة النازيين وما تبعها من كشف لأهوال وفظائع المحرقة النازية، إلى طمس الكثير من تاريخ تعاونهم مع الحركات والأنظمة المعادية للسامية. وشكّل اختفاء الدول الراعية للاسامية، وما تلاه من رفض عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لمعاداة السامية وشجبه واستنكاره للاستعمار والاستيطان، معضلة حقيقية للمشروع

الصهيوني. فقد أصبحت علة وجود الصهيونية، التي كانت تعدُّ نفسها رداً على التهديدات المعادية للسامية ضد اليهود، في خطر، إذ لن يقتنع اليهود بضرورة تهجيرهم إلى دولة "إسرائيل" الجديدة. فبانتهاء عصر الاستعمار وانبثاق عالم ما بعد الاستعمار ونشوء الدول المستقلة فَقَدَ الاستعمار واللاسامية شرعيتهما في الخطاب والعلاقات الدولية والأوروبية. تمثّل الردّ الصهيوني على كل محاولة فلسطينية لإثارة مسألة الاستعمار اليهودي بالإصرار المستمرّ على أنّ الاستعمار الاستيطاني اليهودي هو السبيل الوحيد لإنهاء معاداة السامية وحماية اليهود، وأنّ أيّ معارضة للاستعمار اليهودي لفلسطين إنما تقع تحت طائلة معاداة السامية. كما راحت "إسرائيل" تؤكد أنّ أيّ كلام عن استعمار الأراضي الفلسطينية واستيطانها ليس سوى محاولة لإلهاء العالم عن معاناة اليهود من اللاسامية التي تستهدفهم دون توقف .وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت نهاية الدول الراعية للاسامية، شرع الصهاينة بمهاجمة اليهود في عدد من البلدان واستحضار شبح العداء للسامية في الدول التي تعارض الصهيونية، ففي العراق قام الموساد الإسرائيلي بزرع القنابل في المعابد اليهودية والمكتبات والمقاهي في بداية الخمسينيات، التي قتلت وجرحت يهوداً عراقيين وأثارت بينهم حالة من الفزع، والشعور بأنهم مستهدفون من المسلمين والمسيحيين العراقيين. تلا ذلك تعاون "إسرائيل" مع النظام العراقي القائم آنذاك تحت السيطرة البريطانية لتهجير اليهود العراقيين إلى "إسرائيل"، وعندما رفض يهود مصر الذهاب إلى "إسرائيل" كلّف الموساد جواسيس مصريين يهوداً بزرع القنابل في دور السينما المصرية، ومحطات القطار، ومكاتب البريد.

لا تزال استراتيجية هرتزل هي ذاتها إستراتيجية الصهيونية وإستراتيجية الكيان الصهيوني، فبينما لم يعد للدول الراعية للاّسامية من وجود، تصرّ "إسرائيل" على اختلاقها واستحضارها من جديد، لأنّ هذا هو خط دفاعها الرئيس ضد الانتقادات الدولية لاستعمارها المستمر لفلسطين، في حين أنّ الأعضاء الأربعة الدائمين في مجلس الأمن الدولي وجّهوا اللوم لـ "إسرائيل" بعد أسبوعين على خططها لتوسيع المستوطنات الاستعمارية في الضفة الغربية والقدس الشرقية مرة أخرى .

لقد أدى انتهاء مفعول هذه الاستراتيجية، حيث لم تعد تخيف الجهات الدولية الفاعلة، إلى حالة من الذعر في الدوائر الصهيونية. وباتت "إسرائيل" والصهيونية تفهمان جيداً اليوم بأنّ العالم، بما فيه الولايات المتحدة ، عندما يسمع بعض مسؤوليها تعبير «معاداة السامية» كحجة للدفاع عن "إسرائيل"، يفهم على الفور أنها تكتيك لصرف الأنظار وإلهاء العالم عن الاستعمار الاستيطاني اليهودي الإسرائيلي، وعن المستوطنات على الأراضي الفلسطينية .

ثم جاء **حاييم وايزمان** فقال : إن اللاسامية مسألة نفسية، وإنها باقية ما دام اليهود موجودين، ذلك كله كان من أجل دفع اليهود إلى أحضان الصهيونية والحيلولة من دون اندماجهم في الأمم الأخرى بزَرْع الشك والريبة والخوف في نفوسهم، أو الاستعلاء والغرور ومزاعم التفوق العرقي .

لقد استغلت الصهيونية فكرة اللاسامية لتحقيق أهدافها في إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين، وعملت على تأجيج نارها وافتعالها كلما خمدت، وقد كان هناك اعتقاد بأن اللاسامية ستنتهي بهزيمة النازية، ولكن الصهيونية أرادت للاسامية أن تستمر لأنها البقرة الحلوب للصهيونية المعاصرة وأداة الابتزاز والإرهاب التي تشهدها ضد العالم، ولا سيما ضد الإنسان الأوروبي الذي أصبح يعاني بفعل الدعاية الصهيونية من عقدة الذنب وتأنيب الضمير .

وفعلاً استطاعت الصهيونية أن تجند منذ مطلع هذا القرن عدداً هائلاً من الكتاب والمفكرين الغربيين الذين خدعوا وانزلقوا في أحابيل الصهيونية، فراحوا يروجون للاسامية من وجهة النظر التي تخدم الحركة الصهيونية، وغالباً ما استقى هؤلاء الكتاب معلوماتهم عن اللاسامية من المصادر الصهيونية كالموسوعة اليهودية التي أفردت لمصطلح اللاسامية ما يزيد على 150 عموداً تتحدث فيها عن تاريخ اللاسامية ابتداء من عام 410 قبل الميلاد.

ومن أبرز الكتاب الذين روجوا للاسامية بما يخدم الأهداف الصهيونية الكاتب الإنكليزي جيمس باركس الذي رآها أمضى سلاح ضد الديمقراطية وعاملاً من عوامل الهدم، وقال: إنها ليست سلاحاً موجهاً ضد اليهود وحدهم ولكنها موجهة ضد العالم الغربي كله، وما لبثت اللاسامية أن أصبحت في مفهوم هذا الكاتب " اللا إسرائيلية "، وتحول كل عداء لـ(إسرائيل) حتى

العداء العربي المشروع عداء للسامية، وعلى الرغم من اعترافه بأن التعامل العربي مع اليهود طوال التاريخ كان يخلو من العداء فإنه يجعل عداء العرب للصهيونية عداء للسامية.

إن إشهار سلاح اللاسامية على كل من يقف في وجه الحركة الصهيونية أو يشكك في نشاطها أو مطامعها التوسعية أطلق يدها لتهيمن على مقدرات الإعلام الغربي. فلم يعد هناك كاتب أو مفكر أو صحفي حر يجرؤ على فضح الصهيونية أو إدانتها من دون أن يتعرض لتهمة اللاسامية بل إن الصهيونية اتهمت الاتحاد السوفييتي (السابق) باللاسامية بسبب موقفه من بعض اليهود الذين يمارسون تخريب اقتصاده، أو بسبب موقفه من الهجرة اليهودية، وأصبحت اللاسامية المنسوبة إلى الاتحاد السوفييتي تعني "اللاسامية"، وذلك لتأليب الغرب المسيحي على الاتحاد السوفييتي، ويحدث هذا رغم أن الاتحاد السوفييتي كان أول دولة جعلت من اللاسامية، بمعنى كراهية اليهود جريمة يعاقب عليها القانون .

ولم تقف الصهيونية في استغلالها اللاسامية عند هذا الحد، فراحت تتفهم كل من يتعاطف مع الفلسطينيين في مأساتهم بأنه لا سامي، تماماً مثلما اتهمت العرب (الساميين) بأنهم لا ساميون لا بل إنّها اتهمت اليهود الذين عارضوا الصهيونية باللاسامية، فحين تظاهر اليهود العراقيون في تل أبيب عام 1951 احتجاجاً على التفرقة بين الأشكنازيين❖ والسفرديين❖ هاجمهم بن غوريون ووصف تظاهرتهم بأنها " لا سامية إسرائيلية ".

وهكذا تحولت "اللاسامية" كلياً إلى "اللاصهيونية"، فأصبحت معاداة الصهيونية، أو استنكار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والأمة العربية، أو الوقوف إلى جانب الحق العربي في فلسطين، معاداة للسامية، وما تزال الصهيونية تشهر سلاح الفرنسي المشهور **روجيه غارودي** وما تعرض إليه من تأليب وعداء وصل إلى حد منع وصول كتبه التي فند فيها أكاذيب الصهيونية إلى القراء، وشمل هذا كل صحفي وكاتب في العالم ينتقد (إسرائيل) أو يقف من العرب موقفاً مؤيداً، بعدما استخدمت هذا السلاح بفاعلية لإقامة دولتها في فلسطين .

اللاسامية سلاح الكيان الصهيوني الأمضى لإخضاع الآخرين إلى إرادته، كان هذا في الماضي وما يزال يتجدد ولاسيما في كل ذكرى لما يسمى الهولوكست على حد زعمهم، ومع الأسف العرب عاجزون عن فعل أي شيء إزاء هذا السلاح الخطير ضدهم .

مصادر البحث:

1 ـ إبراهيم الحار دلو: الصهيونية وعداء السامية، الخرطوم 1970.

2 ـ عبد الوهاب المسيري : موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية – القاهرة.

3 ـ الموسوعة العربية الميسرة، 1965.

4 ـ المصدر السابق نفسه.

5 ـ المؤتمر الصهيوني الأول كان المؤتمر الافتتاحي للمنظمة الصهيونية، عقد بزعامة هرتزل في مدينة بازل بسويسرا يوم 29 أغسطس 1897.

6 ـ كتاب الدولة اليهودية، ويعرف أيضاً بكتاب الدولة الصهيونية،قام بتأليفه تيودور هرتزل يحدِّد فيه رؤيته لدولة اليهود.

7 ـ الساميون هو مصطلح يصف أي مجموعة إثنية أو ثقافية تتحدث باللغات السامية، وقد استخدم المصطلح لأول مرة في العام 1770.

8 ـ مفهوم "العداء للسامية" مفهوم يهودي صهيوني معناه الحرفي "ضد السامية"، ويترجم أحياناً إلى العربية "بالمعاداة للسامية"، و"*اللاسامية*"، و"كراهية السامية".

9 ـ كتاب تاريخ الشعب الإسرائيلي الحديث : *اللاسامية* في أوروبا أو مفهوم: مصطلح *اللاسامية* يستعمل للدلالة على أي محاولة للمسِّ بالشعب اليهودي أينما كان، وتاريخياً اللاسامية تعبر عن مجمل حالات الاضطهاد .

10 ـ كتاب اليهود وفكرة العداء للسامية.

11 ـ من مقال مدى الفاتح في "القدس العربي"، تشرين الثاني 2017.

صراع الحضارات
من عصر التنوير إلى فتنة العولمة

أدهم وهيب مطر*

لم يشكّل الإسلام منذ وجوده، وعبر تاريخه، أيّما تهديد للغرب. بل الأصحّ هو أن ما يجري كان، ولا يزال، يجري عكس ذلك، حيث إن المنظمات الإرهابية الإسلامية، قد أصبحت بمثابة بؤر متطرفة تضمّ جماعات من المارقين و المرتزقة، والموغلين في الدم، والإجرام من أجل خدمة الغرب.

وقد أصبح من المعروف وجود علاقات مختلفة ومشبوهة، بين الراديكاليين الإسلاميين، والقوى الغربية على حد سواء.

بيد أن الحقيقة التي تبقى أكثر شرّاً وإجراماً من ذلك بكثير، تكمن في ارتباط الإرهابيين الإسلامويين بالقوى الغربية، وذلك من خلال شبكات معقدة، من مختلف الجمعيات والهيئات السرّية.

وفي حين يدّعي الإرهابيون الإسلاميّون التزامهم بتعاليم دينية متباينة في الأساس، إلاّ أنهم، في واقع الحال، يتبّعون صيغاً وأساليب وتعاليم متطرفة، وأقل ما يمكن أن يقال عنها: إنَّها لا تتعدّى كونها طقوساً للهرطقة الدينية، ودجلاً يدّعي الإيمان، على الرغم من أنها تبقى طقوساً متجذّرة تاريخيا، في نهاية المطاف – ومثل نظرائهم من المتطرفين في الغرب – ومن العقيدة الغامضة نفسها، وعبادة الشيطان، وكذلك الإيمان باستخدام الدّين من أجل التمويه، وخداع الجماهير.

* كاتب وباحث سوري، عضو جمعية الترجمة في اتحاد الكتاب العرب.

وفي الواقع، فقد كانت الجماعات في تلك الشبكات تُديرها - وبشكل جماعي - عُصبة من المجرمين الأشرار ممن يُطلق عليهم عادة اسم" المتنورين Illuminati " .

كان اسم "المتنورين" قد أُطلق تاريخياً على جمعية سرية، أسسها المدعو" آدم ويشاوبت Adam Weishaupt" في عام 1776 في ألمانيا، وذلك بهدف السعي إلى السيطرة على العالم بالقوة، من خلال اتباع وسائل تخريبية، وذات طابع قسري وإجرامي، واستخدام القوة المفرطة حين يتطلب الأمر لفرض السيطرة .

كما يُعدُّ وجودها واحدة من الحالات القليلة في التاريخ التي جعلت المؤرخين على استعداد للاعتراف بوجود تلك المؤامرات الشيطانية التي كانت تمارسها، وذلك لأن الأدلّة كانت دامغة، ومؤكدة بطريقة لا يمكن إنكارها.

ومع ذلك، فقد كُشف النقاب في عام 1784 عن ذلك النظام، مما أجبره وقتذاك، على التفكك والانحلال صورياً .

وهكذا استخدم العلماء والباحثون حقيقة قمع ذلك النظام كمسوِّغ لافتراض أنه لم يعد للمؤامرة وجود في عصرنا الحديث .

بيد أنه، ومع ذلك، فقد تفاخر المؤسس" آدم ويشاوبت " بنفسه ذات مرة، حين قال :

" لقد تمعّنت في كل شيء، وأعرت جلّ اهتمامي لأدقّق في التفاصيل بعناية فائقة، وكنت على أتم الاستعداد لذلك، لكنني كنت مُصرّاً على أنه إذا كان نظام " المتنورين " سيتفكك ويضربه الخراب ذات يوم، فسوف أكون مستعداً على إعادة تأسيسه في أقل من عام، وسوف يكون أكثر براعةً وذكاء وشراسة من أي وقت مضى [1].

وهكذا، فإذا ما تعمقنا في جوهر الموضوع، فإن مصطلح "المتنورين" في الحقيقة هو مجرد مصطلح مناسب للإشارة إلى أولئك الأفراد، وتلك الجماعات،

(1) Robison, John. *Proofs of a Conspiracy*, p. 84.

والمنظمات السرية، والتي لّما تزل تواصل عملها حتى لحظة كتابة هذه الكلمات، وكذلك إجرامها في عصرنا الحالي، ومن أجل تحقيق الأهداف نفسها في المجتمعات المعاصرة حول العالم .

إلا أنه في حقيقة الأمر، فقد بدأ وجود ذلك النظام قبل فترة طويلة من القرن الثامن عشر.

وإذا ما تعمقنا في تاريخ نشأة ذلك النظام وأساسه، فسوف نكتشف حقيقة أنه كان قد بدأ في الأساس في مدينة " بابل Babylon " في القرن السادس قبل الميلاد، وذلك مع ظهور بدعة قبائل" القبالا Kabbalah " اليهودية .

ووفقاً لمعتقداتهم الخاصة بهم، فإن "المتنورين" يمثّلون أحفاد الملائكة الذين هبطوا من السماء، والذين استوطنوا في قارة " أتلانتس Atlantis " المفقودة في المحيط الأطلسي .

كما أن أولئك الملائكة الذين هبطوا من السماء، قد اندمجوا مع البشر، مما أدى إلى خلق جنس متفوق من البشر، والذي من المفترض أنه قد أُطلق عليه جنس "الآريين Aryans " الذين تعلموا أصول الحكمة القديمة .

ولذلك، فإن "المتنوّرين " يعدُّون أنفسهم ورثةً محافظين على تلك الحكمة والتقاليد منذ قرون طويلة، وورثة لتلك المعارف الغامضة، وكذلك كفرسان ضد "الطغيان" و"الاستبداد" لذلك "الدّين المنظّم".

وفي نهاية المطاف، فإنهم يدركون واجبهم المقدس في : صراع الحضارات، وإقامة نظام عالمي جديد لفرض عبادة دين العالم الواحد، وهو دينهم، والذي يجب أن يُحكم من تلقاء نفسه بوساطة أحد أتباعهم .

وهكذا، فإنه، وعلى مر القرون، كان أولئك " المتنورون" ينتقون أزواجهم فيما بينهم بعناية كبيرة، ومن الطائفة نفسها، وذلك للحفاظ على سلالة خط الدم" المقدس" ولنقل المعرفة الباطنية من جيل إلى جيل، والتي سيخرج منها "المسيح" الخاص بهم بحسب ما يزعمون .

ولهذا السبب، فهم يطلقون على أنفسهم أيضاً لقب " العائلة ".

وبالتالي، وخدمة لمعتقداتهم، فقد أصبح المتنورون يتقدمون السلالات المصرفيّة القوية في أوروبا، ويمارسون لعبة التفوق والهيمنة على حكومات العالم، فضلاً عن اقتصاداتها، وحتى ثقافاتها .

وفي نهاية المطاف، فإن " المتنوّرين " هم شبكة دولية عالمية الانتشار، وموجودة في عالم موازٍ، ومتداخلة بين الجبهات الشرعية، والأنشطة في السوق السوداء، بل تحت الأرض كذلك .

كانت طريقة الغزو هذه، إنما تهدف إلى إضعاف معنويات مجتمعات العالم بالكامل، وتدمير أنسجتها ومكوناتها، وذلك عن طريق الترويج لكل نائبة تحدث، بما في ذلك الإحباط الجنسي، والجشع، والحروب والفقر، وانتشار الأوبئة، وغير ذلك.

وكذلك من خلال استعباد تلك الشبكة لدول العالم عن طريق إغراقها بالديون الهائلة، لكي تضمن تبعية تلك الدول المَدينة، ولتضمن النقل البطيء والمدروس نحو سيادتها، من أجل تحقيق حلمها الرئيس في تأسيس الحكومة العالمية.

وبالإضافة إلى تغلغل تلك الشبكة بالمفاصل الاقتصادية الحساسة للدول والحكومات، وحتى الأفراد، ومن خلال تشجيع المضاربة في سوق الأسهم، فإنها بذلك تُغرق ثروات الجماهير بالديون التي تُثقل كاهلها .

وفي نهاية المطاف، ومن خلال خلق كوارث اقتصادية عالمية ذات أحجام لا توصف، تنوي لأن تُبرهن للمجتمعات البشرية عدم كفاءاتها بالقيادة والسيطرة، وذلك من أجل تقديم نهج حُكمها كورقة خلاص، من خلال التمهيد لقيام دولة فاشية عالمية، يحكمها ذلك "المسيح" المتوقع.

كما أن أعضاء تلك الشبكة، ومن خلال تخلّيهم عن أيِّ ضوابط أخلاقية، فإنهم يموّلون أنشطتهم السّرية من خلال السيطرة على عالم الاتِّجار

غير المشروع بالأسلحة، والاتجار بالمخدرات، والبغاء، بل كل ما من شأنه تحقيق أرباح طائلة، وبغض النظر عن السبل المتبعة فكل شيء مباح، وبلا قيود، والغاية لديهم (تبرِّر) الوسيلة .

كما تتداخل أنشطتها مع أنشطة أجهزة الاستخبارات الرائدة في العالم، بما في ذلك وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA، والموساد الإسرائيلي " Mossad" ووكالة الاستخبارات البريطانية "M16 "، فضلاً عن عصابات الجريمة الدولية، كعصابات المافيا " Mafia " و"تريادس Triads" الآسيوية، و"ياكوزا Yakuza " اليابانية[1].

وإضافة إلى ذلك فهي تعتمد أيَّ تمويه كان من أجل أن يتناسب مع مهماتها، كما أنها تعمل، جنباً إلى جنب، مع " الماسونية Freemasons " والعديد من الجمعيات السرية الأخرى، وهي المسؤولة عن ظهور العديد من الطوائف الراديكالية، بدءاً من "هاري كريشنا HareKrishna "[2] إلى " المونيّين

---

(1) Svali. *Ritual Abuse - How the Cult Makes Money.* <http://www.suite101.com/article.cfm/ritual_abuse/40931>

(2) **الجمعية الدولية لوعي كريشنا (ISKCON)** المعروفة بالعامية باسم **حركة هاري كريشنا** (Hare Krishna movement) أو **هاري كريشنز** (Hare Krishna movement,) هي منظمة دينية لجوديا فاشينافا ، (Gaudiya Vaishnava)، وقد أسسها إيه سي بهاكتيفيدانتا سوامي برابهوبادا (A. C. Bhaktivedanta Swami Prabhupada) عام 1965 في مدينة نيويورك، وتقوم معتقداتها الأساسية على الكتب المقدسة الهندوسية، مثل *سريماد بهاجافاتام* (Śrīmad Bhāgavatam)و*بهاجافاد جيتا* (Bhagavad-gītā) اللذين يعود تاريخ كل منهما إلى ما يزيد عن 5000 سنة، وفقًا للرؤية الهندوسية التقليدية. ينبع الظهور البارز للحركة وثقافتها من تقليد جوديا فاشينافا التي كان لها أتباع في الهند منذ أواخر القرن الخامس عشر ومرتدون في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين .

أنشأت الجمعية الدولية لوعي كريشنا لنشر ممارسات بهاكتي يوجا(bhakti yoga) والتي يكرس فيها المحبون الطامحون (المعروفون بـ*البهاكتاس*) أفكارهم وأفعالهم من أجل إرضاء الرب الأعلى، (كريشنا) . وفي هذه الآونة أصبحت الجمعية الدولية لوعي كريشنا اتحادًا عالميًا يضم أكثر من 400 دولة، بما في ذلك المجتمعات الزراعية، يهدف بعضهم منها للاكتفاء الذاتي و50 مدرسة و90 مطعمًا. .في العقود الحديثة كانت التوسعات الأسرع للحركة فيما يتعلق بأعداد الأعضاء داخل أوروبا الشرقية (وخاصة منذ سقوط الاتحاد السوفييتي) وفي الهند.

Moonies " [1] والحركات الأصولية المسيحية والإسلامية، والأهم من ذلك الإرهاب.

وهكذا، فإنه، ومن خلال تطبيق ممارسات قوة السلطة المالية والسياسية المفرطة، فإن خطة "المتنوّرين" تكمن في إثارة حرب عالمية، أو ما يُدعى بالحرب العالمية الثالثة التي سوف تنشب من رماد الحضارات التي انتهت في عصرنا، كما ينطلق طائر الفينيق منبعثاً من النار، لتؤسس النظام العالمي الجديد.

ولتحقيق ذلك، فقد تم التخطيط الدؤوب لخوض المواجهة المقبلة كيما تبدو على أنها "صراع الحضارات" بين" الغرب الديمقراطي الليبرالي" و" الأصولية الإسلامية".

وهكذا، وعلى الرغم من كل ما يتم التخطيط له من التحريض والخوف مما سيأتي، فإن المسلمين لا يشكّلُون تهديداً.

كان العالم الإسلامي، بشكل عام، ضعيفاً إلى درجة كبيرة، بسبب فساده الداخلي، وبالإضافة إلى الأنشطة التخريبية التي تقوم بها القوى الغربية، فإن الدول المتحالفة في الحرب العالمية الأولى قد تمكنّت من تحييد قوى الإمبراطورية العثمانية التي كانت قد تراجعت في ذلك الوقت، قبل أن تتلاشى الإمبراطورية كالغبار، ولتصبح أثراً بعد عين.

ومنذ ذلك الحين، كان العالم الإسلامي قد غرق في حالة من الفوضى، وأضحى غير قادر على إعادة توحيد قواه حتى يعود ممثلاً للإسلام كسابق عهده، ناهيك عن ضرورة الدفاع عن قضاياه، وعن جوهر وجوده.

---

[1] (المونيّون Moonies) : كنيسة التوحيد في الولايات المتحدة هي حركة دينية جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية. بدأت في الخمسينيات والستينيات عندما أرسل مؤسِّسُ وقائِدُ كنيسة التوحيد الدولية«صنْ ميونغ مون» المبشرين من اليابان وكوريا الجنوبية إلى الولايات المتحدة.
توسعت في السبعينيات ثم أصبحت متورطة في الجدل بسبب لاهوتها، ونشاطها السياسي، ونمط حياة أعضائها. ومنذ ذلك الحين شاركت في العديد من مجالات المجتمع الأمريكي، وقد مرت بتغييرات كبيرة.

وقد اعترف " زبيغنيو برجنسكي Zbigniew Brzezinski " نفسه، وهو المهندس الأساس لاستخدام التهديد الملفق، بهذه الحقيقة.

أما فيما يتعلق بما إذا كانت هذه الظاهرة تشكل تهديداً للعالم اليوم، فقد أشار إلى أنّ **ما يقال: إن الغرب كانت لديه سياسة عالمية حول ما يتعلق بالإسلام، هو بلا أدنى شك مجرد كلام فارغ ! بل هو كلام غبي. فليس هناك إسلام عالمي. انظروا إلى الإسلام بطريقة عقلانية، ومن دون غوغائية أو مشاعر، ستجدون بأن أتباع هذا الدين الرئيس في العالم يتعدّى ملياراً ونصف المليار من المسلمين حول العالم.**

ولكن ما هو العامل المشترك بين الأصولية السعودية، والمغرب المعتدل، والعسكرة الباكستانية، والعلمانية المصرية الموالية للغرب، أو العلمانية الوسطية ؟ .

إنه ليس أكثر من العامل ذاته الذي يوحّد أمم البلاد المسيحية [1]. "

ولذلك، ومن أجل زرع التفرقة بين الجماهير في العالم الغربي ضد الإسلام، فقد كان من الضروري أن تثار – ولو بشكل مُصطنع – مشاعر التشدّد والتطرّف في العالم الإسلامي، ولا يحدث ذلك إلا من خلال تأجيج الجماعات الإرهابية، لخلق وهمٍ من المنافسة الإسلامية المنغلقة والمتشددة، مع الغرب " الديمقراطي" المزعوم !.

وبالتالي، فإن ما يُقصد بالديمقراطية هنا هو العلمانية . فقد كان المتنوِّرون في القرن الثامن عشر، يهدفون، أساساً، إلى فصل الدّين عن الدولة، وذلك من أجل استبداله بقوانين حكمهم الخاص .

وهكذا، فإنه، ومن خلال الدعاية، وعلى نطاق واسع في القرن الثامن عشر، فقد كانت مصداقية المسيحية تبدو كما لو أنها تتعارض مع نتائج العلم، ولتُعرّف الكنيسة المسيحية كمنظمة منتشرة يسودها الفساد والجشع.

---

[1] Interview in *Le Nouvel Observateur* (France), Jan 15-21, 1998, p. 76 Translated by Bill Blum < http://www.globalresearch.ca/articles/BRZ110A.html> .

ولئن كان ذلك صحيحاً، فقد أصبح من المؤكد بأن الكنيسة المسيحية كانت محفوفة بالإساءة والفساد، وقد طُلب من مواطني الغرب أن يرموا بذلك الطفل المولود، والمثليّ - بحسب زعمهم - في مياه الحمام، لأن العلّة لم تكن في تعاليمه الأخلاقية، أو لدى المصلين المؤمنين بشكل عام، ولكن في الكنيسة التي كانت فاسدة بطبيعتها، وعلى المستويات العليا للتسلسل الهرمي الكنسي، سواء على الصعيد الفكري أو السياسي.

ومن المفارقات أن علمانية المتنوّرين لا تقوم على الإلحاد، بل على التعاليم القديمة الغامضة، التي تصل في مداركها ودرجاتها إلى المستويات العليا من درجات "المتنورين"، وقد كان الإله " لوسيفر Lucifer" (الشيطان) – بحسب تعاليمهم - هو الذي قام " بتحرير" الإنسان، حيث بيّنت له" الحقيقة " بأنه لا توجد حقيقة.

وعوضاً عن ذلك، فقد كانت كل الأخلاق أيضاً وفق منظورهم، لا تعدو مجرد اتفاقيات، اخترعتها الجماهير المُملّة.

أما بالنسبة إليهم فقد كانت هناك إرادة فقط، وبالتالي انتصارات الإنسان من خلال التغلب على كل أشكال الخوف – حيث الأخلاق تعدُّ خلاف ذلك - وهي التي تمنع الإنسان من تحقيق ما يريد، أو باتباع حقيقة المثل الذي ينصّ على أن "الغاية (تبرر) الوسيلة ".

وهكذا، فإن برنامج "المتنورين" وابتداء من القرن الثامن عشر، إنما كان يهدف لتخريب كل أساسات الدّين بوصفها مجرد خرافات، بل عدوة " الحرية"، أي حرية القيام بكل ما يريدون، ومن دون وازع أخلاقي.

ومن أجل غرس تبجيل هذا المبدأ في أذهان الجماهير الساذجة في الغرب، فقد أعيدت كتابة التاريخ لتقدم الدول العلمانية الحديثة كتتويج لقرون طويلة من التقدم نحو "الحرية" والتي يتم تأييدها بوصفها السّمة الأساسية التي تحدد تفوق الغرب على الشرق، حيث يُفترض أن " الاستبداد" هو الميزة السائدة، وبشكل دائم وثابت، بين شعوب الشرق، وفي جميع ما ذكره التاريخ "الغربي"

الذي تعلمناه، ودرسناه منذ الحضارة اليونانية، إلى الإمبراطورية الرومانية، وعصر النهضة، وأخيراً لعصر التنوير، حيث كان المفكرون الأوروبيون ينأون بأنفسهم، تدريجياً، عن "الخرافات" أو أساطير الدين.

وما الثورات التي يفترض بأنها قامت تتويجاً لهذا التقدم المفترض، كالثورة الفرنسية والأمريكية، سوى دليلٍ على ذلك، وعلى تنفيذها لقوانين الحكم العلماني التي أصبح يُنظر إليها فيما بعد على أنها انتصار " الحرية " و"الديمقراطية ".

بيد أنه في الواقع، فقد كانت تلك الثورات، قد قامت في الأساس على الانقلابات التي حاك المتنورون دسائسها ومكائدها .

كما كانت الأولوية الكونية التي تبناها المتنورون، في أعقاب الثورات، كما أثارها بعض الأعضاء البارزين - مثل "ماركيز دي كوندورسيت Marquis de Condorcet " في فرنسا، و"يوهان فيشت Johann Fichte " في ألمانيا، و، توماس جيفرسون Thomas Jefferson" في أمريكا – تتلخص في تأسيس ما يسمى بالتعليم الإلزامي.

كان الأستاذ الألماني "**جورج هيجل** Georg Hegel " العضو الأول من أعضاء تنظيم "المتنورين" الذي أوضح الحاجة إلى تفسير التاريخ على أنه تقدّم "الحرية"[1].

وباستناده على شرائع طائفة " القبالا Kabbalah " فقد اعتقد "هيجل Hegel " بأن التاريخ هو عبارة عن أفكار مستترة، حيث يأتي الله للتعريف بذاته.

أما بالنسبة إلى الأستاذ "هيجل" فإن الإنسان هو الذي يمكنه بأن يصبح ألوهياً، وذلك حين تستطيع الحضارة الغربية أن تتغلّب على الخرافات، ولكن لن يحدث ذلك إلا من خلال التقدم التدريجي نحو تحقيق "الحرية".

بيد أنه مع ذلك، لم تر أساطير " هيجل" حول الحضارة الغربية النور تماماً، وتخرج إلى العلن حتى الحرب العالمية الأولى .

(1) Magee, Glenn Alexander. *Hegel and the Hermetic Tradition*.

أما أمريكا، ومن أجل تسويغ دخولها إلى الحرب، فلم تقدم نفسها أو دول الحلفاء، كدول متباينة القوميات، ولكن على أساس أنها، وتلك الدول، أعضاء في حضارة "غربية" واحدة، حيث استفادت من مفهوم "التحرر"، و"الحرية"، من أجل حياكة عباءة استراتيجياتها الإمبريالية في المُثُل العليا.

وهكذا، فقد تم فرض ما يعرف بالتفسير " الهيغلي " حول التاريخ - والذي أصبح معروفاً باسم التعليم العام، أو منهاج الحضارة الغربية ـ على النظام الجامعي الأمريكي ككل .

كما تم إنجاز تلك المهمة من خلال تأثير منظمتين متنافستين من منظمات المتنورين، وهما هيئة مجالس الأمناء التي يعمل أعضاؤها كمستفيدين من النظام التعليمي، والتي تضم المجلس العام للتعليم، الذي استأجره "**جون ديفيدسون روكفلر** John Davedson Rockefeller [1] " ومؤسسة " كارنيغي Carnegie" للنهوض بالتعليم[2] .

وقد أوضح المؤرخ السيد " ويليام ماكلهاني William H. McIlhany" ذلك لدى "مؤسسات الإعفاء من الضرائب" عقب دقائق عدة بعد انتهاء اجتماعاتهم، بيد أن تلك المؤسسات بدأت تتساءل:

"هل هناك أيّ وسيلة معروفة لدى البشر أكثر فعالية من الحرب، وذلك على افتراض وجود الرغبة في تغيير حياة شعب بأكمله ؟." .

وهكذا، وبما أنهم لم يتمكنوا من العثور على خطوة البداية لتلك الحرب، فقد ساهموا في إلحاق الولايات المتحدة للانخراط في الحرب العالمية الأولى.

---

(1) جون ديفيدسون روكفلر: كان من كبار رجال الأعمال والصناعيين في الولايات المتحدة الأمريكية، لعب دورًا محوريًا في تأسيس صناعة النفط وذلك عن طريق شركة" ستاندرد أويل " التى قام بتأسيسها في عام 1870 في كليفلاند بولاية أوهايو الأمريكية، وقد تمكن روكفلر من السيطرة على نحو 90٪ من صناعة تكرير النفط في الولايات المتحدة بحلول عام1879 .

(2) مؤسسة " كارنيغي Carnegie " : مؤسسة أمريكية تعليمية وتثقيفية، وتعنى بتنمية مهارات التعليم وتقنياته بمستويات العلوم كافة.

وبمتابعة تلك المؤسسات لأحداث الحرب العظمى، ولكن، مع الاعتراف بالحاجة للحفاظ على السيطرة على " الآلية الدبلوماسية" للولايات المتحدة، والتي كانت قد تحققت، فقد قررت تلك المؤسسات، بأنه قد حان الوقت الذي يجب فيه "السيطرة على التعليم".

وكما كان السيد " **وليام ماكلهاني**" قد وصف، فقد قامت مؤسستا " روكفلرRockefeller " و" كارنيغي Carnegie" باتخاذ " قرار مفصلي ينص على أن منهاج التعليم يجب أن يركز على تدريس التاريخ الأميركي، وعلى الجميع تغيير ما كان يتم تدريسه . وقد اقتربوا بذلك لكي يكونوا من أبرز ما يمكن تسميتهم بأنهم كانوا من المؤرخين الأمريكيين في ذلك الوقت حول فكرة التغيير وفق الطريقة التي عرضوا بها الموضوع [1]".

وهكذا، ومن خلال نفوذهم القوي، فقد تم تنسيق النظام التعليمي الأمريكي بأكمله، وذلك من خلال قيادة مركزية .

كما سيكون التحكم في هذا النظام ذا شقيّن، ويقسم الدراسة إلى العلوم البحتة، والعلوم الاجتماعية.

وقد تم توجيه العلوم البحتة أو التطبيقية لكي تهدف إلى خدمة المجمع العسكري الصناعي، والمبادئ الصناعية الناشئة، في حين صممت مناهج، وأبحاث العلوم الاجتماعية - مثل علم النفس، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا - لدراسة سلوك البشر، وذلك بهدف تحقيق، وابتكار وسائل السيطرة على السلوك البشري أو تعديله.

وأخيراً، فقد كانت الحقول العلمية المتبقية - مثل علوم التاريخ أو العلوم السياسية - قد صممت لغرس " التفسير" السليم للتاريخ.

ووفقا لتوجيهات المجالس، " فإن التاريخ الذي تم تدريسه في السابق، أو الذي سيتم تدريسه بعد تعديله، يجب أن يكون وفق الطريقة الصحيحة، وهي تذكير الفرد بشكل مستمر بحياة المجتمع الأكبر...

---

(1) *The Tax-Exempt Foundations*, Westport, CT: Arlington House, 1980. p. 60-61.

ولذلك، فقد تم بناء هذه الحياة المشتركة، والمثل العليا التي توجهها من خلال التركيز على تضحية الأفراد في الماضي، وبأنه من خلال هذه التضحيات في الوقت الحاضر فقط، يمكن لهذه الأجيال أن تؤدي دورها في الحياة المستمرة والدائمة للمجتمع المحلي، والدولة، والأمة ".

وقد علّق الأستاذ " **كلايد بارّو** Clyde Barrow" في "جامعة الدولة الرأسمالية" قائلاً:

"إن إعادة كتابة التاريخ، وعلى نطاق واسع، وتحت إشراف الدولة، لم يساهم في تسهيل التسويغ ـ قصير الأجل ـ حول المشاركة الأمريكية في الحرب فحسب، بل ساعد أيضاً على إضفاء الطابع المؤسساتي على المفهوم الأيديولوجي، الأوسع نطاقاً، وأكثر دواماً للولايات المتحدة في العلوم الاجتماعية والإنسانية [1].

كانت التوصيات الأولى للمُربّين والأساتذة خلال الحرب العالمية الأولى تحرص على تحذيرهم من أن استخدام الأكاذيب الصريحة أو المعلومات الخاطئة لم يكن سوى" وجهة نظر خاطئة للواجب الوطني"، والتي من المحتمل أن تكون ذات نتائج عكسية على المدى الطويل.

و قد تواصلت هذه التوصيات لتقديم اقتراحات مفصلة حول ما يجب تعليمه، وكيفية تدريس التاريخ "بشكل صحيح".

كما حثّوا المُعلّمين والأساتذة على التأكيد على الفرق بين ألمانيا من ناحية، وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة من ناحية أخرى، لكي يبدو الصراع الذي ينشأ، كما لو كان صراعاً بين الاستبداد والديمقراطية.

كان ذلك - بطبيعة الحال - استمراراً للنضال الثوري نفسه من أجل "الحرية" المزعومة، والذي كانت قد بدأته أمريكا من خلال الثورة الأمريكية.

---

(1) Barrow, Clyde W. *Universities and the Capitalist State: Corporate Liberalism and the Reconstruction of American Higher Education. 1894-1928*. Madison, Wisconsin: The University of Wisconsin Press, 1990. p. 144.

وإذا كان قدر أمريكا هو العمل من أجل تحقيق الديمقراطية الكاملة، فقد أصبحت مسؤولية أمريكا الآن هي الدفاع عن الديمقراطية أينما كانت مهددة، بل تنصيب نفسها كمدافعة عنها، والتدخل من أجلها في أيِّ بقعة من بقاع الأرض، بل مسؤولة عن نقلها ونشرها إلى بقية دول العالم.

وهكذا، فإن هذه الأسطورة حول دور أمريكا في الحفاظ على "الديمقراطية" وكفاحها ضد "الاستبداد" هي ما يتم اللجوء إليه مرة أخرى، وذلك من أجل إذكاء جذوة الحرب العالمية الثالثة، أو ما يسمى الحرب على الإرهاب.

وفي نهاية المطاف، فإنه ووفقاً لما قاله المؤرخ " فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama " في إشارة متعمدة إلى " هيغل Hegel" فإننا قد وصلنا إلى مرحلة " نهاية التاريخ".

وهذا ما يحدث حقاً، وعلى الأخص بعد أن وصلنا إلى قمة الحداثة العلمية، وحققنا ذروة التقدم الفكري البشري. ولا يمكننا أن نتقدم إلى الأمام أكثر، كما أن "الديموقراطية الليبرالية" على النمط الغربي قد أصبحت هي المنتج النهائي.

إلا أنه ومع ذلك، فإن أحد معاقل العصور الوسطى يمنع خطوتنا الأخيرة من أن تتقدم إلى الأمام : إنه الإسلام "المسلح".

ولذلك، فإنه ووفقاً لأقوال الباحث " **صموئيل هنتنغتون** Samuel Huntington " كما نشرت لأول مرة في الشؤون الخارجية لمجلس العلاقات الخارجية - وهي المجموعة الجبهوية السرية لجماعة المتنورين المراوغة – إن الغرب يتجه إلى مواجهة لا مفر منها مع الإسلام، أو ما يسمى "صراع الحضارات".

فقد نشر موقع "بوليتيس" الروسي تقريراً سلّط من خلاله الضوء على مشروع "إسرائيل الكبرى" الذي يهدف إلى تدمير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد ذكر الموقع في تقريره أن ما يسمى بـ "مشروع إسرائيل الكبرى" يُعدّ حجر الزاوية في الإيديولوجيا الصهيونية الفاعلة في حكومة نتنياهو الحالية، بالإضافة إلى حزب الليكود الإسرائيلي، فضلاً عن المؤسسات العسكرية والاستخبارية الإسرائيلية.

وأشار الموقع إلى أن الرئيس دونالد ترامب يؤيد بشكل مباشر المستوطنات غير القانونية لِـ "إسرائيل"، فضلاً عن رفضها قرار مجلس الأمن الدولي (2334) الذي يشير إلى عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة.

وأضاف الموقع أنه بعد نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والسَّمَاح بمزيد من الاستيلاء على الأراضي العربية الفلسطينية، وافق الرئيس الأمريكي فعلياً على مشروع "إسرائيل الكبرى" الذي تمت صياغته وفقاً لخطة **عوديد ينون**.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع لا يُعدُّ صهيونياً بحتاً فيما يتعلق بمستقبل الشرق الأوسط، وإنما هو جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية للولايات المتحدة التي تعمل على تدمير منطقة الشرق الأوسط وبلقنتها (تقسيمها).

وبناء على هذا يهدف قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، وبأن أرض الجولان هي أرض من حق "إسرائيل"، إلى زعزعة الاستقرار السياسي في جميع أنحاء المنطقة.

وقد أورد الموقع أنه وفقاً لمؤسس الصهيونية السياسية **تيودور هرتزل**، "تمتد منطقة الدولة اليهودية من مصر إلى نهر الفرات".

ووفقاً للحاخام **فيشمان** "تمتد الأرض الموعودة من مصر إلى الفرات، وتضم أجزاء من سورية ولبنان".

واللاّفت أن الخطة الصهيونية في الشرق الأوسط شملت غزو العراق سنة 2003م، ولبنان سنة 2006م، وليبيا سنة 2011م، فضلاً عن الحروب الجارية في سورية والعراق واليمن، ناهيك عن إثارة أزمة سياسية في المملكة العربية السعودية.

وأفاد الموقع بأن غاية مشروع "إسرائيل الكبرى" إضعاف الدول العربية المجاورة في إطار مشروع توسع أمريكي إسرائيلي، بدعم من حلف شمال الأطلسي والسعودية.

وفي هذا الصدد يمثل التقارب مع المملكة وفقاً لنتنياهو توسعاً لمجالات النفوذ الإسرائيلية في الشرق الأوسط، فضلاً عن مواجهة إيران.

ومن الواضح أن مشروع "إسرائيل الكبرى" يعكس الاستراتيجية الحتمية للولايات المتحدة في المنطقة.

ونقل الموقع عن /**ستيفن ليندمان**/ أن الخطة الصهيونية التي وضعت منذ ما يقارب المئة سنة تشمل فلسطين التاريخية وجنوب لبنان إلى صيدا ونهر الليطاني، ومرتفعات الجولان السورية وسهل حوران ودرعا.

كما تهدف إلى السيطرة على سكة حديد الحجاز من درعا إلى عمان والأردن وخليج العقبة.

وأضاف "ليندمان" أن بعض الصهاينة يريد الحصول على المزيد، ويرغب في الاستيطان من النيل غرباً إلى نهر الفرات شرقاً؛ ليتمكن من ضم فلسطين ولبنان وغرب سورية وجنوب تركيا.

وهكذا يتّضح للقاصي والداني تكاتف الحكومات الموالية للوجود الإسرائيلي في الشرق الأوسط من أجل المشروع الصهيوني الذي تقوم سياسته على طرد العرب من فلسطين.

وإضافة إلى ذلك فإن هذا المشروع الصهيوني يدعم الاستيطان اليهودي بكل الطاقات، مما يعني أن سياسته قائمة على طرد العرب من فلسطين، مما يسمح لِـ"إسرائيل" بضم كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما ينطوي مشروع "إسرائيل الكبرى" على ضم المزيد من الأقاليم التابعة للبنان والأردن وسورية وسيناء وأجزاء من العراق والسعودية.

وفقاً للعديد من التقارير فإن خطط الاستيطان تعدُّ استمراراً للسياسة الاستعمارية البريطانية في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن خطة الاستيطان تلك هي عبارة عن خطة استراتيجية إسرائيلية لضمان التفوق الإقليمي لـ "إسرائيل".

كما تهدف لدفع "إسرائيل" إعادة تشكيل ظروفها الجيوسياسية، من خلال تفتيت الدول العربية المحيطة بها إلى دويلات أصغر وأضعف".

وقد بينت الدراسات الجيوسياسية بأن الخطة الإسرائيلية تَعُدُّ العراق هو التحدي الاستراتيجي الرئيس بالنسبة إليها، لذلك كان العراق نقطة الانطلاق في تنفيذ خطة تدمير الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

وبحسب خطة الاستيطان الجديدة فإنه يجب أن يقسم العراق إلى دولة كردية ودولتين عربيتين: الأولى للمسلمين الشيعة والثانية للسنة، ولاحقاً تقسيم لبنان وسورية وإيران وتركيا والصومال وباكستان.

ولتحقيق ذلك قامت "إسرائيل" بتقديم الدعم اللوجستي، وتقديم المساعدات الطبية للجرحى من التنظيمات المسلحة التي تقاتل ضد الجيش العربي السوري، وذلك عبر مرتفعات الجولان التي تحتلها، وقد كانت معظم هذه المساعدات تقدم إلى جبهة النصرة.

كما تشير تقارير الوكالة الدولية إلى أن تقديم "إسرائيل" العلاج الطبي لجرحى جبهة النصرة "لا يدل على وجود سياسة إسرائيلية لتوفير العلاج لعناصر "الحزب"، في حين يقول مسؤولون إسرائيليون: إنهم يقدمون المساعدات الإنسانية للمقاتلين والمدنيين الجرحى بغض النظر عن هويتهم.

ولكن وفقاً لتقرير نشرته صحيفة "وولستريت جورنال" الأمريكية في شهر آذار من عام 2017م، فإن ثلثي الجرحى السوريين الذين استقبلوا للعلاج في "إسرائيل" هم من العناصر الإرهابية التي تشمل داعش وأخواتها على حدٍّ سواء.

كما كشفت تقارير أعدّها مراقبو الأمم المتحدة في هضبة الجولان عن تكثيف التعاون بين "إسرائيل" وما يسمى "تنظيمات المعارضة السورية".

وتشير تلك التقارير إلى اللقاءات التي جرت بين قادة جماعات الإرهابيين مع ضباط من الجيش الإسرائيلي.

وأشار المراقبون إلى قيام قوات إسرائيلية بتسليم مئات الصناديق مجهولة المحتوى إلى قادة الجماعات الإرهابية التي نقلوها بدورهم عبر ممرات سرية ومحمية من الجيش الإسرائيلي إلى داخل الأراضي السورية.

كما أنه من المؤكد بأن "إسرائيل" تقوم بتبادل المعلومات الاستخباراتية مع الجماعات الإرهابية، وبتدريب العناصر الإرهابية على استخدام الصواريخ المحمولة على الكتف، وعلى استخدام منظومات الاتصال الحديثة.

وبالعودة إلى أطماع التمدد الإسرائيلي فإن خطط الاستيطان لا تقتصر على الشرق الأوسط فقط، وإنما يمتد تأثيرها إلى شمال إفريقيا، إذ إنّ إعادة تهيئة المنطقة تبدأ من مصر وتمتد إلى السودان وليبيا وبقية المنطقة.

ولضمان استمرارية الخطة يجب أن تضمن "إسرائيل" النجاح على مستويين:

أولاً ـ يجب أن تضمن بقاءَها كقوة إقليمية هامّة ومسيطرة.

ثانياً ـ من الضروري العمل على تقسيم المنطقة برمتها إلى دويلات. وعلى العموم تعتمد النقطة الثانية على التركيبة العرقية والطائفية التي تكوِّن كل دولة.

بيد أن هذه الخطة في حقيقة الأمر لا تُعدُّ جديدة كما أنها لم تكشف للمرة الأولى، فلطالما تكررت مسألة الفكر الصهيوني الهادف إلى تجزئة المنطقة العربية إلى دويلات.

وبناءً على هذه المعلومات فإن الحرب في سورية والعراق هي جزء من التوسع الإقليمي لـ"إسرائيل".

ولكن هزيمة الإرهابيين الذين تدعمهم الولايات المتحدة الأمريكية أمام القوات السورية بدعم من روسيا وإيران وحزب الله هي انتكاسة كبيرة في طريق تنفيذ الخطة الإسرائيلية.

وفي الختام فإن الهجمات المتكررة لحركات المقاومة بشتى صنوفها تؤكد فقدان تل أبيب موقفها الجيوسياسي في المنطقة، وهو ما تَعُدُّه من أسوأ كوابيسها الذي بدأ فعلياً في الحرب السورية التي حققت نتائج إيجابية لأعداء "إسرائيل" إيران وحزب الله...

لذلك يمكننا في الختام أن نقول، وفي نهاية الحرب على سورية التي تُوِّجتْ بانتصار الجيش العربي السوري ومحور المقاومة على الإرهاب الصهيو- أمريكي: إن موقف "إسرائيل" قد أصبح أضعف من أي وقت مضى، بل بدأت تتلمس وجودها برمَّته، والذي أصبح على شفير الهاوية، إذ تدل جميع القراءات على أنه قد أصبح وشيكاً في مواجهة أصحاب الحقّ والأرض.

رؤى فكرية في ذكرى نشأة البعث

د. حسين جمعة*

تأتي الذكرى الثالثة والسبعون لتأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي يوم (2019/4/7م) وسورية تَمُرّ بأدق مرحلة من مراحل تاريخها الحديث على مختلف الصُّعُد؛ ولا سيما بعد تكالب الشَّر الصهيوني والأمريكي؛ وصفاقة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) الذي أرسل تغريدة وقحة بشأن الجولان العربي السوري يوم الجمعة (2019/3/22م) ثم وقَّع يوم (2019/3/25م) قراراً يعترفُ باحتلال الصهاينة للجولان، مما يعني أن خطورته تعادل خطورة وعدد بلفور ولا تقل عن خطورة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، في إطار ما يسمّى (صفقة القرن).

ثم إن ما يجري في شمال غرب سورية وشمال شرق سورية يؤكد عظمة استفحال الشَّر بوحدة أراضي الدولة الوطنية السورية.. ولمّا اختارت الدولة الوطنية السورية شعباً وجيشاً وقيادة مشروعها المقاوم للاستعمار القديم ومواجهة كل أنماط الهيمنة والتهديد للدولة الأمريكية المارقة، وتجمع شذاذ الآفاق من الصهاينة والإرهابيين، كان عليها أن تتحمل أعباء إعادة إعمار الأرض والإنسان منطلقة في ذلك من الثبات على انتمائها الوطني والعروبي والسير في عملية البناء

* أستاذ جامعي، كاتب وباحث أكاديمي، عضو اتحاد الكتاب العرب (جمعية البحوث والدراسات)، له مؤلفات عدَّة، وعشرات الأبحاث والدراسات المنشورة في دوريات محلية وعربية..

بتصميم وإصرار، على الرغم من ازدياد الضغوط عليها حصاراً؛ وعدواناً مباشراً وغير مباشر للدوائر الصهيو/أمريكية وحلفائها في المنطقة، وما زالت هذه الدوائر تمارس حرباً نفسية وإعلامية واجتماعية لمزيد من الابتزاز، ومحاولة يائسة لتمزيق وحدة الشعب والأرض، والتفاوض على كل ما يمكنه التنازل على الثوابت الوطنية والقومية.

فالدولة الوطنية السورية تثبت يوماً بعد يوم أنها دولة متماسكة جيشاً وشعباً؛ قيادة وأحزاباً وهيئات ومؤسسات، وتعمل على استثمار مقدراتها وتوظيفها بالطرائق التي تخدم أبناءها لإحداث العزة الوطنية والمحافظة على سيادة الدولة وأمنها واستقلالها وحريتها وحرية أبنائها/ وصناعة الحياة الكريمة لأبنائها.

وقد أثبتت أنها قوية في صمود أبنائها، وصبرهم لإسقاط المؤامرات التي وجهت كل رماحها القذرة إلى صدر الدولة الوطنية، ومن ثم إسقاط الحزب السياسي الذي شارك شعبه ومضى في ظل قيادته في مقاومة عنيدة للحفاظ على الهوية والوجود والوطن، وتحقيق المشروع الوطني والقومي الذي أطلقه المؤتمر التأسيسي لحزب البعث العربي الاشتراكي في (1947/4/7م). فقد أرسى بنية الدولة الوطنية والقومية على أسس فكريّة حداثية تستجيب لمتطلبات التجديد في تجربة علمانية رائدة تنزل الثقافة العربية الأصلية منزلتها، وتبني دولة علمانية ديمقراطية تتكامل مع المعرفة الروحية المنسجمة مع قوانين العقل والعقلانية، وتبني مجتمعاً متناغماً ومنسجماً وفق الانتماء الوطني والعروبي؛ وعاملاً على تطوير عقلية المجتمع وعاداته، وتطوير معارفه بوصفها أصولاً معرفية لا تتناقض مع قوانين الطبيعة والحياة.

لهذا فإن أفكار حركة البعث تجذرت لدى عدد غير قليل من الفئات الكادحة؛ وشكّلت لديها رافعة ثقافية روحية لا تغترب عن الثقافة العربية، وليست مستلبة من قبل الثقافات المعاصرة ولا سيما الغربية.

ثم إن حركة البعث أكدت وجودها النضالي في محاربة كل أشكال التبعية والانحراف، وحسمت علاقتها مع كثير من الاتجاهات، فأكدت ذاتها

أنها حداثة اجتماعية فكرية روحية تغنى بكل قديم أصيل وبكل جديد مفيد؛ في صميم جدل منطقي يجمع بين الخاص والعام على الصعيد الوطني والقومي بوصف المكونات القديمة والمعاصرة مشتركة بين الأقطار العربية؛ في الوقت الذي أكدت حركة البعث وجودها في جعل القضية الفلسطينية قضية مركزية لكل العرب، وهي أُمّ القضايا لديهم.

ومن ثم أضحى الصراع العربي/الصهيوني صراعاً مركزياً يستند إلى تحرير العقل العربي والإنساني من وهم الأفكار الصهيونية وخرافاتها المستمدة من توراة مزيفة، وغير صحيحة تاريخياً.

ثم إن موقف الدولة السورية من دول العالم يتحدد من الدول الأخرى في إطار موقفها من القضية الفلسطينية، مما أدّى إلى قيام الدوائر الغربية باستثمار التنظيمات الإرهابية لإسقاط الدولة السورية؛ فشنَّت عليها إرهاباً متوحشاً ومنظماً خلال السنوات الثماني الفائتة منذ (2011/3/15م).

ثم إن دوائر القرار الصهيوني الغربي الأمريكي فَرَضت على الدول العربية التابعة لها في الجامعة العربية لإخراج سورية من هذه المنظمة على الرغم من أنها مؤسِّسةٌ لها مع ست دول عربية أخرى. وكان الهدف من هذه الخطوة أن تكفر سورية قيادة وجيشاً وشعباً بالعروبة، بيد أن عقيدة العروبة راسخة في نفوس السوريين كلِّهم بوصفها ثقافة حضارية إنسانية جامعة تتجاوز تصورات النزوع العنصري الضيق، وتتطهر من كل مستوى معرفي ضيق ومنغلق؛ مما يؤكد أنها لا تستجيب للمخلوقات الفكرية الجاهلة والمتخلفة، بل قادرة على استيعاب كل الثقافات التي تتفاعل معها وتوظفها لما فيه خدمة الحداثة العربية العقلانية التي تجعل العرب أُمَّة واحدة لا تضمر الشر لأحد؛ ولا ترغب في العدوان على أي أمة أخرى.

إن تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية خلال ثلاثة وسبعين عاماً أثبتت أن مشروعها الوطني القومي مشروع حضاري يستعيد الوعي بالتراث

بمثل ما ينفتح على الآفاق الحضارية لثقافة البشرية وعلومها وتقنياتها وإعلامها، ويحافظ على الجوهر الفاعل لمضمون كل منها بوصفه شرطاً للنهوض والتقدم والتطور بعيداً عن كل أشكال التعصب والانغلاق الذي سقطت فيها بعض الحركات الدينية أو العرقية أو الطائفية أو المذهبية.

فثقافة البعث تتنفس في صميم مفهوم المواطنة والعروبة، وترسم ملامح مستقبل الدولة في إطار المضي القانوني والدستوري الذي يحقق كرامة المواطن؛ ويضمن سيادة الدولة التي ترفض المشروعات التي تَصبُّ في خانة الهيمنة والاحتواء، من مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير إلى مشروع الفوضى الخلاقة وتمزيق المنطقة بيد التنظيمات الإرهابية التي تمثَّلت أولاً بيد القاعدة و ثانياً بيد بناتها من داعش إلى جبهة النصرة أو ما تسمى به (جيش الفتح) ـ أخيراً ـ إلى غيرها من التنظيمات التي حكمتها عقليات جاهلية متخلفة تسيطر عليها ثقافة التفكير الظلامي.

فسورية كانت وما زالت نبعاً ثرّاً للإلهام الروحي والمعرفي الضامن للمواطنة التي تحافظ على الانتماء الوطني، وترى التنوع الداخلي أصلاً لا يتناقض مع هذا الانتماء.

وحينما مارست الدولة الوطنية السورية واجبها في مواجهة الإرهابيين المرتزقة فإنها كانت حصرية على السيادة الوطنية التي تعني أول ما تعني وحدة التراب السوري ووحدة الشعب. وهذا ما أكده حزب البعث العربي الاشتراكي والأحزاب الوطنية الأخرى في إطار الجبهة الوطنية التقدمية؛ والأحزاب الوطنية الأخرى خارجها.. ثم حرص الحزبُ على إنجاز المصالحات الوطنية، ووقف رديفاً لمؤسسة الرئاسة لتوفير الأمن والأمان لكل سوري؛ وإعادة بناء الوعي الوطني، وتطهيره مما علقه من الشوائب والنفاق السياسي؛ والتشوه الفكري، وتعزيز الوحدة الوطنية بروحها الوثابة التي تعنى بالتنمية الذاتية لقدرة الشباب؛ وإعادة بوصلتها لخدمة القضايا الوطنية والقومية.

ولا مراء لدينا في أن حركة الحياة بوصفها حركة معرفية متطورة، نظرياً وتطبيقاً؛ ما يشي بتحرير فكر البعث من بعض القَسْريات التي صاحبته خلال مرحلة التطبيق؛ لأنّ خصب أي فكر إنما يعتمد مفاهيم الابتكار والتطور في إطار الحفاظ على الثوابت في الخصوصية السورية ثم العربية، وفق السيرورة التاريخية الاجتماعية والحضارية، واعتماد مبدأ الكفاءة والعدالة أمام القانون.

ولذا فإن مهمة المثقف الحقيقي ليست كامنة في رَصْد التاريخ، وتقلبات أحوال الحركات وتغير مفاهيمها، وبيان تخلفها أو تقدمها؛ وإنما مهمته تكمن في عملية القياس والتحليل لمبادئ كل حركة فكرية أو حزب سياسي لمعرفة مدى ارتباطها بحركة الجماهير، وبيان قدرتها على التأثير في الواقع لتأكيد وجودها وهويتها في إطار التحولات الكبرى التي تحدث في العصر الحاضر، عصر العولمة والتقنيات والإنترنيت.

وبناء على ما تقدَّم ما زال فكر البعث يتشكل وفق الطبيعة المعرفية العلمية التي تنبثق من قيم الحق والخير، وفصل الدين عن السياسة، وربط المواطن بالأرض التي ينتمي إليها، والثقافة التي نشأ عليها، ملتزماً ما حَقُّه الدفاع عن الذات والجماعة التي يُعرف بها.

ولذلك فإن فكر البعث الذي تشبث بالوحدة العربية يرفض أي نمط من أنماط تفكيك الهويات الصُّغرى، وما زال مؤمناً بأن العدو الأول والأخير للأمة العربية وللأقطار العربية ولكل الشرفاء إنما يتمثل بالعدو الصهيوني والصهيونية العالمية التي تعمد فكراً متوحشاً وعنصرياً للسيطرة على العالم وموارده؛ وشعوبه وتسخيرها لمصالحها.

وإذا كانت الصهيونية ـ اليوم ـ قد نجحت في السيطرة على دوائر القرار في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وتمكنت من صياغة سياستها التي تحقق مصلحة الصهيونية العالمية فإن الفكر الإنساني الحر الذي تجسده بعض حركات التحرر الإنساني لن يستكين لقهر العنصرية الصهيونية المتوحشة.

ثم إن التاريخ تكتبه الشعوب الحرة بإرادتها الجبارة العاقلة والفاعلة التي تمنح المجتمع مسؤولية كبرى في تجاوز الأزمات التي يتعرض لها؛ **ومن لا يملك الإرادة للتوثب والنهوض فإنه فاقد لشروط الحياة.**

ومن هنا فقد **آمن فكر البعث بقدرة العقل العربي على التحرر من التبعية والاحتلال**، والتطهر من كل عناصر التخلف والجهل، والانفتاح على الآخر في الوطن لتوفير إرادة التغيير المطلوبة التي تؤكد أن **التنوع ثراء ورقي وليس تشوهاً وتعارضاً**..

ولكلٍّ امرئٍ ما سعى

من ميسلون إلى الجلاء

غسان كلاس *

كانت سورية قبل الحرب العالمية الأولى 1914 ـ 1918 جزءاً من الإمبراطورية العثمانية التي كانت تضم آنذاك تركيا والبلاد العربية. وكان الحكم التركي بعقليته الفاسدة البائدة هو المسيطر على مقدرات الشعب العربي، فكان حكماً فاشلاً من الوجوه جميعها: الدولة يشيع فيها الفساد، والحكام الأتراك يعمل كل واحد منهم بحسب هواه ولمصالحه الخاصة، وكان الأسلوب الذي اتبعته تركيا مع البلاد العربية أسلوباً استعمارياً سيئاً، إذ كانت تحاول طمس معالم القومية العربية، وتتريك العرب، وإفقادهم لسانهم وأصالتهم ومقومات حضارتهم.

وعانت الأمة العربية خلال قرون عدة من هذا الاستعمار التركي البغيض الكثير من الويلات والمآسي، وكان نضال الشعب العربي ضد هذا الاستعمار يشتد ويزداد قوة، فقد أيقن العرب ألا سبيل إلى انطلاقهم ونهوضهم إلا بتحررهم من تركيا وتخلصهم من هذه الإمبراطورية التي استسلمت بدورها للاستعمار الغربي، ولنفوذ الدول الغربية الكبرى، وبدأت القضية العربية تتبلور لدى أبناء الشعب العربي في سورية ولبنان وشبه الجزيرة العربية ومصر، والشمال الإفريقي. وقامت الجمعيات العربية السرية تنظم صفوف الشعب العربي مطالبة

* كاتب وباحث من سورية، عضو اتحاد الكتاب العرب.

بالانفصال عن تركيا ومنادية باستقلال البلاد العربية. وكان رد فعل تركيا على هذه الحركات التحررية عنيفاً، ولكنه لم يكن مجدياً قط، فالتيار العربي كان أقوى من الطغيان التركي، وكان أقوى من أنواع الإرهاب جميعها التي أوقعها الحكام الأتراك على قادة الحركة العربية التحررية.

وما إن انتهى القرن التاسع عشر وبدأ القرن العشرون، حتى كانت الإمبراطورية العثمانية قد شارفت على الانهيار التام، فقد أخذت الضربات تنهال عليها من الداخل والخارج معاً. كان الشعب العربي في الداخل يشتد في مطالبته بالاستقلال، وكان جشع الاستعمار الغربي يزداد تسلطاً على هذه الإمبراطورية ويحتل احتلالاً غادراً أجزاء من أرض الوطن العربي. والواقع أن الشعب العربي كان في تلك الفترة يرزح تحت استعمارين: الاستعمار التركي من جهة، والاستعمار الغربي من جهة ثانية.

وفي أثناء ذلك كان الشعور القومي يزداد تأججاً في نفوس أبناء الشعب العربي، فعلى الرغم من الأحداث الرهيبة التي مر بها هذا الشعب في تلك الفترة، تمكن المناضلون العرب من عقد مؤتمرهم عام 1913 المعروف باسم المؤتمر العربي السوري، طالبوا فيه بالحكم الذاتي لأقطار العروبة.

وأدرك الاستعمار الغربي أن الاستعمار التركي قد انهار من البلاد العربية، وأن الشعور القومي التحرري لدى أبناء الشعب العربي ينمو نمواً هائلاً، فأخذت بريطانيا وفرنسا تُحيكان مؤامرات جديدة على الأقطار العربية التي لم تقع بعد تحت سيطرتهما، واستغلت هاتان الدولتان الاستعماريتان وقوع الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918)، فبدأتا سلسلة جديدة من المؤامرات على الوطن العربي.

وحين كان الشريف حسين يتبادل الرسائل مع ممثل بريطانيا مكماهون (1915 ـ 1916) بشأن تسليم بريطانيا باستقلال العرب بعد الحرب مقابل تأليف جيش عربي يساند بريطانيا في حربها على الأتراك، في ذاك الوقت بالذات كانت بريطانيا قد عقدت معاهدتين سريتين تتضمنان تقسيم البلاد العربية بينها وبين فرنسا ثم إيطاليا، وكانت إحدى هاتين المعاهدتين هي المعاهدة المعروفة بمعاهدة القسطنطينية، وهي خطابات تُبودِلَتْ بين سفراء هذه الدول

سراً في القسطنطينية فيما بين (4 آذار و10 نيسان 1915)، والثانية هي المعاهدة التي عقدت في لندن 1915.

ولم تكتف بريطانيا بهذا الخداع بل أعقبت ذلك باتفاقية سرية أخرى في تشرين الأول 1916، هي اتفاقية سايكس ـ بيكو التي قسمت بمقتضاها البلاد العربية بين الحلفاء في الحرب العالمية تحت اسم الانتداب.

ثم أتبعت بريطانيا ذلك في 2 تشرين الثاني 1917 بوعد بلفور المشؤوم الذي منحت بريطانيا بمقتضاه وطناً قومياً لليهود في قلب الأمة العربية في فلسطين.

وظن العرب أن إنكلترا ستساعدهم على نيل استقلالهم بعد تحررهم من تركيا، فأعلنت الثورة العربية الكبرى سنة 1916.

ودخل الأمير فيصل بن الشريف حسين إلى دمشق في تشرين الثاني 1918 بصفته قائداً عسكرياً لإدارة منطقة سورية، ثم سافر إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح، وعاد إلى دمشق في 22 كانون الثاني 1920، وكان أبناء سورية قد عقدوا العزم على إعلان استقلال البلاد، وعقد المؤتمر السوري جلسة في 7 آذار 1920 أعلن فيها:

ـ استقلال سورية بحدودها الطبيعية.

ـ المناداة بالأمير فيصل بن الحسين ملكاً عليها.

وفي يوم 8 آذار 1920 تمت البيعة في دار بلدية دمشق، وتألفت حكومة وطنية.

وكانت فرنسا تخطط لاحتلال سورية ولبنان طبقاً لمعاهدة سايكس ـ بيكو وللاتفاقات السرية الأخرى التي عقدتها مع بريطانيا. ونزلت القوات الفرنسية على الساحل السوري في تشرين الثاني 1918. ومنذ ذاك الحين بدأ الشعب العربي في سورية معركة جديدة مع الاستعمار، معركة ضد الاستعمار الفرنسي. فقد اصطدمت تلك القوات الفرنسية في أنطاكية بالمناضلين السوريين بقيادة يوسف السعدون وإبراهيم هنانو.

وانعقد مؤتمر المجلس الأعلى للحلفاء في مدينة سان ريمو بإيطاليا (25 نيسان 1920)، وقرر وضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ووضع فلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني.

ولكن شعب سورية رفض بالإجماع هذا القرار الاستعماري، فهو لم يحمل السلاح في وجه تركيا، ولم يتحرر من الاستعمار التركي، ليسلم نفسه لاستعمار جديد هو الاستعمار الفرنسي.

وأخذت فرنسا تثير الشغب في سورية، وتتدخل بمختلف الوسائل لنسف الحكم الوطني القائم. وفي 11 تموز 1920 بعث الجنرال غورو، ممثل فرنسا وقائد القوات الفرنسية في الشرق، بإنذار للملك فيصل، طلب فيه:

- قبول الانتداب الفرنسي على سورية من دون قيد ولا شرط.
- احتلال محطات سكة حديد (رياق - حلب) احتلالاً عسكرياً، واحتلال مدينة حلب.

وأرسل الملك فيصل مذكرة إلى دول الحلفاء، احتج فيها على التهديد الفرنسي.

واجتمع المؤتمر السوري (بوصفه ممثلاً للشعب)، فأصدر قراراً تاريخياً يؤيد فيه الاستقلال التام، والوحدة السورية، ورفض الهجرة الصهيونية.

وكان أن وجهت فرنسا قواتها للزحف على دمشق. فجمع الشعب قواه، وعزم على الوقوف في وجه العدوان الاستعماري الجديد، وشكل قيادات شعبية، وأعلن الثورة على فرنسا، وكان سلاحه الوحيد في ذلك إيمانه بقضيته.

وكان **يوسف العظمة** قائداً عاماً للجيش السوري ووزيراً للحربية، فقرر رفض الإنذار الفرنسي وعزم مع جنوده والمتطوعين على مقاومة القوات الفرنسية التي بدأت الزحف على دمشق قادمة من بيروت، وكانت معركة ميسلون التاريخية (24 تموز 1920) استشهد فيها يوسف العظمة، وكثير من رفاقه.

ودخلت فرنسا إلى دمشق فوق جثث الشهداء، وطردت الملك فيصل منها (28 تموز 1920)، وبذلك انتهى عهد ملكية فيصل في سورية.

منذ أن دخلت فرنسا إلى سورية، لم يفتر كفاح الشعب ضدها ومطالبته إياها بالجلاء عن أرضه.

فتتابعت الثورات إثر بعضها، وفي كل مكان من أراضي سورية ضد المستعمر الدخيل.

وفي هذه الثورات برهن الفرنسيون عن عراقتهم في أساليب الهمجية والبربرية، فراحوا يضربون المدن (وخاصة دمشق) بقنابل الطائرات، وأحرقوا الأسواق وهدموا البيوت فوق السكان، ولم تنطفئ الثورة إلا في آب 1927. وأخذت فرنسا تعمل في البلاد نهباً وتمزيقاً وتنكيلاً. فقسمت سورية إلى ولايات ودويلات، وزورت الانتخابات لإقامة جمعية تأسيسية تُكَلَّف بوضع دستور لسورية يتخذ في الظاهر شكل تلبية مطالب الشعب على أن يظل الحكم الحقيقي بيد فرنسا.

وقامت الجمعية التأسيسية سنة 1928، ورغم أنها لم تكن ممثلة لأماني الشعب الحقيقية فقد اتخذت مقررات طالبت بموجبها:

- بإقامة النظام الجمهوري في البلاد.
- بأن سورية وحدة لا تتجزأ.

وفرض الفرنسيون على سورية فيما بعد حكومات لا تمثل الشعب، ولكن المظاهرات، مظاهرات الشعب في المدينة والريف، استمرت ضد الاستعمار الفرنسي الذي أعيته الحيل في إيقافها.

وفي سنة 1936 هبت سورية بمختلف طبقاتها وفئاتها تطالب بالاستقلال. وأ ضربت البلاد ستين يوماً. وقامت مظاهرات صاخبة وسقط الشهداء من أبناء الوطن، وأذعنت فرنسا لمفاوضة السوريين والاعتراف باستقلالهم.

وذهب وفد سوري إلى باريس، وقع مع الحكومة الفرنسية معاهدة أيلول 1936، وهي تنص على اعتراف فرنسا باستقلال سورية.

وقام في سورية نوع من الحكم الوطني بعد معاهدة 1936 التي اعترفت فرنسا بموجبها باستقلال سورية، (رغم ما في تلك المعاهدة من قيود تكبل

سورية، وتجعل لفرنسا سيطرة فعلية على مقدرات البلاد) والتي رضي الشعب بها وعدّها خطوة أولى في طريق تحقيق سيادته الكاملة وتحرره من فرنسا. ولكن الاستعمار الفرنسي كعادته، يأبى على سورية أن تمارس حتى استقلالها النسبي، فأخذ يضع العراقيل في وجه تنفيذ هذه المعاهدة، كما استمر في التدخل في جميع شؤون البلاد، والتآمر على نسف هذه المعاهدة.

وظل الجو الشعبي متوتراً، فقد أيقن أبناء سورية أن فرنسا غير صادقة في التزاماتها، وبدؤوا يتحسسون المؤامرة الجديدة التي تحاك ضدهم والتي تجلت في جملة ما تجلت بالمفاوضات السرية التي أجرتها فرنسا مع تركيا، لسلخ لواء الإسكندرون العربي عن سورية وإلحاقه بتركيا، تنافياً مع المبادئ الدولية جميعها، وأبسط قواعد حقوق الإنسانية.

حين بدأت الحرب العالمية الثانية عطلت فرنسا الحياة البرلمانية في سورية، وأقامت حكومة تأتمر بأمرها، وأخذت تستغل موارد البلاد وخيراتها لحساب الجهاز الحربي للحلفاء ضد المحور.

ولكن الشعب لم ينسَ هدفه الأول: وهو المطالبة باستقلال البلاد، فظل يضغط على فرنسا ويقاومها حتى اضطرت هذه إلى الاعتراف باستقلال سورية في أوائل عام 1943.

وفي السنة ذاتها جرت انتخابات وطنية في سورية، حصل فيها الوطنيون على أكثرية المقاعد في المجلس النيابي، وانتخب السيد **شكري القوتلي** بالإجماع رئيساً للجمهورية السورية، وبدأت الدول الأجنبية تعترف باستقلال سورية التي خرجت من عزلتها لأول مرة، وسارت خطواتها الأولى في طريق الاستقلال.

تشكلت أول حكومة وطنية بعد إعلان استقلال سورية برئاسة المرحوم **سعد الله الجابري** (1943). وما كادت تمارس هذه الحكومة سلطاتها بوصفها حكومة لدولة مستقلة حتى راحت فرنسا تضع في طريقها العقبات. ذلك بأن أول ما يميز العقل الاستعماري في كل زمان ومكان، هو أنه يأبى الاعتراف للشعوب بحقوقها المشروعة، وأول هذه الحقوق حق تقرير المصير، وحق ممارسة السيادة. ولم يختلف منطق فرنسا في هذا المجال عن أي منطق استعماري، فهي بعد أن

اضطرت إلى التسليم لأبناء سورية باستقلالهم، راحت تدس على هذا الاستقلال وتحاول العبث به، وتتآمر عليه، لأنها لا تريد أن تتخلى عن مناطق نفوذها طواعية، ولأنها تأبى إلا أن تظل متشبثة بمنطقها الاستعماري الرهيب.

وبدأ دور جديد من النضال بالنسبة للشعب السوري:

- نضال من أجل استلام السلطات والصلاحيات التي كانت تمارسها فرنسا باسم سورية.
- نضال الشعب السوري من أجل استرداد الحقوق التي اغتصبها منه الاستعمار الفرنسي.

كانت فرنسا قبل عام (1943) هي التي تحكم البلاد مباشرة، وهي التي تصدر التشريعات للبلاد، وهي التي تشرف على جهاز الدولة. وقد أصبح طبيعياً أن يطالب الشعب السوري بعد أن نال استقلاله بنضاله وجهاد أبنائه، بعودة جميع السلطات والصلاحيات إليه.

بين سنة 1942 وسنة 1945، استردت سورية من فرنسا كثيراً من حقوقها، غير أن ثمة حقاً كبيراً ظلت فرنسا تمانع بالتسليم لنا به، حق تشكيل جيش سوري وطني، وجلاء القوات الفرنسية عن سورية.

فقد أدرك الشعب منذ البدء بأن استقلاله مهدد بصورة مستمرة ما دامت هناك قوات أجنبية ترتع فوق أراضيه، وما دامت فرنسا متمسكة بعدم تسليم جيش الشرق لسورية، رغم أن كثيرين من أفراد هذا الجيش، هم من أبناء البلاد.

وكان طبيعياً أن تطالب الحكومة السورية بحل الجيش الفرنسي، وجلاء القوات الفرنسية عن أراضي سورية، وتشكيل جيش وطني يحمي استقلال البلاد ويذود عنها كل تهديد خارجي.

غير أن فرنسا ظلت متشبثة بالاحتفاظ بالجيش وبوضعه تحت قيادتها، وظلت تكذب على الشعب السوري، وتماطل في تسليم الجيش لأبناء البلاد وللحكومة الوطنية، وكان ذلك دليلاً قاطعاً على سوء نواياها، وعلى استمرارها في التآمر على سيادة سورية واستقلالها.

وجاءت سنة 1945، وكان الوضع في البلاد على الشكل الآتي:

ـ مفاوضات بين سورية وفرنسا لحل جيش الشرق وتشكيل جيش سوري وطني.

ـ تقوية روابط التعاون والتضامن بين سورية والبلاد العربية الأخرى.

ـ تقوية مركز سورية الدولي.

فقد أدركت سورية أن قضيتها لا تنفصل عن قضية البلاد العربية الأخرى، فالكفاح العربي واحد، ويجب أن يكون واحداً، لأنه كفاح موجه ضد الاستعمار من جهة، ومن أجل التحرر من جهة أخرى.

ومعنى ذلك أن مصير سورية هو مصير البلاد العربية الأخرى ذاته، وأن الاستعمار هو الذي جزأ البلاد العربية كي يسهل عليه ابتلاعها، واستنزاف خيراتها ومواردها، وأن على الشعب العربي أن يقارع الاستعمار يداً واحدة وإرادة واحدة.

وإذا كان على الأمة العربية أن تتحرر من الاستعمار البريطاني والفرنسي، ومن كل استعمار، فليس ذلك إلا المرحلة الأولى من مراحل الكفاح العربي. أما **المرحلة الثانية** فهي تحقيق الوحدة العربية الشاملة التي يتاح فيها للإنسان العربي أن ينطلق من عقاله، وأن يعود إلى الإسهام في الحضارة الإنسانية وفي بناء العالم على أسس الحق والحرية والعدالة.

حين وجدت فرنسا نفسها محرجة تجاه مطالب الشعب السوري، التي تقدمت بها الحكومة السورية باسمه، لجأت إلى أسلوب المراوغة، فراحت تتحدث إلى الحكومة السورية عن عقد اتفاقات ثقافية قبل البت بعقد اتفاقية تسليم الجيش.

وكانت فرنسا عازمة على عدم التسليم لسورية بتشكيل جيش وطني، وعازمة في الوقت ذاته على عدم التنازل عن الجيش الذي شكلته بأكثريته من أبناء سورية ولبنان، أي أن فرنسا كانت متشبثة بموقفها الاستعماري، ولم تكن تهدف من إجراء المفاوضات مع الحكومة السورية إلاّ التعويق والمماطلة.

وكان يوم 6 أيار 1945 حين أنزلت فرنسا من مرفأ بيروت قوات فرنسية جديدة للتمركز في سورية ولبنان، وذاع نبأ وصول الوحدات الفرنسية الجديدة بسرعة البرق بين أبناء الشعب. وأرسلت فرنسا عدداً من رجالها فألقوا قنبلة على المجلس النيابي السوري في جنح الليل، وبدأ الهياج يعم أوساط الشعب الذي ينظم صفوفه، ويهيئ نفسه لمعركة حاسمة مع الاستعمار الفرنسي.

في هذا الجو المتوتر عقد المجلس النيابي السوري جلسة في 8 أيار 1945 فضح فيها النواب نوايا فرنسا العدوانية ومخططاتها الاستعمارية تجاه سورية، وطالبوا من الحكومة أن تحدد موقفها بصراحة تامة من تهديدات فرنسا، كما طالبوا مواطنيهم أبناء الشعب أن يكونوا على أهبة الاستعداد للمعركة النهائية مع فرنسا.

في تلك الأثناء كانت أعمال الاستفزاز التي تقوم بها فرنسا ضد أبناء البلاد قد بلغت أوجها من العنف والحقد. وفي تلك الأثناء كانت منظمات الشعب في سورية تحشد المواطنين وتعدهم للذود عن كرامة البلاد واستقلالها ولمجابهة الخطط العدوانية التي أعدتها فرنسا.

وتشكلت في مدن سورية جميعها قيادات وطنية، وفرق من أبناء الشعب، أخذت على عاتقها تحرير البلاد من الدخيل، وفرض الجلاء بقوة الإيمان والحق على فرنسا المستعمرة. أما الطلاب -وخاصة طلاب الجامعة -فقد أخذوا يتدربون على حمل السلاح، ووضعوا أنفسهم جنوداً في خدمة الوطن للدفاع عنه ضد أي عدوان. وكان شعارهم هو الشعار ذاته الذي نادت به جماهير الشعب: الجلاء التام، لا معاهدات ولا مناطق نفوذ لفرنسا في سورية. وراحت المظاهرات تطوف شوارع المدن السورية وقراها تنادي بخروج فرنسا، وخلاص البلاد نهائياً من كل نفوذ أجنبي.

وحدثت اشتباكات عنيفة دموية بين قوات فرنسا، ومنظمات الشعب التي انضم إليها جميع أبناء البلاد، بمن فيهم النواب الذين حملوا السلاح أيضاً، ووضعوا أنفسهم تحت تصرف القيادة الوطنية. وهكذا وقفت سورية مرة أخرى يداً واحدة، وعزيمة واحدة، في وجه المؤامرة الجديدة.

وكان موقف الحكومة مماثلاً لموقف الشعب. وعقد المجلس النيابي اجتماعاً خطيراً، أصدر فيه عدداً من القوانين الرامية إلى إنشاء قوى أمن جديدة، وإلى دعوة جميع المواطنين (الذين تتراوح أعمارهم بين 18 ـ 60 سنة) إلى حمل السلاح للدفاع عن الوطن.

وفي مساء 29 أيار 1945 ضربت فرنسا المجلس النيابي.

وقد بلغ عدد الذين استشهدوا في داخل المجلس النيابي ثمانية وعشرين (28) شهيداً قدموا حياتهم فداء لوطنهم، ولقضية أمتهم العادلة.

وعندما انتهى السفاحون الفرنسيون من قتل حامية البرلمان، راحوا يدمرونه من الداخل ويحرقون ما فيه من مستندات ووثائق وينهبون أثاثه. بل إنهم لم يتورعوا عن سرقة صندوق المحاسبة الذي كان يحوي بعض أموال المجلس وكثيراً من الوثائق المالية الرسمية. وحاولوا فتح الصندوق فعجزوا عن ذلك، وحاولوا كسره فلم يفلحوا، فنقلوه إلى بيت الجنرال قائد الجيش الفرنسي (الكائن تجاه البرلمان).

وعندما تدخلت القوات البريطانية (بناء على أوامر مجلس الأمن) لإيقاف المجزرة الفرنسية، استطاعت الحكومة السورية إخراج الصندوق المذكور من بيت الجنرال الفرنسي، وكان قد لف بأغطية بغية شحنه إلى خارج البلاد.

ولم تقتصر عملية النهب على ما في المجلس النيابي فحسب، بل إن الفرنسيين قد نهبوا عدداً كبيراً من الدوائر الرسمية، والمؤسسات العامة ودور العبادة.

في الوقت الذي كانت فيه حامية البرلمان السوري تجابه نيران فرنسا، وسواطير جنودها، وتستشهد دفاعاً عن كرامة أمتها، كانت مدفعية فرنسا تضرب مدينة دمشق من مختلف الأماكن: من ثكنات المزة، وثكنات القابون، وأماكن احتشادات الجنود الفرنسيين في شارع النصر (جمال باشا سابقاً). كانت تطلق نيرانها على البيوت وعلى السكان الآمنين من دون تمييز. وسلطت المدفعية في تلك الليلة نيرانها على قلعة دمشق (مركز قيادة الدرك والسجن المدني)، فدمرت قسماً منها، كما فتكت بعدد كبير من المسجونين.

وكان المرحوم الدكتور **مسلم البارودي** يحمل آنذاك جريحاً بالسيارة لإسعافه، فأطلقت عليه القوات الفرنسية نيران رشاشاتها فسقط شهيداً أمام محطة الحجاز.

وأصبحت دمشق وكأنها ميدان لمعركة حربية رهيبة، فقد أصاب التدمير بيوت السكان الآمنين والمدارس والمستشفيات، وأعمل الفرنسيون نهباً في المحلات التجارية، فكانوا يحطمون أبوابها وينهبون ما فيها من بضائع. ولعل أرهب الفظائع التي ارتكبوها ضربهم للمستشفيات.

وفي صباح اليوم التالي 30 أيار كانت الطائرات الفرنسية تلقي قنابلها على دمشق، وكانت المدينة قد انقطعت عن العالم الخارجي كله.

غير أن رئيس المجلس النيابي المرحوم **سعد الله الجابري** تمكن من الهرب إلى بيروت في سيارة البطريرك الروسي. وما إن وصل إليها حتى أثار الرأي العام العالمي بخطاب ألقاه في ساحة الشهداء ببيروت، فتناقلت وكالات الأنباء العالمية أخبار العدوان على دمشق، وعرف العالم بوحشية العدوان الفرنسي الآثم على البرلمان السوري وعلى دمشق والمدن السورية الأخرى.

وفي 28 أيار، وبينما كانت قنابل العدوان الفرنسي تتساقط على مدن سورية وشعبها الآمن، طلبت الحكومة السورية عقد اجتماع عاجل لمجلس جامعة الدول العربية، لبحث تحرشات فرنسا واعتدائها على استقلال سورية.

وعرف الشعب العربي في أقطاره كافة بالمحنة التي أصابت أبناء سورية من الإرهاب الفرنسي، فهب هذا الشعب في البلاد العربية جميعها يدعو إلى نصرة سورية ولبنان، ويتطوع للانضمام إلى المجاهدين السوريين الذي آلوا على أنفسهم أن يحرروا أرض الوطن من بقايا النفوذ الفرنسي.

وقامت المظاهرات الشعبية الصاخبة في القاهرة وبغداد وعمان وجدة وبيروت وفي كل مدينة عربية تطالب الحكومات العربية بنصرة سورية وإرسال قوات لمشاركة الشعب في معركته التحررية.

وعقدت جامعة الدول العربية جلستها الأولى في (4) حزيران سنة 1945، وبحثت الوضع في سورية، واتخذت مقررات تاريخية تستنكر فيها العدوان

الفرنسي وتؤيد نضال الشعب العربي في سورية، وتحمل فرنسا مسؤولية ما وقع في سورية ولبنان من قتل وتخريب وخسائر، وتعلن بأن الدول العربية لا تقبل بأي مؤتمر دولي يعقد لحل النزاع بين سورية ولبنان من جهة، وفرنسا من جهة أخرى، إلا على أساس الاستقلال والسيادة الكاملين لهما.

وفي الوقت ذاته أرسل رئيس الجمهورية نداء إلى دول الحلفاء يستنكر فيه العدوان الفرنسي والمجزرة الاستعمارية التي أوقعتها فرنسا بالشعب.

وفي (31) أيار 1945 اتخذت الحكومتان البريطانية والأميركية قراراً بالتدخل لوقف سفك الدماء.

وكان الشعب العربي في سورية قد انتصر على جحافل الفرنسيين وقواتهم، فتوقف القتال، وأخذت القوات الفرنسية تنسحب من ثكناتها في جنح الليل، وتحت حماية الجيش البريطاني لئلا يمزقها الشعب ويجهز عليها.

وفي 15 شباط 1946، تقدمت سورية ولبنان بشكوى إلى مجلس الأمن ضد فرنسا، وطلبتا سحب الجيوش الأجنبية فوراً من بلديهما.

ونوقشت الشكوى في مجلس الأمن خلال يومين، صدر إثرها القرار الآتي:

«إن مجلس الأمن قد أخذ علماً بالتصريحات التي أدلى بها الفرقاء الأربعة وسواهم من أعضاء المجلس، ويعرب عن ثقته بجلاء الجيوش الأجنبية عن سورية ولبنان في أسرع وقت ممكن، وبقيام الدول صاحبة العلاقة بمفاوضات لتحقيق هذه الغاية دون تأخير، ويرجو من هذه الدول أن تعلمه بنتائج هذه المفاوضات».

وهكذا ربح الشعب قضيته وحرر بلاده من بقايا الاستعمار وآثامه وذيوله، وفرض عليه الجلاء التام عن أرضه.

واحتفلت سورية بالعيد الأول للجلاء يوم (17) نيسان 1946 بعد أن لفظت أرضها آخر جندي أجنبي، وبعد أن بدأت بتشكيل جيشها الوطني وممارسة استقلالها الكامل. وفي ذاك اليوم (17 نيسان 1946) ألقى السيد **شكري القوتلي** رئيس الجمهورية خطاباً في جماهير الشعب قال فيه:

«هذا يوم تشرق فيه شمس الحرية ساطعة على وطنكم فلا يخفق فيه إلا علمكم، ولا تعلو فيه إلا رايتكم...».

«سلوا هذه الغوطة الفيحاء عن معاركها الشعواء، سلوا جبل العرب الأشم تنطلق منه الثورة الكبرى يقودها سلطان الأطرش، سلوا ربوع الشمال وجبل الزاوية عن ثورة هنانو، وجبال العلويين سلوها عن ثورة صالح العلي. سلوا سهول حمص ووادي حماه وتلكلخ والمزرعة وحوران. سلوا راشيا والقلمون، سلوا هذه البيوت التي دمرت والمزارع التي أحرقت، والمتاجر التي نهبت، سلوا المنافي والسجون، سلوا دماء الشهداء أي ثمن دفعناه لاستقلالنا، وأي جهد بذلناه لبلوغ أهدافنا.

أجل سلوها، هل ولينا عن دفع الثمن، وهل قصَّرْنا عن أداء المهر، وهل خططنا في سفر الجهاد والتضحيات إلا صفحات باهرات نيرات، يشع منها نور الحق المبين، ويتعالى منها تكبير المجاهدين المؤمنين..

ولقد صبرنا حتى انقلبت النقمة نعمة، وحفر الاستعمار بيده لَحْدَه، ومن حالكات تلك الليالي السود بزغ فجر هذه الحرية الزهراء، ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين.

لقد انجلت الغمة عن هذه الأمة، وصدق الله وعده، ونصر جنده، وهزم الطغيان وحده..

إننا نودع اليوم عهد الهدم، ونستقبل عهد البناء، فصار لزاماً علينا أن نبدد ظلمات الجهل والفقر، وأن نكافح العلل الخلقية والنفسية، وعلينا أن نفسح المجال أمام الكفايات وأن نصقل المواهب، ونجلو الصدأ عن عبقرية هذا الشعب الذي أتى به آباؤه الأولون..

وإننا نقطع على أنفسنا عهداً أكيداً أن نحافظ على استقلالنا، وأن نحمي حمى حريتنا، ونبذل أقصى الجهد لإعلاء كلمة أمتنا، ولرفع شأن وطننا والذود عن رايتنا بدمائنا ومهجنا، والله على ما أقول شهيد..».

المراجع:

- قصة الجلاء عن سورية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1962م..
- عيد الجلاء السوري، منير الريِّس، 1961م.
- سورية من الاحتلال حتى الجلاء، نجيب الأرمنازي، 1954م.
- تاريخ الثورة السورية، محيي الدين السفرجلاني، دمشق ـ دار اليقظة العربية، 1961م.
- يوم ميسلون، ساطع الحصري، لبنان ـ مطبعة الكشاف، 1947م.
- صفحات من أدب ميسلون، غسان كلاس، دمشق ـ دار البشائر، ط2، 2007م.

مقولات في الحرية

ندا ذبيان*

يرى معظم المحللين أنّ الحرية باتت مصحوبة بالشذوذ والفوضى، وعلى ما يبدو أن معظم الناس أصابهم الغرور، وما أكثر الذين سيطرت عليهم الأنانية فأوقعوا الناس في تباغض وحروب.

قد لا توجد كلمة تتضمن معانيَ مختلفة ككلمة الحرية، منهم من يراها حرية شخصية ومنهم من يراها تعبيراً عن الديمقراطية أو الحق في الانتخابات، أو حق الانتساب للأحزاب والتعبير عن الرأي، أو الحق في حمل السلاح... لا شك أن الحرية تُعدُّ وسيلة ناجحة لتطوير الذات والقدرات، ولكن هذه الحرية هل تمكنت من إرساء الأسس للنهوض بمجتمعاتنا، أو تحقيق العدالة وإعطاء الشعوب المستعبدة والمحرومة أبسط حقوقها؟ الناس ينقادون بسرعة إلى بعض الشعارات التي لا تحقق أي فائدة للمجتمع، وهذا الخطأ قد يكون عن حسن نية فتأتي النتائج سيئة، ولهذا على كل غيور ومحب لمصلحة الوطن أن يتصدى لكل ما هو فاسد.

لقيام دولة ناجحة لا بد من تعاون كل أفراد المجتمع، ولا فرق بينهم، أو بين مهنة وأخرى، فالوطن بحاجة إلى البنّاء والفلاّح والنّساج والمُدرِّس... وعلى كل شخص أن يعمل العمل الذي يناسبه ويملك

* كاتبة وباحثة من لبنان، عضو اتحاد الكتاب العرب (سورية).

الاستعدادات الطبيعية للقيام به، وإذا أحب كل إنسان عمله سيكون الإنتاج أفضل، ولن تكون حريته مقيدة بأعمال لم يتهيأ للقيام بها؛ "أفلاطون" عدَّ أساس الفوضى والفساد هو انتشار الرأي القائل: إنَّ كل إنسان يمكن أن يفهم أي شيء وفي كل المجالات، هذه الثقة الزائدة في النفس عند بعضهم التي وصلت إلى حد التصلب، هي التي عطلّت الأعمال وزرعت الفوضى، ومن المهين تصنيف الناس بحسب الأدوار أو بحسب المعتقد.

متى تُمنح الحرية

"**ستيوارت مل**" قال: لا يجوز منح الحرية لدولة قبل أن يتهيأ الناس فيها وتكون لديهم القدرة على تحسين أوضاعهم بالمناقشات الحرة وعلى قدم المساواة.

أما "**سبينوزا**" فرأى المشكلة بأن معظم الناس تعيش وفق قانون الرغبة والشهوة وليس وفق قوانين العقل، فالعقل الإنساني هو من ينظم حياة الناس، أما الغرائز فلا تحقق الحماية على الإطلاق، سبينوزا يعدُّ الإنسان حراً بقدر ما يهتدي إلى العقل. و"مونتسكيو" في كتابه (روح الشرائع) شبّه الحرية بالفوضى، فلا يوجد حرية مطلقة؛ لأن الحرية تحتاج دائماً إلى حدود عند الشعب وعند الحاكم.

ومن يحاول فرض مفهومه للحرية على الآخرين بالقوة سيدخل حتماً في نفق العبودية والاستبداد، وما من مستبد إلا هو مأخوذ بجنون العظمة ووهم التصلب وزيف العلاقات وتقاطع المصالح... هذه كلها أقسى أنواع العبودية، لأن الانفعالات حين تتحكم بمصيرنا أكثر من تَحَكُّم المنطق والعقل ستدمِّرُنا.

" **برتراند رسل**" جمع بين الحرية والاحترام، ووضع أسساً واضحة لمنح الحرية قال:

على الدولة أن تقمع بعض الحريات إذا كانت تسبب الإساءة إلى المجتمع، وفضيلة الدولة الأساسية هي ردعها للعنف بين المواطنين، وإرساء قواعد الاحترام.

"الحرية بحد ذاتها هي أساس سلبي، إنها تطلب منا أن لا نتدخل في شؤون الآخرين، ولكنها لا تعطينا أيَّ قاعدة للبناء، إنها تُظهر بأن العديد من المؤسسات السياسية والاجتماعية هي سيئة ويجب هدمها، ولكنها لا تبيّن لنا ما يجب أن نضع مكانها، لهذا السبب تحتاج نظريتنا السياسية إلى أساس إضافي حتى لا تكون هدمية مجردة"(1) ويضع برتراند رسل أمثلة على حالات لا يجوز إعطاء الحرية لأصحابها مثلاً: "إذا أهملت الدولة حالة واحدة من مرض الطاعون فقد تتسبب بكارثة للمجتمع بأكمله، لا أحد يدعي بجدية أن إنساناً مصاباً بالطاعون يجب أن يبقى حراً يزرع وباءه طولاً وعرضاً، يبقى التدخل في الحريات شراً ولكنه في بعض الحالات أقل شراً من انتشار المرض الذي تتيح الحرية انتشاره"(2). **الحرية إرادة واعية وليست الجهل والعشوائية.**

ثمة فضائل عديدة للحرية أو للديمقراطية، ولكن من الواضح أن الديمقراطية بشكلها المعاصر لم تستطع أن تقدم الحلول للمشكلات الاجتماعية، وكيف يمكن أن تتوافق مقولات الحرية والديمقراطية مع الاستعمار والتدخل في شؤون الدول وتهديد استقرارها واقتصادها. ولتحقيق مكاسب سياسية تقوم بعض الجهات بتخريب النسيج الاجتماعي ونشر ثقافات جديدة ساعدت على انتشار الفوضى والعنف والتطرف؛ والحل لمشكلات كهذه في فكر **جمال الدين الأفغاني** لا يكون إلا بوجود الحاكم المستبد العادل: " إنما العمل العظيم يقوم به سلطان قوي قاهر يحمل الأمة على ما تكره أزماناً حتى تذوق لذته وتجني ثمرته..."(3).

كل إنسان يريد أن يعيش بأمان، ولا يوجد إنسان واحد يرضى بحياة القلق والخوف والغضب... وإذا لم يتعاون الناس لن يكون هناك أي استقرار، فالمجتمعات من دون نظام فوضى قاتلة، المفروض أن نتنازل عن بعض حقوقنا الفردية في سبيل المصلحة العامة، وبالتالي حين تتحقق المصلحة العامة تتحقق المصالح الشخصية. والتحالف بين أفراد المجتمع يدل على عمل أخلاقي وقانوني، ويسهم في تحقيق سياسة ناجحة، وأكثر الدول الراعية للديمقراطية هي التي تعتمد في قوانينها على نشر الوعي وإلزامية التعليم لكل أفراد المجتمع.

ولكي تصبح الحرية في أنقى صورها نحتاج إلى عناية أكثر لتطوير الشخصية، وهذا يتطلب برامج توعية وجهداً حكومياً: "الأخلاق أثمار بذورها الوراثة وتربتها التربية، وسقياها العلم، والقائمون عليها هم رجال الحكومة، بناء عليه تفعل السياسة في أخلاق البشر ما تفعله العناية في إنماء الشجر"(4). الإصلاح يبدأ بإصلاح الأشخاص وخاصة الأشخاص الذين يتولون مناصب سياسية.

هل يجوز منح الحرية لأشخاص ليست لديهم القدرة على تنظيم أوضاعهم؟!

لو تُرك الإنسان على سجيته من دون رادع سوف ينجَرّ بسهولة باتجاه كل ما يحلو له، خاصة أن المجتمعات البشرية مجتمعات مفتوحة تتسرب إليها كل العادات بالتدريج، سواء كانت عادات سيئة أو عادات جيدة.

مستحيل أن يتحرر الإنسان من الالتزام بالقوانين، ولا شيء أكثر من السلطة تُخلّص الناس من الفوضى والهمجية. "**توماس هوبز**" وصف المجتمعات البدائية في ـ الطور الطبيعي ـ قبل وجود تشريعات وقوانين بأنها جحيم الحرب الدائمة (الكل ضد الكل)، المجتمع غير منظم فوضوي، كان كل شخص يستطيع أن يسلب أو يقتل أي شخص آخر من دون أن يردعه رادع، والمنافسة وسيطرة الأهواء والوحشية جعلت الإنسان ذئباً بالنسبة للإنسان، ولهذا كان لا بد من مغادرة هذه الحالة الهمجية بإقامة المجتمعات وتنظيم الحماية للأفراد ووضع حد للخوف؛ ولهذا يُسوِّغ هوبز الحاجة إلى الترهيب وإلى وجود سلطة رادعة.

نظام الدولة الذي يُراعي مصالح الشعب لا تُعدُّ إطاعة أحكامه نوعاً من العبودية، ومصلحة الحاكم تقتضي أن يتصرف وفقاً لأحكام العقل لكي يبقى في مركزه ويحبه الشعب

"**جان جاك روسو**" لا يعدُّ القانون ميثاق خضوع، فالقانون يُعبّر عن الإرادة العامة، إرادة كامل الشعب، وهذا يعني أن الشعب هو صاحب السيادة وليس شخص الحاكم. التنازل عن بعض الحقوق الفردية لصالح العام يحقق الحرية، فتصبح الحرية تنفيذ القوانين، السلطة السياسية تشبه السلطة الأبوية التي تعمل

لمصلحة الأبناء، وتعود بالنفع عليهم، وهذا الخضوع للسلطة الأبوية لا يُعدُّ عبودية بل هو ضمان وحماية. وهنا لا بد من التمييز بين السلطة والقوة. السلطة تعطي الحق في توجيه الأفراد تبعاً للقوانين بينما القوة هي إجبار الأفراد على تنفيذ مهام محددة بالقوة ومن دون أي حق في توجيه هذه الأوامر. "**جون لوك**" قال: يبدأ الطغيان وإلحاق الأذى بالآخرين عندما تنتهي سلطة القانون.

لكن **من هو صاحب هذه السلطة المطلقة الذي يستطيع تنظيم أمور الناس وحمايتهم؟**

بالنسبة **لهوبز** هو الحاكم المستبد المتنور الحكيم الفيلسوف الذي اختاره الأفراد بكل ثقة لحمايتهم، ولهذا تكون سلطته مطلقة.

ولكن **ماذا لو أخطأ الناس في اختيار الحاكم؟**

معظم الناس ينقادون بسرعة وبسهولة لبعض الوعود، وخاصة إذا كانت هذه الوعود تدعي أنها ستحقق الرفاهية والوفرة والأمان، ولهذا يعلنون ولاءهم لهؤلاء الذين قدّموا الوعود، وحين لا تتحقق هذه الوعود يندفع الناس باتجاه الفوضى لمواجهة السلطة القائمة، ولكن هذه المواجهة ستواجه بمواجهة أكبر، وإذا لم تحاول السلطة القائمة مضاعفة جهودها لإنقاذ الوضع لن تستطيع أن تستمر لفترة طويلة عن طريق العنف، لأن العنف لن يجر غير العنف والفوضى ستؤدي إلى الدمار، وهذا لن يكون في مصلحة الحاكم ولا المحكوم. ومن واجب الحاكم أن يضع حداً للخصومات، ولهذا يحتاج أحياناً إلى بعض القوة لإعادة الاستقرار.

حسب قانون هوبز لا يحق للشعب رفض إرادة المشرّع أو الحاكم الذي اختاره بإرادته، أو عزله بالقوة. ويعدُّ **الحرب الأهلية أكثر الأمور سوءاً وخطورة على المجتمعات**، وهذه الحروب أشد قسوة وأكثر فتكاً من حاكم جائر. وانتهاك القانون يحصل أيضاً من الحاكم عندما لا يؤمّن حقوق الرعية. العدل هو إعطاء كل ذي حق حقه سواء للحاكم أو للشعب. ليس هوبز وحده يعدُّ الثورة أو الأعمال العنيفة لا تحل المشكلات.

محمد عبده أيضاً لا يثق بثورة الجماهير خاصة إذا كانت هذه الجماهير غير مثقفة، ويرى أن "الغوغاء عون الغاشم ويد الظالم".

وكذلك "**الكواكبي**" يستبعد العنف والثورة سبيلاً للإصلاح، فالتغيير يتحقق ببث نوع من الوعي ينبّه إلى الحالة التي تتخبط فيها الأوضاع، وتؤدي إلى تردي الأمة وانحطاطها، إذ دون وجود الوعي لا مجال للتغيير، ونقل هذا الوعي يتم بوساطة الجهد الفردي الذي يقوم به المتنور أو المصلحون أمثاله، الذين نذروا أنفسهم لخدمة مصالح الأمم، وعلى المُصلح أن يتزود بالعلوم النافعة، ولا سيما الحقوق والسياسة والفلسفة العقلية والتاريخ والإدارة... باختصار: العلوم هي التي تعمق العلاقة بين المُصلح والجماعة، وعلى المُصلح أن يكتسب صفات محدودة كالأمانة والثبات على المبادئ والمحافظة على آداب القوم وعاداتهم وإظهار الشفقة على الضعفاء والغيرة على الدين والوطن، ولا يجوز أبداً مقاومة الاستبداد بالعنف كي "لا تكون فتنة تحصد الناس حصداً... قد تحرق العامة عاصمة ولكنها بذلك لا تحصل على ما تريد." والجهد الذي تبذله العامة هو جهد غير منسّق، وكلما كانت الرعية في ظلام الجهل استفاد المستبد، الجهل هو المناخ المناسب لقيام الاستبداد واستمراره وتعسفه وانتشاره. إن بين العلم والاستبداد حرباً دائمة يسعى العلماني في تنوير العقول، ويسعى المستبد في إطفاء نورها(5).

السياسة الحكيمة برأي الكواكبي تتمثل بمبادئ ثلاثة: - الشورى – المساواة – والاشتراكية. والشورى هي المبدأ الثابت وهي أساس السياسة العادلة، وهي المبدأ الذي يُبعد الحاكم عن الاستبداد، ويؤمّن العدل والإصلاح. وبالمقابل المعرفة تحصن العوام:

"العوام هم أولئك إذا جهلوا خافوا، وإذا خافوا استسلموا، كما أنهم الذين متى علموا قالوا، ومتى قالوا فعلوا"(6) الكواكبي مع الحرية وضد الاستبداد، ولكنه يخشى العامة، فلا يجوز المطالبة بالحرية وسط أمة جاهلة:

" 1 - الأمة التي لا تشعر كلها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية.

2 – الاستبداد لا يُقاوم بالشدة، إنما يُقاوم باللين والتدرج.

3 – يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يُستبدل به الاستبداد"(7).

ما طبيعة الحكومة التي يمكن أن تحقق العدالة ؟

السياسة ليست مسألة حاكم فقط أو نظام معين، فالموضوع أعمق بكثير لأنه عملية تخطيط وتنمية لها علاقة بالتحولات الديمغرافية كالكثافة السكانية والتغيرات المناخية والهجرة والتنافس الاقتصادي... كل هذه العوامل تحدد سياسات الدول، وليس شخصاً بمفرده.

عند "**الفارابي**" تتمثل الحكمة السياسية بتنشئة وتعليم المواطنين، وتنمية مواهبهم، فالأخلاق تتشكل من خلال المعارف، والسياسة ينبغي لها أن تعتمد على المعرفة الصائبة والتخطيط السليم، والعلاج الحقيقي لخراب البلد هو في توحيد السلطة، وتوحيد الرأي، وإيجاد عقيدة تقوم على البراهين اليقينية وليس على المجادلات الكلامية، فالمجادلات الكلامية ــ خاصة هذه الأيام ــ لم تزد الناس إلا فرقة، ولم تستطع أن توحد شملهم، وبناء الآراء على أساس الظنون يعني الضلالة والفوضى والانقياد الأعمى باتجاه العنف.

بالنسبة للفارابي لا يوجد مدينة خيّرة أو مدينة شريرة بطبعها، بل بإرادة أهلها، فإذا اجتمع أهلها على الخير تكون خيّرة، وإذا اجتمعوا على الشر تكون شريرة(8).

أفلاطون عدَّ الدولة التي يحكمها (معدن الحديد والنحاس) ــ ويقصد الطبقة الجاهلة أو حكم الرعاع ـ دولة جائرة ومصيرها إلى البوار والخراب لأن هذه الطبقة لا تستطيع أن ترى الحقائق المثلى بل تعتمد على الرأي والظن وخلاص الدول والأفراد في حكم العقل لا في حكم اللذات. وازدهار الدولة يتوقف على اختيار الحكّام "الفلاسفة أصدقاء وحلفاء الحقيقة والعدالة والشجاعة والعفاف أصحاب العقول المولعة بالعلم الذي يتناول الدولة بكاملها، ليقيم على أفضل وجه تنظيمها الداخلي(9).

الحرية في عصر العولمة:

كره الحكومات ليس موضوعاً حديث العهد، ولكن الإعلام ساهم بتأجيج الفتن وسلب الحريات، فكل كلمة حتى وإن كانت عفوية قد تسبب مشكلة؛ وهل يحق لأي كان أن يتكلم خاصة إذا كان يحمل أفكاراً مُضللة؟ الموضوع معقد! وإذا كانت المشكلة مشكلة أفكار مسيئة ومضللة يُفترض أن تكون المواجهة عقلانية ومدركة تماماً لنتائج الأمور، فاللغة الإعلامية أحياناً تفعل وتدمر كما يفعل السلاح، وتصل إلى حد تدمير القيم والنفوس.

هذا الإعلام الموجه يعمل دائماً على تحريك المشاعر ويحاكي الميول، ويفتح الباب أمام البغضاء، وصورة الحدث تفرض نفسها على المشاهد، وهناك أدلة واضحة على أن نشر أخبار العنف في أجهزة الإعلام تسهم في تأجيج العدائية. ومن الواضح وجود أجهزة لا تخضع لأي رقابة . نحن أصبحنا عبيد هذه الأضاليل التي يتم نشرها، وهي من أكثر الوسائل تدميراً! ولكن ما هو الحل؟

"إذا كانت الديمقراطية تُعدُّ مطلباً معرفياً كونياً واسعاً لكل من يؤمن بإنسانية الإنسان فإنها تتعمق في صميم أنساق الحياة كلما انفتحت على الثورة المعلوماتية التي حصلت بفضل التقنيات الحديثة التي أخذت تسود في عصر الاتصالات والفضائيات والإنترنت

ومن هنا فالأمة التي تُغلق أرضها في وجه ثورة الاتصالات، ولا تفتح نوافذها لها، هي أمة مصابة بالجمود والتخلف والخروج من التاريخ. وكما قال **طاغور**: فالبيت الذي لا تنفتح فيه النوافذ للهواء والشمس ينتهي به الأمر إلى الفساد وتخلف أبنائه وازدياد جهلهم لازدياد عزلتهم وانغلاقهم على أفكار محددة تصبح مع مر الزمن أفكاراً متخلفة أو أفكاراً ناقصة المحتوى؛ ما يستدعي إعادة النظر في عدد منها بما يتناسب مع التحولات الفكرية والمفاهيم المتجددة، فإذا كان جوهر مبدأ الحرية ثابتاً فإن أساليب الوصول إلى تطويره على أرض الواقع يحتاج باستمرار إلى أدوات تقنية متطورة وأساليب حداثية مع اعتماد الفكر العلمي الموضوعي المنفتح على الثقافة الإنسانية"(10).

الفكر العلمي الموضوعي لا يمكن تطويره إلا عن طريق الوعي والمعرفة، وموضوع تصديق الشائعات أو التضليل ليس جديداً، وكشف المغالطات كانت مهمة أساسية من مهمات الفلاسفة، منهم ابن خلدون الذي كان يتحرى عن صدق المؤلفين في الرواية قبل أن يعتمدها، وهذا كان السبب المباشر الذي دفعه إلى ما سماه تأريخ الأمم: "اعلم أن فن تأريخ الأمم فن عزيز المذهب جم الفوائد شريف الغاية... فهو محتاج إلى مآخذ متعددة، ومعارف متنوعة، وحسن نظر، وتثبت يُفضيان بصاحبهم إلى الحق، وينكبان به عن المذلات والمغالط، لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة، وقواعد السياسة، وطبيعة العمران، والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب فربما لم يُؤمن فيها من العثور ومذلة القدم، والحيدة عن جادة الصدق"(11). نظريات ابن خلدون تُعدُّ من أهم أسس البحث العلمي الذي يعتمد التحليل المنطقي والتجرد والموضوعية؛ ولهذا **نحن نحتاج مناهج تربوية مبنية على المنطق.**

وفي الخاتمة لا بدَّ من تأكيد أن الحرية من دون وجود رادعٍ أمر فظيع، والتوعية أهم من العقوبة، العقاب قد يُجبر الناس مؤقتاً على إطاعة ما يُؤمرون به، ولكنه وسيلة عقيمة لا يُعوَّل عليها، ولا يمكن أن تكون بديلاً عن التعليم، **فلا وجود لحرية حيث يكون الجهل.**

الهوامش:

(1) برتراند رسل، أسس لإعادة البناء الاجتماعي، ص 183.

(2) المرجع نفسه، ص 58.

(3) انظر العنف المقنع، ص 188.

(4) الكواكبي، طبائع الاستبداد، ص 179.

(5) دراسة عن الكواكبي في طبائع الاستبداد.

(6) طبائع الاستبداد، ص 154.

(7) عبد الرحمن الكواكبي، الجمر والرماد، ص 151.

(8) انظر العنف المُقنع، ص 105 .

(9) انظر الفكر اليوناني، أفلاطون، ص 30.

(10) الثقافة الوطنية والتحديات الراهنة، ص 107.

(11) انظر مقدمة ابن خلدون.

المراجع

(1) برتراند رسل، أسس لإعادة البناء الاجتماعي، ترجمة د. إبراهيم النجار، المؤسسة.

(2) الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1987.

(3) د. حسين حرب، الفكر اليوناني أفلاطون، دار الفكر اللبناني.

(4) د. حسين جمعة، الثقافة الوطنية والتحديات الراهنة، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2018.

(5) د. سهيل عروسي، عبد الرحمن الكواكبي، الجمر والرماد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2013.

(6) ندا ذبيان، العنف المقنع، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق 2013.

(7) هج كريل، ترجمة عبد الحميد سليم ، الهيئة المصرية العامة للتأليف، 1971.

في الشهادة والشهداء ..

نذير جعفر*

يستخلص المتأمل في الخطاب السياسي والديني والفكري والأدبي العربي، ولا سيَّما السوري منه المتعلق بالشَّهادة والشُّهداء، عدداً من الثِّيمات، التي باتت تطبعه بطابعها الخاص: أوَّلُها انشغاله بتعريف الشهادة والشهيد لغةً واصطلاحاً حتى لتكاد لا تخلو دراسة من هذا التعريف إلى حدّ التكرار المتماثل في الأبحاث والخُطب السياسية أو الدينية التي تُركِّز في معظمها على المرجعية الدينيّة والمعجميّة من دون أن تلتفت إلى التحوُّل في مفهوم الشَّهادة والشَّهيد الذي بات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالانتماء إلى الوطن والدفاع عنه والولاء له، ومواجهة كل ما يُهدِّد أمنه واستقراره واقتصاده ومجمل مُكوِّنات بنيته التحتية والخدمية، سواء من أعداء الداخل أم الخارج، في مواجهة تنامي المدِّ التَّكفيري الإرهابي، بمسمياته المختلفة وارتباطاته وارتهاناته لأجندات خارجية باتت واضحة للعيان. وثانيها أن هذا الخطاب على اختلاف الصبغة السياسية أو الدينية أو الأدبية أو الفكرية التي يندرج تحتها هو خطاب تعبوي إيديولوجي يصبُّ في تقديس الشهادة والشهيد، ويرى فيهما أنبلَ قيم العطاء والتّضحية والشجاعة والكرم والوفاء، ويحضُّ عليهما بهدف حشد الرأي العام للمواجهة مع أي عدو كائن أو محتمل، يستهدف الأرض والعرض والعقيدة، ويرى في الشهادة الطريق إلى الجنَّة والخلود. وهذا ما تُبرزه مجمل الخطب السِّياسيَّة أو الدينيَّة في الذكرى السنوية لشهداء

* باحث وكاتب سوري، عضو اتحاد الكتاب العرب (جمعية النقد).

السادس من أيار 1916م الذين عُلِّقوا على المشانق دفاعاً عن عروبتهم في مواجهة «التتريك» وجرائم جمال باشا السفَّاح إبان الاحتلال العثماني لبلاد الشام، كما تُبرزه عشرات الدواوين الشعرية ومئات القصائد التي كُتبت في ذكرى الشهداء وذكرى جلاء المستعمر الفرنسي عن بلادنا، ولعل كثيراً منّا يذكر قصيدة بدر الدين الحامد بمناسبة جلاء المستعمر عن وطننا التي أقتطف منها:

هـذا الـترابُ دمٌ بالـدّمعِ ممتـزجٌ تَهُـبُ منـه علـى الأجيـال أنسـامُ

لو تنطق الأرض قالت، إنني جَدَثٌ في الميـامينُ آسـادُ الحمـى نـاموا

يـومُ الجـلاء هـو الـدُّنيا وزهوتُهـا لنـــا ابتهـــاجٌ وللبـــاغين إرغـــامُ

كما نذكر قصيدة **سليمان العيسى** في أبطال حرب تشرين 1973م التي مطلعها:

نـاداهم الـبرقُ فاجتـازوه وانهمـروا عنـدَ الشَّـهيدِ تلاقـى اللّهُ والبشـرُ

وثالث تلك الثيمات أن هذا الخطاب لم يعد محصوراً بشهداء الوطن الذين يستشهدون في ميادين المعارك مع العدو الصهيوني بل باتت تعمل على توظيفه جهات معادية بما يُعزِّز رؤاها وتأويلاتها التكفيرية ومصالحها، ويحقِّقُ أهدافها على الأرض، ويوسِّعُ دائرة أنصارها وقوَّتها الناعمة أو التي يُزَجُّ بها في الصِّراع المباشر ضد جيشنا وشعبنا في سياق الحرب الظالمة التي تشنُّها قوى التوحُّش العالمي عبر أدواتها وتنظيماتها التكفيرية في الداخل. ومن هنا بات خطاب الشَّهادة والشَّهيد خطاباً مُلتبِساً من جهة، ومُخترَقاً بمصالح قوى العدوان وعملائه من جهة ثانية. ومن هنا فإن تفنيدَ خطاب «الشَّهادة والشَّهيد» التكفيري الذي تتستر به وتروِّجه قوى الظلام والتضليل والتأويل المنافي لتعاليم الإسلام، والكشف عن زيفه يدخل في دائرة الصِّراع مُتعدِّدِ الأوجه (العسكري، الثقافي، النفسي..) مع قوى العدوان. ويُعدُّ ضرورةً إجرائية تُوكَلُ إلى أصحاب الاختصاص كلٍّ في مجاله من رجال فقه وفكر وسياسة وأدب.

ورابع تلك الثِّيمات أن ما سُمِّيت زوراً «ثورات الرَّبيع العربي» بنتائجها الكارثيَّة على المستويات كلِّها قتلاً وتدميراً وإزهاقاً لأرواح الأبرياء، تقتضي من المشرِّعين ورجال الفقه والدين الحنيف، ومن المفكِّرين والسَّاسة أيضاً فتحَ ملفِّ

هذا الخطاب من جديد، وبيان الحدود بدقة بين من يُقتل ويُحتسب شهيداً، ومن يُقتل ويُحتسَب خائناً لوطنه وقيمه وعقيدته، وإعادة النظر في المعايير التي يستند إليها في ذلك كلّه. فالحرب لا تتجزأ وهي حرب بالسلاح وبالفكر وبالثقافة وبالإعلام. ولا بدّ من إدراج الحدود والمعايير التي توضِّح بدقة مفهوم الشهادة ضمن مناهجنا المدرسية بمراحلها كلّها، بهدف انتزاع هذا السلاح من أيدي كل من يحاول تشويه الشَّهادة ومعناها ودلالاتِها ومقامها السَّامي في عقيدتنا وحياتنا.

وخامس تلك الثِّيمات أن النبرة (الشعاراتية) المشحونة بتقديس الشَّهادة والشُّهداء لم تعد تجدي وحدها، إذ لا بد من تعزيز الاهتمام الرسمي والشعبي بأبناء الشُّهداء وأسرهم واستكمال المشروع الوطني الرائد الذى أرسى دعائمه الرئيس الراحل حافظ الأسد عبر مؤسسة مدارس أبناء وبنات الشُّهداء التي تتبنَّى رعايتهم علمياً واجتماعياً، وتوفِّرُ لهم فرص الدراسة واستكمال تعليمهم العالي، وتأمين فرص العمل لهم ومنحهم الأفضلية في ذلك كلّه. وهو ما يتابعه سيادة الرئيس **بشار الأسد** باهتمام بالغ ورعاية مستمرَّة ومسؤولية وطنية عالية عبر مواجهة الهجمة الظلاميّة التي استهدفت جيشنا وشعبنا، وأودت بزهرات شبابنا على امتداد الجغرافيا السورية. وفي هذا السياق يطمح المرء أن تتوسع دائرة الرعاية لذوي الشهداء وللجرحى والمصابين الذين فقدوا بصرهم أو أذرعهم أو أقدامهم، أو أي عضو سبب لهم شكلاً من أشكال الإعاقة، وتقديم مجمل التسهيلات لهم، بما يضمن لهم العيش الكريم، وأن تشمل الرعاية أيضاً بناء متحف خاص بالشُّهداء يشتمل على صورهم وسيرة حياة كلٍّ منهم، وما مُنِح لهم من أوسمة، وما كتبوه بدمائهم من ملاحم البطولة، وما دوَّنوه من مذكرات وقصائد ورسائل وقصص، وكل ما يتعلق بهم من أشياء شخصية تحتفظ بها أسرهم، على أن يتحوَّل هذا المتحف إلى مزار للتلاميذ والطلاب وسائر المواطنين ليكون لهم مشعلاً وحافزاً على تلبية نداء الوطن والاستشهاد في سبيله أمام أي خطر يهدِّد أرضه وأمنه وسيادته.

لقد انتصر الخيار الوطني لدى السوريين على مرّ التاريخ، وها هم يثبتون في هذه الحرب العدوانية الظلامية والظالمة التي شنَّتها أميركا و"إسرائيل" وأوروبا وبعض الأنظمة والمحميات «العربية» التابعة وأدواتهم الرخيصة في الداخل

ومرتزقتهم الذين استقدموهم من الخارج أنهم أوفياء لإرث شهداء السادس من أيار 1916، ولإرث قادة الثورة السورية الكبرى التي هزمت فرنسا، وفي طليعتهم **إبراهيم هنانو وسلطان باشا الأطرش**، والشيخ **صالح العلي، وأحمد مريود، والأشمر**، والشهيد **يوسف العظمة**، وكوكبة شهداء الاستقلال الذين سطروا أنصع صفحات البطولة والتضحية حفاظاً على وحدة سورية أرضاً وشعباً.

هذا الإرث الوطني العظيم هو صمَّام الأمان لشعبنا ولجيشنا، وهو الحافز والدافع لتقديم مواكب الشهداء موكباً تلو الآخر، حتى إن كثيراً من الأمهات ضحَّين بابنهنَّ الوحيد، بل بعضهن ضحَّين بخمسة أبناء وأكثر، ولو أحصينا صور البطولة والتضحية لما تمكَّنا من حصرها، فقد فاقت كل التصوُّرات، وهي لم تقف عند حدود المعارك العسكرية وعناصر جيشنا البطل بل تجاوزت ذلك إلى المعلمين والتلاميذ الذين واظبوا على الذهاب إلى مدارسهم ومتابعة طريقهم على الرغم من تهديد الإرهابيين لهم، وإلى عمال الكهرباء الذين استشهدوا قنصاً فوق الأعمدة وهم يحاولون إيصال الكهرباء إلى البيوت والمعامل، وإلى عمال المياه وهم يعيدون إصلاح الصنابير التي تنقلها، وإلى الأطباء في المشافي، وإلى كل مواطن في موقع عمله.

أجل هذا الإرث الوطني وحده، **إرث التضحية والفداء والشهادة الذي تركه لنا الأجداد هو عاملٌ أساس من عوامل صمودنا وانتصارنا**.

واليوم إذ نستعيد ذكرى الشهداء في عيد شهداء السادس من أيار لا بد من تذكر شهداء البعث الطهرانيين الذين قضوا في مواجهة الفكر الظلامي، وشهداء القوى والأحزاب الوطنية والتقدمية، وشهداء حلفاء سورية من المقاومة الوطنية اللبنانية الذين وقفوا وقفة الوفاء والعز والكبرياء، وشهداء فلسطين الذين امتزجت دماؤهم بدماء أشقائهم السوريين في كل معارك الشرف التي خاضوها معاً ضد المحتل الصهيوني وذيوله في المنطقة وضد التنظيمات الإرهابية في الحرب الدائرة على وطننا.

أما أبطال جيشنا فهم أحياء في ذاكرة كل وطنيٍّ صمد وتمسَّك بأرضه وبيته، وواظب على عمله ولم يتخلَّ عن ثوابته ومنظومة قيمه التي تربى عليها، قيم شهداء السادس من أيار، الذين سيبقون رمزاً ومثالاً للوحدة الوطنية، وللتمسك بكل ذرة تراب من وطننا الحبيب سورية.

قراءات

قراءة في كتاب "قضايا عربية معاصرة"

نبيل فوزات نوفل (*)

ليس جديداً إذا أكدنا دور المفكرين والمثقفين في حياة الأمم والشعوب، وفي تقدُّمِها ونهوضها، ويزداد هذا الدور عندما تتعرض للعدوان والتهديد كحال أمتنا العربية اليوم، تُستهدَف في وجودها وحضارتها وهويتها.

ومن بين المثقفين النجباء الذين امتشقوا قلمهم وتصدوا بجرأة وموضوعية لهذه القضية كان الباحث محمد راتب الحلاق في كتاباته وأبحاثه، ومنها كتابه الموسوم بعنوان /قضايا عربية معاصرة/ الصادر عن اتحاد الكتاب العرب /سورية 2018م من القطع العادي في صفحاته الـ/256/.

لقد نجح الباحث في إلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه الأمة العربية في المرحلة الحديثة والمعاصرة، من منظور عروبي وعقلاني في آن، فبحث في الفصل الأول عن الجذور العميقة للإرهاب الصهيوني، مؤكداً أن المشروع الصهيوني جزء أساس من المشروع الرأسمالي الغربي في المنطقة العربية، و"أن الصراع بين العرب والصهاينة هو في الحقيقة صراع مع المصالح الإمبريالية الغربية عموماً، ومع المصالح الأمريكية خصوصاً، وبالتالي أمريكا لا يمكن أن تكون

(*) كاتب وباحث من سورية، عضو اتحاد الكتاب العرب (جمعية البحوث والدراسات).

وسيطاً نزيهاً في هذا الصراع" (ص21). ورأى أن الأساطير المؤسسة للصهيونية تقوم على ركيزتين، تقول أولاهما: إن فلسطين هي ملك أبدي (لبني إسرائيل) بحسب وعد قطعه(رب الجنود يهوه) لإبراهيم وإسحق ويعقوب!! وتقول الثانية: إن اليهود هم شعب الله المختار، لما يمتلكه من صفات ومزايا يفتقدها الآخرون !!!، حيث استغل الرأسماليون الغربيون تلك الأوهام والأساطير لضرب عصفورين بحجر واحد كما يقولون! لحل ما كان يعرف بالمسألة اليهودية في أوروبا، ولزرع كيان غريب في المنطقة العربية يكون حامياً للمصالح الإمبريالية، ورأس جسر للحضارة الغربية. (ص22)، فالمنابع الأولى للصهيونية لم تكن يهودية خالصة، بل جاءت من أطراف غير يهودية(ص23)، **ويرى أن هناك عملاً دائماً من القوى الإمبريالية الصهيونية للربط بين** ما هو توراتي وأسطوري وإيديولوجي ديني وبين ما هو استعماري إمبريالي.

ويؤكد الحلاق أن الفكرة الصهيونية المتجددة، وما نجم عنها من إقامة الكيان الصهيوني، ما هي إلا إنجاز أوروبي، واليهود الأوربيون يعتقدون بأنهم أصحاب الفضل الأكبر في إقامة هذا الكيان، وأنّ اليهود الشرقيين، ليسوا أكثر من عالة عليهم(26).

ويورد العديد من الأمثلة على الفكر الإرهابي الصهيوني، منها قول بن غوريون: "إنني مؤمن بتفوقنا الأخلاقي والذهني، وبقدرتنا على أن نكون نموذجاً لإنعاش العنصر البشري".

"إن معنى الاندماج في الأمم هو فقدان الذاتية، وهذا النوع من الاندماج، وما يترتب عليه من النتائج، هو ما أخشاه أكثر مما أخشى المذابح والاضطهادات"(ص27)، كما يستشهد بقول المؤرخ الإنكليزي (توينبي): (إن الحركة الصهيونية قد جمعت بين جنبيها أسوأ ما في الحضارة الغربية من استعمار وقومية عمياء)، ويزعم التلمود أن اليهودي معتبر عند الله أكثر من الملائكة، وهو جزء من الله(28)، وبالتالي فإنهم يعدُّون أنفسهم المالكين لكل ما في الأرض من ثروات بالنيابة عن الله، وأن الشفقة ممنوعة على غير اليهودي، وأنه من العدل أن يَقْتُلَ اليهودي كلَّ أممي، لأنه بذلك يقرِّبُ قرباناً من الله. (29)

ـ يجوز لليهودي أن يعتدي على أعراض الآخرين، لأن كل عقد نكاح عند الأجانب فاسد، لأن المرأة التي لم تكن من بني إسرائيل هي كبهيمة والعقد لا يوجد مع البهائم، ويؤمن الكثير من الحاخامات بأن لليهود الحق في اغتصاب النساء غير المؤمنات، أي غير اليهوديات(ص30).

ـ إن الله يستشير الحاخامات عندما توجد مسألة معضلة لا يمكن حلها في السماء. ويخلص الباحث للقول: إن(يهوه) إلهٌ قاسٍ فظ، متعصب لشعبه، وهو أشبه برئيس عصابة من قطاع الطرق (ص35). ولا ينسى الباحث من تذكيرنا ببعض المجازر التي ارتكبتها الصهيونية التلمودية تجاه العرب، وأيضاً تجاه اليهود أنفسهم.

وأشار في **الفصل الثاني** إلى ضرورة مواجهة خطاب العولمة المسلَّح بأعتى أدوات التدمير وأحدث وسائل الاتصال والإعلام مواجهة فكرية وثقافية، لأن خطاب العولمة قد استحضر ما هو ثقافي لتسويغ السياسة الإمبريالية.

حيث ينحاز المؤلف إلى تعريف العولمة بأنها المرحلة المتعينة(الراهنة) من الرأسمالية، وهي مرحلة عليا تتجاوز مرحلة الإمبريالية، وأهم ما يميزها حضور البعد الثقافي بحدة إلى جانب الاقتصاد والسياسة (ص53). ويرى أن الانقسام الحاصل بين الباحثين، وبين الناس عموماً، حول العولمة إنما يعود إلى الخلط بين أدوات العولمة وخطابها، ففي حين لا يرى فيها بعضهم إلا الأدوات الموضوعية التي تشكل لغة العصر... ينتبه آخرون إلى الخطر الذي يحمله خطابها على أمن الشعوب وثرواتها وثقافاتها وخصوصياتها، وأخطر ما في خطاب العولمة أنه يتوجه إلى شعوب العالم مباشرة، عبر وسائل الإعلام المتطورة، ويمارس نوعاً من الإرهاب الفكري والمعرفي والقيمي المدجج بالإرهاب العسكري(55)، ويلخِّص ما تقوم عليه العولمة بالآتي:

1 ـ إن العولمة هي المقدمة الضرورية لصنع ما سمي بالقرية الكونية.

2 ـ لا بد من إطلاق قوى السوق والخضوع، من ثم إطلاق قوانينها وآليات عملها بعيداً عن سيطرة الدولة وتدخلها.

3 ـ حق التدخل في شؤون الدول الأخرى لاعتبارات سياسية أو إنسانية، أي إعطاء الولايات المتحدة حق القيام بدور شرطي العالم، على مرأى ومسمع ممّا يسمى الشرعية الدولية أو رغماً عنها.

4 ـ تنميط قيم الشعوب بصورة القيم الأمريكية، وازدراء الحضارات الأخرى، وتشويه صورة الإسلام وإعادة تشكيل القيم وطمس الهويات، وفي السيطرة على النشاطات المعرفية والبحثية في العالم وعلى استقطاب الباحثين النابغين، وهو ما بات يعرف بسرقة العقول (ص56).

5 ـ سيطرة نمط اقتصاد الليبرالية الجديدة، وإضعاف دور الدولة، وإفساد مؤسسات الدولة، وإرسال خبراء صندوق النقد الدولي إلى الدول المحتاجة للقروض، وخصخصة القطاع العام، وتخفيض اعتمادات الدعم والرعاية الاجتماعية، وفرض سياسات التقشف التي تؤثر ـ بالدرجة الأولى ـ في الشرائح الأكثر فقراً من الجماهير.

6 ـ إن لسان(رب العولمة) قد صار نووياً ومسلحاً بأفتك آلات الدمار، وصار(رب الجنود) ـ المقيم في (البنتاغون) وفي البيت الأبيض ـ قادراً على سقاية (بابل العاهرة) الكأس الزؤام، وأن يصنع نهاية التريخن بعد أن تلكأ (رب السموات والأرض) في إنجازها... والعناية الإلهية، كما يقول(بويكين) قد وضعت بين يدي (العولميين) كلَّ الأسلحة اللازمة لدحر الشيطان. (د. منير العكش، فكرة أمريكا، مجلة الكرمل، ربيع /صيف 1998م).

7 ـ فيما يخص العرب، فقد بدأ منذ وقت مبكر سيل من الدراسات والبحوث والأحكام، أطلقها الأوروبيون... ثم الأميركيون، ثم المتأوربون والمتأمركون، بهدف تسفيه الحضارة العربية الإسلامية وموروثها الثقافي وأجهزتها المعرفية وإنجازاتها عموماً... رافعين شعاراً يقول: "إن الصحيح والجيد في الحضارة العربية الإسلامية ليس عربياً، وإن ما هو عربي فيها هو الأخس والأضعف".

ويتحدث عن أخطار العولمة، ويرى أنها على إفراغ مفهوم الدولة من معنى السيادة والقانون، لتجعله آخر الأمر رهينة لاعتبارات السوق العالمية، مستخدمة رشوة كبار المسؤولين وذوي النفوذ ورجال الإعلام.

ـ تخفّض الشركات حاجتها إلى الأيدي العاملة، حيث ذكر كتاب (فخ العولمة) على أن 20٪ من البشر سيجدون فرصاً للعمل، أما 80٪ المتبقون ففائضون عن الحاجة.

ـ تفاقم التفاوت في الدخول إلى درجة هددت الأمن الاجتماعي، وهددت وحدة المجتمع وتماسكه، مما أدى إلى انتشار الرشوة والمحسوبية في العديد من مؤسسات الدولة (78).

ـ إن للعولمة وجهين متناقضين(ظاهرياً)، يسعى الأول إلى توحيد الأسواق العالمية، وإلى دمج اقتصاديات العالم، وتنمية تشكيلات عابرة للقارات من السلع والمنتجات وأنماط السلوك وبعث مظاهر التفتت العرقي والإثني والطائفي والديني(81).

ـ إن عالم اليوم يكاد يتحول إلى غابة تتحكم فيها قواعد القوة، وتغيب عنها ضوابط المبادئ والقيم التي ناضلت الشعوب من أجلها.

<u>وفي مواجهة العولمة</u> يرى الباحث الحلاق أن الرفض المطلق نوع من العناد الذي يقود إلى التقوقع والخروج من التاريخ... ، وأن الاستسلام المطلق نوع من اليأس يصل لدرجة العمالة، حين يهدر إنجازات الأمة وخصوصيتها وهويتها، فالموقف الأجدى من العولمة هو موقف التفاعل الذي ينطلق من منطق التمايز، والاختلافُ والخصوصية الحضارية التعددية تساعد، كما ساعدت دائماً، في إغناء الهوية القومية، في جوٍّ من التكامل والتكافؤ والديمقراطية من دون أن يسيء أحدٌ بأحد الظن، ومن دون أن يحتكر أحد هذه الهوية، تحت أي شعار كان، علماً بأن الهوية ليست معطى ثابتاً وأزلياً وناجزاً، والبحث في الهوية ليس بحثاً عن شيء كنا نملكه ثم أضعناه (كما يزعم بعض غلاة السلفيين وبعض أسوأ المستشرقين)، وإنما هي بحث في شيء نصنعه باستمرار، وهو قيد الإنجاز دائماً(ص67)، ويؤيد الرأي القائل: فالولاء لهوية قومية عربية يعني الولاء للعروبة، انتماءً وسلوكاً، وأن يكون الإنسان عربياً، يعني أن يكون عروبياً، أي يَنْزع نحو تعزيز الوحدة الثقافية العربية القائمة، بوحدة اقتصادية، ونوع من الوحدة السياسية.

ويؤكد الباحث **محمد راتب الحلاق** أنه على الرغم مما يظهر من قوة العولمة واستبدادها وطغيانها فإنها ما زالت تجابه بجدار من الممانعة، بقصد المحافظة على الذات... وعلى الوجود... وعلى الهوية... لئلا تذوب الأمم والشعوب وتتلاشى قيمها وأخلاقها وعقائدها، وليست هذه الممانعة تخلفاً، ولا رفضاً لآلاء العولمة وفضائلها، ولا يستطيع أحد أن ينكر حاجاته إلى هذه الأدوات(71). فإذا كان ثمنُ هذه الآلاء والنعم تبخُّرَ الأمم والشعوب، وتدميرَ هوياتها وعقائدها، ومصادرةَ أحلامها وأهدافها، وسرقةَ مواردها، وإذلالها، وتركيعها، وتحويلها إلى شعوب مستلبة مستباحة هامشية، لا تستحق الحياة، في عالم شعاره(البقاء للأقوى) فإن التقاعس عن هذه الممانعة يشكل خيانة، بل هو تآمرٌ على الأمة (72) ــ التراث العربي الإسلامي، كما أفهمه، ليس تراث فئة أو طائفة أو إقليم، بل يتسع ليشمل المذاهب والفرق والملل والنحل جميعها، أصحاب المذاهب وأصحاب البدع في آن، وعظمته تكمن في تعدديته (ص69).

ويرى الباحث الحلاق إنْ كنا نعتمد تلك القواعد والمبادئ والمنطلقات، بحكم انتمائنا للهوية العربية، فلسنا ملزمين بفهم الأسلاف لها، اللهم إلا من باب الاطلاع والاستئناس والاعتبار، لسبب بسيط هو أن واقعنا مختلف، ومشكلاتنا مختلفة، فإن تطبيقات الأسلاف وتنظيماتهم المختلفة ليست مقدسة، ولا تُلزمنا بشيء يعارض احتياجاتنا ومصالحنا(ص69)، لذلك يجب التنديد الشديد بالخطاب الذي تنتجه بعض الجهات، بقصد احتكار التراث وقصره على ما أنجزته فئة بعينها، وجعله يصب في طاحونة (الفرقة الناجية)!!!(ص70)، ويؤيد الدكتور **محمد عابد الجابري** برؤيته التي تقول: نحن نعتبر الماضي مالكاً للجميع، ونرى أن صراعاته يجب أن تكون وراء الجميع، لا معهم ولا أمامهم. فحاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لا بد منها لدخول عصر العلم والتقانة، وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية، وبالتالي **التمسك بالهوية العربية يشكل الملاذ الذي لا بد للعرب من اللجوء إليه للحفاظ على وجودهم**. ويؤكد نحن على استعداد لركوب قطار العولمة لكن كرُكّابٍ بَشَر، يحملون

هوياتهم، وجوازات سفرهم، وأشياءهم الخاصة، ويعرفون وجهة سفرهم... لا أن يُحْمَلُوا إليه كالسوائم والأنعام. .

وفي **الفصل الثالث** تم البحث في قضية العلاقة بين الحضارات والثقافات الإنسانية، ومناقشة آراء القائلين بحتمية الصدام بينها، وحاول أن يوضح أن الحضارات تتفاعل فيما بينها باستمرار، كما بين أن شعار(حوار الحضارات) شعار زائف هدفه إملاء الشروط على الحضارات الضعيفة، حيث ركز الباحث الحلاق على موضوع **الحوار** بشكل رئيس، فيرى أن الحوار الناجح والمطلوب أن يقدم كل طرف من الأطراف الأخرى فهماً واقعياً، بعيداً عن الأفكار المسبقة ولا يهدف إلى إلغاء الاختلافات، ويؤكد **أن الحوار هو الأصل في العلاقات الإنسانية**، كما يؤكد أن صفة التفاعل الحضاري هي التي يجب أن تحكم العلاقات بين الأمم والشعوب والمجتمعات في مقابل صفة صدام الحضارات، وحوار الحضارات، كما أن التفاعل الحضاري يكون سلساً وسهلاً ومن دون ممانعة في الأمور المادية والتقنية في حين يشهد مقاومة وممانعة إلى درجة تلامس آفاق الصراع والصدام، ويرى الباحث أن ما يسمى بحوار الحضارات هو حوار بين الأديان ومنظومات القيم والمفاهيم الأخلاقية والاجتماعية. وينتقد ما هو سائد اليوم من أساليب حوار حيث اقتصر الجهد المسمى بحوار الحضارات على أفراد النخبة المعزولين وغير الفاعلين في مجتمعاتهم، بسبب الترف الفكري الذي يمارس في القاعات المغلقة والمكيفة في حين يكون التفاعل الحضاري على أشده في الأسواق وساحات المعارك ووسائل الإعلام المجندة لخدمة قيم معينة. ويؤكد أن من السذاجة الفاقعة أن يظن من يظن أن الحوادث بين أفراد النخبة أولئك ستؤدي إلى أي نتيجة عملية، فالقضية ليست ذهنية أو معرفة تقوم على مقارعة الحجة بالحجة للوصول إلى موقف جديد، المطلوب هو الفهم ثم التفاهم. ويرى أن الحضارة ليست ذاتاً تحاور الذوات الأخرى، فمقولة صدام الحضارات التي قال بها(هينتيغتون) والتي تقتضي وجود طرفين على الأقل، هما الولايات المتحدة الأمريكية، والعالم الإسلامي، فالحوار لا يكون إلا بين طرفين مختلفين. ويؤكد على جملة من الرؤى المهمة في مواجهة التحديات التي تعصف بالأمة العربية، ومن أهم **هذه الرؤى**:

- الهزيمة قد لا تكون نتيجة قوة الخصم بقدر ما تكون نتيجة الهزيمة من الداخل، إلى الدرجة التي يترسخ فيها الاعتقاد بلا جدوى المقاومة.
- المرحلة المعاصرة من علاقتنا مع الغرب تشهد إعادة تشكيل جغرافية الإسلام(سايكس/بيكو... ثم الشرق الأوسط الكبير، ثم الشرق الأوسط الجديد.
- الدعوة إلى الإصلاح لا تكون صادقة إلا إذا انبثقت من الداخل الذي يشعر بالحاجة إلى إصلاح الذات، وليس إلى استبدالها بذات أخرى.(96).
- التاريخ يسير وفق آلياته التي تحددها مصالح الأقوياء(97).
- الحضارات تتفاعل باستمرار غير آبهة بالكلام المنمق الذي يتم إنتاجه في القاعات والصالونات، والحوار لا يعني إقناع الآخر بما يؤمن به كل طرف، وإنما يهدف إلى أن يفهم كل طرف الطرف الآخر فهماً واقعياً، وأن يتقبله كما هو. كما يهدف إلى إلقاء الضوء على المشتركات الإنسانية العامة، ليتم التعايش بين الأمم والشعوب ذات الثقافات والعقائد المختلفة(97).

كما يستعرض **رؤى ومواقف بعض المفكرين والكتاب في الغرب المعادين للعرب والإسلام،** مثل (فولتي)، (لامارتين)، (رينان) وغيرهم، ويرى أن استقراء التاريخ العربي الإسلامي يفيدنا بأمور منها:

1 ـ إن الإسلام لا يعرف مفهوم الحروب المقدسة (بالمعنى الأوروبي)، لذلك أطلق العرب والمسلمون اسم حروب الفرنجة

2 ـ إن الإسلام كان يقبل دائماً التعايش مع الأديان الأخرى، انطلاقاً من قاعدة لا إكراه في الدين.

3 ـ الغرب نظر إلى العرب والمسلمين نظرة عدائية دائماً.

4 ـ ثمة دعوات للحوار مغشوشة وغير صادقة، مثل الدعوة إلى الحوار المسيحي الإسلامي التي رعاها الفاتيكان. وبالتالي فإن ما يسمى بحوار الحضارات كما هو متداول بوسائل الإعلام والمؤتمرات اسم بلا

مسمى (105)، ويصل إلى نتيجة مفادها: إن المشكلة تتمثل في كيفية صنع مستقبلنا بصورة تتسق مع حاجات حاضرنا ومنطق ماضينا، أي كيفية المحافظة على هويتنا وخصوصيتنا مع الاستفادة من منجزات الأمم الأخرى. (ص107)

وفي **الفصل الرابع** تناول الباحث **فكر ابن خلدون السياسي** من خلال قراءة معاصرة، وأشار إلى أن الدولة هي اقتضاء عقلي لا بُدَّ منه لتنظيم العلاقات بين الناس(حكاماً ومحكومين)، وبيَّنَ **الفرق بين السياسة الشرعية والآداب السلطانية** في فكره، **فالسياسة الشرعية** أحكام عامة غير مرتبطة بسلطة بعينها، في حين أن **الآداب السلطانية** تكون عادة موظفة لخدمة السلطة القائمة. وفي سبيل ذلك تحدث الباحث عن الفرق الإسلامية التي رجعت إلى النصوص الإسلامية وحمَّلَتْها دلالات تختلف عن الدلالات التي قام الآخرون بتحميلها إياها، وربما اضطرت، عند الحاجة، إلى فبركة نصوص تخدم وجهة نظرها، ثم ما لبثت هذه النصوص المفبركة أن تحولت إلى نصوص تضاهي النصوص الأصلية بل تتفوق عليها وتم اعتمادها والبناء عليها، مما وسع الهوة بين الفرق(116)، وأدى إلى الانشقاق بتأجيج خارجي معاد لكل ما هو عربي ومسلم، يغذيه بعضُ أصحاب المصالح الفردية الضيقة في هذه الجهةِ أو تلك، ويرى المؤلف الحلاق بأن الفكر السياسي الذي تشكل في القرون الإسلامية الأولى، وعبَّر عنه ابن خلدون بعد ذلك، يستند إلى جملة من المبادئ والمنطلقات والأصول منها:

وجود الدولة الإسلامية وتطورها سبق التنظير الفقهي وسبق نشوء الفرق المختلفة، والحاكم في الدولة الإسلامية، عند عامة المفكرين المسلمين ومنهم ابن خلدون، ليس وكيلاً عن الله، وإنما هو وكيل عن الأمة، يرتقي إلى منصب الإمامة العامة بالاختيار والبيعة والشورى، أو بالغلبة والغصب، **لكن ليس بالتعيين من قوة غيبية** وما ورائية(ص117)، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم تقوم على عقدٍ مدني قوامه السمع والطاعة من المحكوم، وطاعة الله في سياسة الأمة، والحكم بالعدل، والالتزام بأحكام الله وحدوده من الحاكم، ووجود معارضة فكرية وسياسية في الدولة الإسلامية، وتعدد الآراء والحق في

الاختلاف، ويستشهد بقول **عمر بن الخطاب: "من رأى منكم فيَّ اعوجاجاً فليقومه بسيفه"، "أصابت امرأة وأخطأ** عمر "، ويؤمن معظم المفكرين المسلمين بأن الحضارة الإنسانية لا تتقدم إلا بالاستناد إلى حاجاتٍ إنسانيةٍ قوامها العدل والمساواة بين الأفراد، والدولة الإسلامية ، وفق هذا الفكر، لجميع أفرادها، بغض النظر عن عقائدهم؛ وهم ينتمون إلى الحضارة العربية الإسلامية، ويشاركون في صنعها وإنجازها، ولا وجود لفئة مستضعفة أو من الدرجة الثانية، ولكل فرد فيها من الحقوق ما للآخرين، سواء أكان مسلماً أم غير مسلم(ص118) ويرى الباحث الحلاق أن سبب الاهتمام بأفكار ابن خلدون يعود إلى السمات التي يتمتع بها فكره، ولأوجه الشبه الشديدة بين عصره والمرحلة التي قدر لنا أن نكون شهوداً عليها، من حيث التشرذم والتمزق، وما تتعرض له المنطقة العربية من الضغوط الخارجية المتفاقمة، والممارسات الخاطئة التي ما فتئ النظام العربي يقترفها، وهو الذي يعاني كما عانى أيام (ابن خلدون) من القصور الذاتي، ومن الفساد والإفساد والاستبداد وتبديد الثروات، مما أدى إلى بلوغ المشروع النهضوي العربي مرحلةَ انسداد الآفاق(ص119). ويركّز الباحث على جملة من الأمور في التعاطي مع فكر ابن خلدون وهي:

1 ـ ضرورة استثمار منهج ابن خلدون في مواجهة لحظتنا الحاضرة، ولا تعني هذه الاستعادة أن نقلد ابن خلدون في كل ما ذهب إليه، وإلا نكون قد وقعنا، من حيث لا نريد، في أصولية فجة، تدّعي أن السلف لم يترك للخلف شيئاً. (ص120)

2 ـ إنتاج خطاب ذي مرجعيةٍ عقليةٍ تلتقطُ أدقَّ الشذرات ثم تقومُ بنظمها في سلكِ رؤية شموليةٍ تهيمنُ على الأحداث التي تبدو متفرقة لا رابط بينها(ص121)

3 ـ يُعدُّ (ابن خلدون) في حياته العملية وفي ممارساته السياسية، مثالاً للمثقف الذي يوظف ثقافته لخدمة مصالحه الشخصية بالدرجة الأولى، فيلحقُ نفسَهُ بحاشية أولي الشوكة، ويشارك في تثبيت دعائم السلطة القائمة. ومما يميز مغامراته أنها كانت قصيرة النفس وغيرَ منتمية إلى فكرة مركزية أو عصبية محددة، مما جعله في نهاية المطاف مثارَ ريبةِ أمراء عصره جميعاً،

يستخدمونه ولا يثقون به. (122) والدولة عنده، أو كما عاينها، محكومة بمحيطها القبلي، في حين نجد دولاً غيرَ قبليةٍ قد عمرت واستقرت آلاف السنين، كما هي حالُ الدول عند الشعوب والأمم الأخرى(ص124).

4 ــ إن (ابن خلدون) لم يستفد من منهجه ولم يطبقه، بسبب الاستقراء الناقص، وتعميم مفهوم الدولة قياساً على (الدول) التي عرفها.

5 ــ إن ما عرف بالآداب السلطانية كان في خدمة السلطة القائمة، وتتسم غالباً بأنها عملية تتكيفُ مع الواقع وتكيفه لصالح السلطة التي تُقدَّمُ لها هذه الوصفات، وإن كان واضعوها حريصين على إلباسها لبوساً دينياً عاماً، أما السياسة الشرعية فهي الفكرُ السياسيُ الإسلاميُ العام. (ص125)

6 ــ تاريخ السلطة العربية، كان وما زال في بعض منه، تاريخ عصابات، وهي أساسُ الملك والاستبداد، هذا إذا لم تخدعنا المصطلحاتُ والشعاراتُ التي تمت استعارتُها من الفكر السياسي الحديث، بقصد تمويه الممارسات والوقائع والحقائق... مما أبقاها مجرد ألفاظ خاوية من أيِّ مضامين، تستخدم للتدليس، ذلك أن السلطةَ العربيةَ، في هذا البلد أو ذاك، قد استعارت شكل الدولة الحديثة وهياكلها ولم تنتج مضامينها المتعلقة بالمواطنة، والديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات، والقضاء العادل والنزيه، وحرية الإعلام(ص126)

7 ــ استفاد بعض مفكري ما يسمى بعصر النهضة من أفكار (ابن خلدون)، خصوصاً ما يتعلق بتحول الخلافة إلى ملك منذ معاوية بن أبي سفيان (ص128)، وكم من صبي صار إماماً بالإرث لا بالصفات التي يجب وجودها في الإمام، وكم من دولة تأسست وشيدت أركانها بالسيف لا بالقلم الذي يخط الأسفارَ وينقلُ الآثارَ. (ص129)

وفي **الفصل الخامس** تم البحث في مسألة **التسامح**، وبيَّنَ أن هذا الشعار غير مقبول من الناحية العقلية والفلسفية لما يضمره من استعلاء، فالتسامح يعني وجود قوي يسامح وضعيف يتلقى هذا الفعل، في حين أن المطلوب هو الحق في الاختلاف وقبول الآخر واحترامه. فالباحث يقدم رؤية متقدمة للتسامح، فيؤكد

أنه فعل يشي بأنه يصدر عن الطرف الأقوى، فالضعيف غيرُ قادر على الصفح ولا على الجود، أما إن تساهل أو غض الطرف فغالباً ما يكون ذلك من باب الإذعان والاستسلام والإكراه... أو لأنه، ببساطة شديدة، لا يملك أي خيار آخر. (136)، ومصطلح التسامح قد غدا مصطلحاً يدل على قيمة أخلاقية وقانونية عالمية قوامُها احترام المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والاعترافُ بالحقوق المتعلقة بالاختلاف الثقافي(ص136). ويخلص للتوكيد أن التسامح علاقة مأزومة وغير متوازنة بين قوي مسامح وضعيف يتلقى هذا الفعل النبيل ممتناً، ويستشهد بقول المفكر المكسيكي(ليوبولدوزيا): "إن كلمة تسامح تعبر عن موقف المستعمرين بهدف جعل أعمالهم مقبولة من الشعوب التي استعمروها، فالمستعمرون هم الذين يتحدثون عن التسامح، بهدف التوسع أولاً ثم للمحافظة على ثمرات ذلك التوسع، وهذا الموقف كان مضطراً إليه.

يفضل الباحث مصطلح **الاختلاف**، ويركز على حق الاختلاف، وأن تقوم العلاقات الإنسانية بين الأفراد، وبين المؤسسات والشرائع الاجتماعية، وبين الأمم والشعوب، على أساس حق الاختلاف، وأن يعد الحق في الاختلاف أحد أهم الحقوق الإنسانية الكبرى(ص139)؛ لأن **الاختلاف** يعني وجود تباين بالوسائل مع وحدة الغايات، أما **الخلاف** فيعني التباين في الوسائل والغايات في آن. ويؤيد رأيه بما قاله **أبو حيان التوحيدي** في كتاب **الإمتاع والمؤانسة**: "إن الاختلاف في الرأي والنظر والبحث والمسألة والجواب سنخٌ وطبيعة"، فالاختلاف لا يعني الاختلاف من أجل الاختلاف وإنما من أجل الوصول إلى القرار السليم، عن طريق الحوار، ولا حوار من دون حرية الفكر، ومن دون الاعتراف بحق الآخر في حرية التفكير وحرية تكوين الرأي الشخصي الخاص به(ص141)، **والاختلاف** يكون في وسائل البحث عن الحقيقة من أجل الفهم، ولا يمكن أن يكون من أجل تأييد الباطل. ويخلص الباحث للقول: إن **الاختلاف تواصل بينما التسامح تفاصل**، وهي فكرة تبدو وكأنّها متناقضة بسبب ما استقر في أذهاننا حول كلمة تسامح من معان لغوية.

الاختلاف تكامل وتآلف وتقليب للآراء على وجوهها الممكنة، أما المسامحون، أو الذين يدّعون ذلك، فاستئصاليون ينتظرون الفرصة المناسبة للانقضاض (143). ويؤكد الباحث الحلاق أن التسامح الذي يقصده غير السماحة التي أمرنا بها(رحم الله امرأً سمحاً إذا باع، سمحاً إذا اشترى، سمحاً إذا اقتضى، سمحاً إذا تقاضى".

وفي الفصل **السادس** بيَّن أن الديمقراطية هي أحسن ما توصل إليه الفكر السياسي الحديث والمعاصر، وأن النظام الديمقراطي ليس نسخة وحيدة، بل لا بد من مراعاة الخصوصيات، لأن المهم في الديمقراطية هو ضمان مشاركة المواطنين في صنع القرارات في بلدهم مشاركة حقيقية؛ وبيَّن أن الديمقراطية في حالة مستمرة من التطور من أجل مشاركة المواطنين في شؤون إدارة أمور الوطن.

يرى الباحث أن **الإمبريالية الغربية** عندما تتحدث عن الديمقراطية فإن كلامها حق أريد به باطل، والديمقراطية ذات وجهين: سياسي واجتماعي، والوجهان يحضران معاً ويغيبان معاً، فلا ديمقراطية سياسية في مجتمع لا عدالة فيه ولا تكافؤ فرص ومساواة، ولا ديمقراطية اجتماعية في مجتمع يفتقد للمؤسسات القادرة على الانتقاد والمساءلة والمحاسبة ومعاقبة السلطة الفاسدة بإسقاطها وتبديلها، ويفتقد للثقافة الديمقراطية التي تؤمن بالتعددية وبحق الآخرين في الاختلاف معنا. (149) فالمجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يتمتع فيه الفرد بحرية التعبير عن رأيه وفكره ومشاعره وهو آمن على نفسه. ويؤكد أن أعظم النظم الاستبدادية قد حملت أسماء ديمقراطية ورفعت شعارات ديمقراطية ويا للعجب!!!، كما أن مفهوم الديمقراطية لا يعني حق الأغلبية في مصادرة قرار المجتمع لصالحها بقدر ما يعني حق الآخرين في الاختلاف، والاعتراف بأن لهم حقوقاً معتبرة من حيث هم بشر ومن حيث هم مواطنون(151ص)، أي الديمقراطية لا تختزل إلى حكم الأغلبية العددية، بل تعمل في سبيل إتاحة الفرصة أمام الأقلية، للتعبير عن مصالحها وأفكارها ومشاريعها. وبالتالي فمن حق أي أمة أن تضع الأنظمة والإجراءات التي تحقق غاية الديمقراطية، شرط ألا يتخذ من ذلك ذريعة لتفصيل ديمقراطية على قياس بعض المتنفذين (ص153).

في **الفصل السابع** تحدث الباحث عن أهمية **التواصل** بين النزعات الفكرية والسياسية المختلفة في المجتمع، وعن خطورة الإقصاء والعزل الذي ما زال مهيمناً على الأذهان، لأن فسح المجال أمام كل النزعات الفكرية والسياسية سيدفعها إلى الارتقاء بخطابها لتنافس خطاب الآخرين ومشروعاتهم، ويرى أن التفاصل عملية مناقضة للتواصل، ويشي برفض الآخر، أما التواصل فهو غاية الاتصال الناجح وكماله، ويضمر القبول بالآخر، ويقر بالتعددية وحق الاختلاف، ويسعى إلى البحث عن المشتركات التي تتضمن نجاحه. (ص157)، ويؤكد أن المجتمعات الضعيفة تميل إلى التقوقع على ذاتها والانفلات أمام الثقافات الأخرى. ويتحدث عن حركات **الإسلام السياسي**، فيؤكد أن هذه الحركات تتفاصل مع الحركات والأحزاب والتيارات الأخرى، بل إنها تتفاصل فيما بينها ضمن نزعات الإسلام السياسي، فهذه الحركات لم تقل شيئاً حيال القوانين المدنية المبتغاة في الدولة العربية الحديثة (ص159)، أما رفعها للشعار الفضفاض (الإسلام هو الحل) فيدخل في باب التدليس ما لم يتحول إلى إجراءات عملية ملموسة. وهذه الحركات جميعها، وعلى اختلاف مشاريعها، إنما تهدف إلى الوصول إلى السلطة في مجتمعاتها، وهي، من ثَمَّ، ليست حركات إصلاح ديني (ص160)، فقراءة الوسطيين والمعتدلين تتواصل مع الفكر السياسي الغربي أكثر من تواصلها مع التراث والفكر السياسي الإسلامي كما تطور عبر التاريخ، بل إنها تكاد تتقاطع وتتفاصل مع الفكر السياسي الإسلامي تقاطعاً شبه تام، هذا إن لم تخدعنا المصطلحات التي يتكئ عليها هذا الفكر، والتي يستدعيها من كتب التراث بحسب الحاجة والمصلحة والظروف، من عيار الشورى، وأهل الحل والعقد، والخلافة، وبيت المال، وحدود الله، بعد أن يشحنها بحمولات من الفكر السياسي الغربي(الليبرالي خصوصاً)، ويمنحها دلالات لا يعرفها فكر (الماوردي) ولا الفكر التراثي عموماً، وأن القنوات التي تتوسل بها تلك الحركات من أجل الوصول إلى السلطة قنوات تتواصل مع القنوات المستوردة من الغرب وليس مع القنوات القادمة من التراث، فالوصول إلى السلطة يتم عبر صناديق الانتخاب المنتشرة في الحواضر والبوادي والأرياف وليس

بأسلوب أمدد يدك لأبايعك في المسجد الجامع أو في سقيفة بني فلان أو بني علان.

في **الفصل الثامن**: أكد أن **الحداثة** ليست شيئاً آخر غير العقلانية في أرقى صورها، وإنها تعني رفع القداسة عن البشر وأفكارهم، ووضع كل ما أنجزه الأسلاف فوق غربال العقل، للتخلص مما انتهت صلاحيته المعرفية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فالحداثة ليست فعلاً شيطانياً ابتدعه الغرب، فهو لن يُصدِّر لنا الحداثة الحقيقية لكننا استوردنا مفهوم الحداثة مع ما استوردناه من منتجات الغرب، ثم أسأنا، كعادتنا، استخدامه حين لم ننتبه إلى أن هذا المفهوم قد نشأ في مجال ثقافي مختلف، فالاستعمار والإمبريالية ثم العولمة من منتجات الفكر الحداثي الغربي(ص167)، ويرى الباحث أن الحداثة في الغرب كانت تطوراً طبيعياً ومنطقياً لسيرورة الفكر الغربي... والفلسفة الغربية... والقيم الغربية... ومشكلة بعض النقاد الحداثيين العرب أنهم حين نقلوا المصطلحات النقدية الغربية نقلوها نقلاً لغوياً معجمياً معزولاً عن ذاكرتها الثقافية والفكرية والفلسفية الغربية، مما أفقدها كثيراً من دلالاتها، وزاد في الطين بلة عدم اطلاع هؤلاء على المصطلح النقدي العربي القديم، فجاءت مصطلحاتهم المترجمة غريبة عن الذاكرة النقدية الغربية والذاكرة النقدية العربية معاً!!. ويستعرض الباحث بعض آراء المفكرين والكتاب الغربيين ومنهم (فوكو) الذي يشبِّه الحداثة الغربية بالحية ناعمة الملمس وفي أنيابها السم الزعاف. ولكن الباحث يؤكد أنه رغم سوداوية (فوكو) لا يسعنا إلا أن نُقِرّ للحداثة الغربية بكثير من الآلاء والمنجزات، فهي التي أرست قواعد الدولة الحديثة، وهي التي دعت إلى نقل السلطة إلى الشعوب واعتماد الديمقراطية كإجراءات وآليات لضمان تحقيق ذلك كله(ص171)، ونرى أن الباحث ليس ضد الحداثة أو ضد حوار الحضارات وتفاعلها، فهو من المؤمنين بأن الحوار والتفاعل هو سنة الوجود، وأنه ما من أمة عزلت نفسها ضمن جدران إنجازاتها... وقيمها. . ورؤاها الخاصة إلا حكمت على نفسها بالتخلف أولاً، ثم بالتبدد والتلاشي، ولكنه ضد الحوار" حين يكون استماعاً لإملاءات الآخر، وحين

يكون استبداداً من طرف قوي بالأطراف الأخرى، فإنه سيأخذ شكل الغزو والهيمنة"(ص173)

في الفصل **التاسع** ألقى الباحث بعض الضوء على الخطاب النقدي العربي، في المجالات كافة وليس في مجال النقد الأدبي فقط، وبيَّنَ كيف أن المطلوب ليس تقليد الآخرين، وإنما محاولة إنتاج خطاب نقدي عربي يستفيد من إنجازات الآخرين من دون أن يفقد هويته العربية، ومن دون أن يضحي بإنجازات النقد العربي التي ما زالت تمتلك المشروعية المعرفية، "لأن الحداثة منهج يقوم على أولوية العقل على النقل، وعلى نزع القداسة عما أنتجه البشر، ووضعه في السياق التاريخي، غير محصن ضد النقد والمساءلة " (ص178). ويرى أن الاستبداد الحداثي تجلى من خلال مقولة: إن مجرد التخلي عن التراث ونبذه، والانتقال من مؤسساته وهياكله كفيل بأن يدخل العرب آلياً في نعيم الديمقراطية (ص179). ويقدم رؤية موضوعية من خلال قوله:

"إذا كان الدفاع عن التراث، بعجره وبجره، أمراً يفتقد إلى المشروعية المعرفية فإن تبني أنماط الآخرين، وتقليدهم على العمياء، أكثر افتقاداً للمشروعية، والملاحظ أن الخطاب النقدي العربي قد غَيَّبَ هذه الحقائق، ولم يشر إلى الخارج (الغرب تحديداً) الذي قد صدَّر أدوات السلطة، أي مؤسسات الإكراه والإخضاع، ولم يصدر المؤسسات السياسية المدنية"(180). وفي رؤيته للعلمنة يرى الحلاق " أن العلمنة كما تم تطبيقها إلى الآن في الدولة القطرية العربية لم تضمن حياد الدولة كما هو مفترض، وإنما اقترنت بنزعة سلطوية عندها الرغبة دائماً في التدخل بشؤون المجتمع المختلفة، تحت ذريعة إجراء تحديث سريع" (ص181). ويصل إلى نتيجة بأن الخطاب النقدي العربي الحديث والمعاصر يعاني الفوضى العارمة التي أدت، من جملة ما أدت إليه، إلى التمزق والخلاف!!. حيث ظهرت نصوص أليفة، مدجنة، تخدم من يدفع أكثر مالاً أو جاهاً وسلطة، في سوق المصلحة والسياسة والأيديولوجيا، والخلاف يفضي إلى السجال وخلق التناقضات، في حين يفضي الاختلاف إلى تكامل الرؤيا، الخلاف فرقة، والاختلاف تعددية. ويؤكد الباحث أن المبدع في أي أمة من

الأمم، لابد أن يمتلك تراث أمته ليبني عليه ويتجاوزه، بعد ذلك، إن استطاع، عن بينة من جهة، ولئلا يفتح أبواباً هي في الأصل مفتوحة(ص185)، وينتقد المؤلف الحلاق ظاهرة بعض المثقفين الذين يعملون على هدم الثقافة العربية فيقول: ومن عباءة (**لويس عوض**) وأمثاله خرج نقاد وأشباه نقاد، ومبدعون وأشباه مبدعين، مهمتهم هدم الثقافة العربية... بل إن كائناً بشرياً ما قد رأى في قصيدة النثر ليس مستقبل الشعر فحسب وإنما مستقبل الأمة كذلك، فهي قصيدة وعي وصحوة، أما قصيدة الإيقاع فهي قصيدة سكر ودوخة. ويستشهد بقول لأحدهم ممن يصبُّون في رؤية لويس عوض بالقول: إن شعراء التفعيلة والأنظمة الديكتاتورية توءمان ابتليت بهما الأمة منذ الاستقلال ولحدِّ الساعة. ويرى الباحث منتقداً هذه الرؤيا بالقول: هكذا، وبهذه الصفاقة، وبهذا الهذر والتدليس المعرفي الفاقع، يحاول هذا الكائن أن يجعل من كتبة ما يسمى بقصيدة النثر مناضلين، يدكون بقصائدهم عروش الطغيان، وهي، أعني ما يسمى **بقصيدة النثر، المشكوك ليس في نسبها فقط وإنما بانتمائها إلى القول الشعري أصلاً**(ص187). ويرى الباحث الحلاق أن دعاة التغريب قد عجزوا، إلى الآن على الأقل، عن إنتاج خطاب نقدي متحرر من سلطان التراث، حتى عند أشدهم (غربنة) وأعتاهم حداثة!! والقارئ لكتابات هؤلاء يكتشف المراوغة في نصوصهم. كما يرى الكاتب أن للحداثة مكرَها وللتراث مكرَه... مكرُ الحداثة يتجلى بتقديم نفسها بوصفها خطاباً إنسانياً عاماً وليس خطاب حضارة بعينها أو لغة بعينها. . كما يتجلى مكرها أيضاً بتوظيف التقية، واستعارة بعض أدوات التراث وبعض مصطلحاته، بعد عزلها عن سياقها وانتزاعها منها... أما **مكر التراث** فيتجلى في تقديم مقولاته وكأنها الهوية والخصوصية والأصالة... وأن مجرد مناقشتها يمثل فعلاً مشبوهاً يستحق صاحبه المساءلة والمحاسبة والنبذ(ص189)، بالتالي يقرر الباحث أن كلا الدعوتين، الحداثية والتراثية، دعوة إيديولوجية، قابلة للخلاف معها والاختلاف حولها، لأن التراث ليس شيئاً واحداً متجانساً... ولو أخذنا بهذه الدعوة لانتقلت إلينا خلافات الماضي من حيث لا نريد. ودعوة الحداثيين أيديولوجية أيضاً، ترفع المدرسة النقدية التي يُؤمن بها

الناقد إلى مستوى المدرسة النقدية الغربية عموماً، وإلى مستوى النقد الحداثي الذي يقول الكلمة الفصل... وفي هذا ما فيه من التعميم المُخلّ بالدقة، مما يفقده المصداقية المعرفية والمشروعية الأخلاقية. (ص190).

في الفصل **العاشر** بيَّن الباحث الحلاق أننا لسنا ضد أدوات العولمة وإنما ضد خطابها، وبحث في الهوية العربية، وفي الهوية عموماً، بحثاً فلسفياً، وأكد أننا لسنا معزولين عن العالم وأننا مستعدون للركوب في قطار العولمة، ولكن كركاب بشر يحملون هوياتهم وخصوصياتهم لا أن يُحْمَلُوا إليه كالأنعام. ويرى الباحث **ضرورة طرح مشروع حضاري عربي معاصر، ينبع من العقل والوجدان معاً**، ويتتبع تضاريس الواقع العربي والدولي، ويحرك الجماهير العربية بحرصه على تمثيلها، والتعبير عن مصالحها وتطلعاتها وما تؤمن به، فالتاريخ يعلمنا أنه ما من أمةٍ من الأمم نهضت بالانخلاع كليةً من تراثها، ويرى أن التاريخ يعلمنا أنه ما من أمةٍ من الأمم نهضت بالانكفاء على تراثها والتقوقع ضمن إنجازاته، مهما كانت هذه الإنجازاتُ عظيمة. وإن المرء ليعجبُ من بعض الباحثين الذين يقفون من التراثِ موقفاً معادياً، دون أن يكون لديهم أيُ اطلاع حقيقي عليه، عجبهُ من تعصبِ آخرينَ له تعصباً مقروناً بالتقديس، لمجرد أنهُ منقولٌ عن الأسلاف. . دون أن يكون لديهم أي اطلاع حقيقي عليه أيضاً(204). **ويرى أن** المشكلة ليست في وجود تياراتٍ عديدةٍ في التراث، إنما في كيفية التعامل مع هذا التراث.

وبرؤية موضوعية يؤكد أننا كنا بتنظيماتنا الاجتماعية والسياسية والدينية... وسواها، في وضع القابل للاستعمار والمستعد له، بالمفهوم العلمي للقابلية والطبي للاستعداد(كما ركز على ذلك كثيراً المفكر الجزائري مالك بن نبي). **ويرى أن** العولمة أو الكوكبة في حقيقة الأمر كوكلة(نسبة إلى الكوكا كولا)، وإجبار الآخرين على فتح حدودهم وسمائهم أمام السلع والقيم ورؤوس الأموال والشركات عابرة القارات، لتمارس شَبَقَها النهم، في إذلال الشعوب، واستغلالها وتركيعها (ص212). فنحن كأمة عربيةٍ، لا نحكم بين شيئين حياديين، بل نحن جزءٌ عضويٌ في هذه القضية الحضارية، فتراثنا هو

(نحن)، والغربُ وحضارته (آخر)، وثمة مواجهةٌ حقيقيةٌ بين الـ(نحن) و(الآخر) بكل ما تعنيه كلمةُ الآخر. وهي مواجهةٌ الهزيمة فيها ممنوعةٌ، لأنها وجود أو لا وجود. **وبالتالي يؤكد الباحث أنه** علينا **الإيمان بالتعددية الفكرية، وبحق الاختلاف**، في جوٍّ من الشفافية والديمقراطية التي لا تجعل أحداً يسيءُ الظنَّ بأحد لمجرد أنه مختلفٌ معه بالرأي. مما يدفعُ باتجاه الحوار الفعال والمنتج الذي يؤمن بأنه ليس المهمُ أن تنتصرَ الفكرة التي أنحازُ إليها مهما كان الثمن، إنما المهم أن ينتج من تفاعل الأفكار فكرٌ أكثر نضجاً (215).

وفي الفصل **الحادي عشر** تم الحديث عن **ثورة الاتصالات وأهمية** الإعلام في تشكيل المدارك والعقول والثقافات، حيث بيَّن كيف أن الدول الكبيرة، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية، توظف وسائل الاتصال الحديثة لتعميم رؤاها وتسويغ سياساتها، لخلق أنماط السلوك والاستجابات التي تخدم مصالح أصحاب وسائل الإعلام، وبيَّن كيف استغلت تلك الوسائل معطيات علم النفس وعلم الاتصال من أجل جذب أكبر عدد من المستفيدين لرسائلها الإعلامية، فيرى أن وسائل الإعلام هدفها إعادة تشكيل العقول والثقافات والمواقف والآراء بما يخدم مصلحة أصحابها وممولها والمشرفين عليها؛ ومن هنا يمكن أن نفهم حرص القوى المهيمنة، على امتلاك إعلامها الخاص بقصد تعميم رؤاها ومواقفها (221)، ويحدد جملة من مقومات الاتصال الناجح منها:

ضرورة الاستفادة من الثقافة السائدة في المجتمع الذي يجري فيه الاتصال وتوظيفها في خدمة أهداف المتصل، والقدرة على أهمية الاتصال الناجح من أهم نضج الشخصية الإنسانية، والإيمان بأن العملية الاتصالية عملية تفاعلية حيث يجب مخاطبة الإنسان من خلال ما يؤمن به وما يعتقد بصحته، قدرته على تهيئة الفرصة لاكتساب الخبرات الجديدة، وحرصه على تقديم معلومات وخبرات ذات معزى بالنسبة للمستقبل، والتمكن من مهارات الاتصال المتمثلة بحسن الإرسال وحسن الاستقبال، والتعاطف مع الآخرين، والوضوح المعرفي بتجنب التنافر والغموض والنزوع نحو التناسق والاتزان، والعمل على استثارة السلوك الأناني عند المُستَقْبِل، وتحريضه من خلال الاستفادة القصوى من القوى الدافعة لديه،

وتجنب النفاق واستخدام الغش والتدليس والخداع، وتجنب مسايرة السلطة، والحرص على نيل رضاها وتجنب المبالغة في مديح الذات أو نقد الآخرين. ويرى الباحث الحلاق أن نجاح وسائل الإعلام يعتمد، بدرجة كبيرة، على مدى قدرتها على ملامسة العواطف الكامنة والانفعالات المحبوسة، وبالتالي نلحظ اليوم سعي القوى الرأسمالية والاستعمارية إلى العمل على إعادة تشكيل قيم الشعوب ومواقفها بما يتناسب مع مصالح الرأسمال المالي ومع العولمة.

وفي الختام يؤكد الباحث **أن معركة الأمة العربية اليوم ليست معركة جيوش بقدر ما هي معركة أفكار وثقافة**. إننا بحاجة إلى ثقافة التغيير، وليس إلى تغيير الثقافة الذي تتطلبه العولمة، وتطلبه الثقافة الغربية بهدف إجبار ثقافات الشعوب، ومنها الثقافة العربية، على التماهي مع الثقافة الغربية والاستجابة غير المشروطة لمقولاتها وخطابها في المجالات كافة. ويُفرِّق الباحث بين تغيير الثقافة وثقافة التغيير، حيث يرى **أن تغيير الثقافة حاجة خارجية، أما ثقافة التغيير فحاجة داخلية ملحة**، لمواجهة الفساد والإفساد والتخلف بكل صوره. وتغيير الثقافة هدفه التخلي عن القيم العربية كلِّها، وما من شيء أنتجه البشر يستحق التقديس، فهو يؤكد "أن كل ما أدعو إليه يتمثل بالانتماء إلى الهوية العربية التي ما زلنا نصنعها عبر التاريخ، فثقافة التغيير التي نحتاجها ثقافة عقلانية بعيدة عن الأوهام والغيبيات، تؤمن أن حلول المشكلات لا يمكن إلا أن تكون حلولاً علمية، منسجمة مع قوانين الوجود الواقعي"(248)، **ويلوم الباحث بعض الذين يهاجمون القومية العربية، ويعلنون وفاتها**، ولا سيما الذين ينتمون إلى الإثنيات غير العربية، في الوقت الذي يدعون فيه إلى إحياء قوميات وإثنيات شبه بائدة، **ويهاجم الذين يحاولون الإجهاز على الهوية العربية**، ويظهر الباحث **انحيازه الواضح إلى الهوية العربية الجامعة**. ويرى أن مقارعة الاستعمار والإمبريالية والصهيونية لا يجيدها إلا الأحرار الذين يتمتعون بالكرامة الإنسانية وبالمواطنة الكاملة (ويطالب بالوعي القومي الذي سيعزز العوامل الجاذبة باتجاه الهوية العربية وتقديم الحلول الواقعية التي لا تستثني أحداً ولا تقصي أي جهة أو شريحة، والجماهير العربية قد سبقت نخبها الثقافية والسياسية فيما يتعلق

بفكرة الوحدة والهوية العربية الجامعة وأهمية قيام دولة الأمة، والمطلوب يتمثل في النضال الثقافي والسياسي والفكري لتحطيم الدعوات الانعزالية والانفصالية، وبيان تهافتها معرفياً وتاريخياً وواقعياً.

يرى أنه لم تعد الكيانات الصغيرة قادرة على الاكتفاء الذاتي وهذا ما ينبغي أن يدخل في وعي المواطن العربي. (ويؤكد الباحث أن إخفاق الأحزاب والحركات القومية في بناء دولة الوحدة إلى الآن لا يعني أن المفاهيم التي تستند إليها خاطئة بقدر ما يشي إلى الصعوبات المركبة والقاسية التي تواجهها، ونظراً لتضارب مصالح الدول الغربية تم اقتسام المنطقة العربية فيما بينها، مما جعل كل منطقة تخوض حرب التحرير والاستقلال بصورة منفردة، وتواجه مصيرها بمعزل عن أخواتها، ذلك دون قيام ثورة عربية شاملة، وعندما حصلت الأقطار العربية على استقلالها حصلت فرادى وصار لكل قطر عَلَمُه ونشيده وعاصمة ودولة خاصة به)، وظلت كل سلطة من هذه السلطات تملك البلاد والعباد، وتحولت، من ثم، إلى أكبر عائق أمام قيام دولة الأمة، وتقدّم ما يعرف بالإسلام السياسي، ولا سيما الأصولية منها، ليملأ الفراغ وليطرح نَفْسَه بديلاً للقوى القومية، لكنَه لا يحمل مشروعاً لدولة مدنية ديمقراطية. ويصل إلى تحديد أهم مآزق الدولة القطرية، أو دولة السلطة، والتي تتلخص بالآتي: إن السلطة شكلت الدولة على مقاساتها، حيث يغدو المجتمع في دولة السلطة ممثلاً للسلطة الحاكمة، ما عليه إلا أن ينفذ رغباتها من دون مناقشة، وإلا اتهم بأشنع التهم. ويرى الباحث أن السلطة القطرية العربية متسلطة على البشر بمحاولة القضاء على المجتمع السياسي ومؤسساته الفاعلة، ويؤكد انسداد الآفاق أمام السلطة القطرية، وإكراه المواطنين على التقيد بمقاسات السلطة وطرائقها في الإدارة لجأت بصورة فاقعة إلى العصبيات(قبل المدنية) كالعشائرية وخولت أنصارها ممارسة التنكيل بجميع صوره بأعدائها، بل لم تتورع بعض تلك السلطات عن إضفاء اسم عائلتها على الدولة.

وفي الختام لا بد من التأكيد أن الكاتب الباحث قدم لنا عملاً فكرياً مهماً تناول فيه موضوعات هامة تتعلق بحاضر الأمة وبمستقبلها، امتلك في

عرضها القدرة على التحليل والتركيب والرؤية الموضوعية، وبرز واضحاً صدق الانتماء لوطنه ولأمته من خلال امتلاكه الهيبة والوقار الفكري، والثقافة الواسعة، إلى جانب خلو الكتاب من الأخطاء اللغوية والنحوية، وامتلاكه كل مقومات البحث الرّصين، فوثّق مصادره بالشكل الدقيق، وحلل وناقش رؤاه بروح المسؤولية العالية التي يتحلى بها المثقف الحقيقي، العاشق لوطنه ولأمته وقيمها الحضارية الخيرة.

إن الكتاب يعد إضافة جديدة مهمة للمكتبة العربية.

نافذة أخيرة

الحرب والحِسُّ الجمالي

الأرقم الزعبي

التلازم بين الحربِ والثقافةِ وعلم الجمالِ قديمٌ وعريقٌ، ولكنه يحمل في طياتِه التضاد من جانب الحرب التي تحمل ما تحمل من جرائم وتدمير.. ومن جانب آخر لها جماليات وإيجابيات، فهي فعل كرامةٍ ونبالةٍ عندما تخاضُ لأسباب عادلة، وهي عند رواد الفلسفة الأوائل -أمثال سقراط وأفلاطون - ضرورة لا بل دعا الأول إلى وجود جيش دائم في حين الثاني أشار إلى التركيز على تدريب الحرس والتربية العسكرية وعشق الموسيقى الماريشالية.. ولكن الغالب رفض الحرب؛ لأن ذلك لا يعبّر عن ثقافة الحياة والدفاع عن قيم الجمال والسلام..

غالباً ما تُسوِّقُ الحرب في طياتها محارقَ وموتاً ونهباً للكنوز الثقافية، مثل المتاحف والمكاتب والمدن التاريخية أو ما يطلق عليه في القانون الدولي "الأعيان الثقافية" [موضوع المادة /52/ من البروتوكول الأول لاتفاقية جنيف].

تماماً مثل ما جرى على خلفية الحرب الظالمة التي تشن على سورية، حيث أظهرت تقارير الأمم المتحدة الأولية التي تعرض نحو ثلاثمئة موقع أثري سوري للتخريب أو السرقة أو التفجير، تلك المواقع التي تعد أهم المواقع الأثرية العالمية "إسلامية ـ يونانية ـ رومانية.."، وقد أظهر تنظيم "داعش" تفوقاً نادراً في هذا المجال حتى لقّبته صحف عالمية عدَّة بـ "قاتل الفن والحضارة"، تمهيداً لاحتلال التاريخ.. ومن المعلوم أن أعداءَ الجمال يستغلُّون الحروب والفوضى للتعبير عن كراهيتهم للجمال، هذا ما جرى في لبنان والعراق واليمن وسورية والجزائر لاحقاً..

تكفي الإشارة إلى الحريق الضخم الذي شب في المتحف الوطني للآثار القديمة للفنون الإسلامية في العاصمة الجزائرية بتاريخ 2019/3/9م وقبله سرقة نحو عشرين قطعة أثرية من المتحف المصري في ساحة التحرير بالقاهرة في أثناء الاحتجاجات 2011م، منها تمثالان للملك "توت عنخ أمون"، وتعرض أكثر من عشرين متحفاً سورياً للسرقة والنهب، وتضرر بعض القلاع المسجلة في الميراث الحضاري للبشرية.

ظاهرة التضاد والتنافر بين الحرب والجمال ليست جديدة، والأمثلة على دموية هذه العلاقة كثيرة، لعل أهمها وأشهرها ما تعرضت إليه مدينة "سان بطرسبورغ" من حصار استمر /872/ يوماً في أثناء الحرب العالمية الثانية.. هذه المدينة التي تعد متحفاً ضخماً.. تحوي شوارع وتماثيل ومكتبات ولوحات فنية وآلات موسيقية عريقة القِدَم.. تحكي قصة جمال المدينة، مثل تمثال "فتاة السكك الحديدية" وتمثال "الفتاة المكفوفة".. مدينة استيقظت بعد الحرب على قصور مهدَّمة ومتاحفَ منهوبة وآثارٍ مسروقة.. حالةٌ من القبح الجمالي تنسيك حريق روما ونيرونَها..

باختصار، الحرب في بعض جوانبها محاولة لإعدام الجمال وأدواته.. ولكن الجمال يأبى إلا الدلالة على الحياة والوجود. العديد من الإبداعات الجمالية جاءت زمن الحرب من قصص وشعر ورسم ومنحوتات أُنتجتْ تزامناً مع الحرب؛ لترصدَ المعاناة أو التضحيات، ولتجعل من حطام الدبابات والطائرات وبقايا الطلقات أشكالاً فنية أو قصصاً للحصار والجوع والتضحية ولفقدان الأهل والأصدقاء ..

إبداعات خالدة

من جانب آخر جاءت بعض الإبداعات الجمالية زمن السلم متأثرة بطريقة ما بالحرب ونتائجها، وجاء من يدافع عن الجمال ويحمي الآثار والمتاحف، ويوثق ذاكرة المكان قبل الحرب.. هذا ما جرى في **برلين** بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفي مدينة "**سان بطرسبورغ**" حيث جاءت ملحمة الشاعر "**نيكولاي**

أتيسيفوروف" [1889 ـ 1958] الموسومة بـ "روح بطرسبورغ" لتخلِّدَ آثار المدينة شعراً ورجال فكر وأدب وعيون المؤلفات التي كانت تحويها مكتباتها قبل الحرب، كل ذلك وثَّقه الشاعر شعراً، مما جعل ملحمته الشعرية دليلاً يستفاد منه عند إعادة بناء المدينة.. إنه الجمال مرة أخرى مقابل الحرب..

السؤال: كيف نبني جيلاً متمسكاً بالحِسِّ الجمالي، مدافعاً عن الإرث الجمالي المادي وغير المادي.. عندما تتفتح أعين أطفالِنا على الأوابد الجمالية من مكتبات وآثار، وتطرب آذانهم الموسيقى والغناء بالحِسِّ.. عندها يتشرَّبون ملكة الحس الجمالي، ويتحول هؤلاء لحماة الجمال شأنهم شأن الجيش الذي يدافع عن الوطن والأرض والعرض.. هم يصنعون جمالية الدفاع عن الكرامة، يضحُّون بحياتهم كرمى لنا.. إنه غاية الحس الجمالي، وذروته الشهادة التي لا يضاهيها جمال.. ولا يستطيع أي عمل أدبي إبداعي أن يرصد ملامحَ الشهيد والشهادة رصداً شاملاً جامعاً مانعاً، معبرِّاً عن ماهيتها الجمالية.

الخلاصة:

الحس الجمالي ملَكَةٌ تُصْنَعُ بالمشابهة والمعايشة والتعليم والفِطْرة... قبل الحرب، والهدفُ الدفاع عن الإرث الجمالي للأمة الذي يتشكل من الآثار والإبداعات الفنية والأدبية والرسوم والمنحوتات، والأهم الكرامة.